جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

"الآثارُ الآيكولوجيةُ السلبيةُ على الاستغلالِ الزراعيِ في محافظةِ قلقيليةَ"

إعداد
إبراهيم وديع يوسف داود

إشراف
د. منصور حمدي أبو علي

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الجغرافيا بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2009

الآثار الايكولوجية السلبية على الاستغلال الزراعي
في محافظة قلقيلية

إعداد

إبراهيم وديع يوسف داود

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2009/11/12 ،وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
- االدكتور منصور أبو علي / (مشرفاً ورئيساً)	....
- الدكتور أحمد غريّب/ ممتحناً خارجيا	....
- الدكتور حسين أحمد /ممتحنا داخليا	....

الإهداء

إلى والدي اللذين زرعا الأمل والطموح

إلى زوجتي الوفية التي شاركتني رحلة العلم

إلى عمتي التي وقفت إلى جانبي

وإلى فلذات أكبادي لين، يزن، ماهر.

لهم مني حبي وتقديري

شكر وتقدير

بعد إتمام هذه الرسالة بتوفيق الله وعنايته، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والاحترام إلى الدكتور منصور أبي علي على جهوده الطيبة والتوجيه الدائم طيلة عملي في الرسالة وعلى ما أولاني من إرشاد وتشجيع كان له الأثر الكبير في إثراء هذه الدراسة.

كما وأتقدم بالشكر والامتنان إلى قسم الجغرافيا في جامعة النجاح الوطنية لما بذلوه من جهد وتوجيه طيلة فترة دراستي وما كان له من كبير الأثر في نفسي لاستقصاء أسلوب البحث العلمي المتميز.

وأتقدم بعظيم الشكر إلى نائب رئيس بلدية قلقيلية وقسم الهندسة في البلدية،كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى رؤساء بلديات قرى محافظة قلقيلية، وللمؤسسات الأهلية والحكومية التي سهلت عملي خلال بحثي هذا.

الباحث: إبراهيم وديع حسنين

إقـــرار

أنا الموقع/ة أدناه، مقدم/ة الرسالة التي تحمل العنوان**"الآثَارُ الآيكولوجيةُ السلبيةُ على الاستغلالِ الزراعيِ في محافظةِ قلقيلية"**

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وان هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أيـــة درجـــة أو لقـــب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name:	**اسم الطالب:**
Signeture:	**التوقيع:**
Date:	**التاريخ:**

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس أشكال

فهرس الخرائط

"الآثارُ الآيكولوجيةُ السلبيةُ على الاستغلالِ الزراعيِ في محافظةِ قلقيلية"

إعداد

إبراهيم وديع يوسف داود

إشراف

د. منصور حمدي أبو علي

الملخص

للآثار البيئية السلبية انعكاس على الحالة الاقتصادية التي لها أثار مباشرة على الظروف الاجتماعية والمعيشية الأخرى وهي حالة يتطور عنها تناقص في الإنتاجية الزراعية و تدهور مصادر المياه والأرض واستنزافها وهذا حاصل بطريقة عفوية أو قسرية تفرض على الإنسان و بيئته من قبل عوامل بشرية أو قوى معادية أخرى فالحصار ومصادرة الأراضي وإغلاق مناطق الاستخدام الحيوية أدى إلى الزحف العمراني و اكتظاظه داخل بؤر سكانية محاطة بالمستوطنات هذا بدوره أدى إلى زحف العمران على المناطق الزراعية الحيوية الأمر الذي أدى إلى تناقص مساحة الأرض الزراعية و تدمير العديد من الحقول و بساتين الأشجار المثمرة و الخضروات.

وكذلك الجدار العنصري الذي أقامته إسرائيل فلا يقل أثره التدميري عن اغتصاب مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والمنتجة وفصلها عن المناطق التابعة لها وما زالت مشكلة الجدار تؤثر سلبياً على الناحية الإستراتيجية لحدود الدولة الفلسطينية القادمة إن شاء الله و على مصادر الإنتاج الحيوية.

ومع ذلك لم يترك العدو المحتل لنا من مصادر إلا واستولى عليها وسخرها لنفسه فهناك الماء الذي يعتبر العصب الحيوي لإسرائيل فقامت باستغلال المياه لنفسها على الرغم من شحها دون اعتبار لاحتياجات الفلسطينيين لها فعزل العديد من الآبار الارتوازية وأوقف الكثير منها أيضاً و قننت كمية المياه التي يمكن التصرف بها لضرورة الشرب و الاستعمال المنزلي، إلا أن الأكثر فداحة هو التلوث الناتج عن أكوام الفضلات و النفايات الصلبة التي تؤثر على الجو والأرض و المياه الجوفية و تلوثها.

جميع هذه الإشكال و غيرها من ظاهرات بيئية مدمرة كانت على محافظة قلقيلية وعلى جميع المناطق داخل الوطن المحتل لأن جميع المحافظات تعيش هذه الظروف بقسوتها.

لذا جاءت هذه الدراسة المتواضعة بوصفها إعلاناً يفضح الممارسات الإسرائيلية أمام العالم بأسره و أرجو أن أكون قد وضعت صورة لما يحدث في فلسطيننا الحبيبة.

الفصل الأول

موضوع الدراسة

الفصل الأول

موضوع الدراسة

المقدمة:

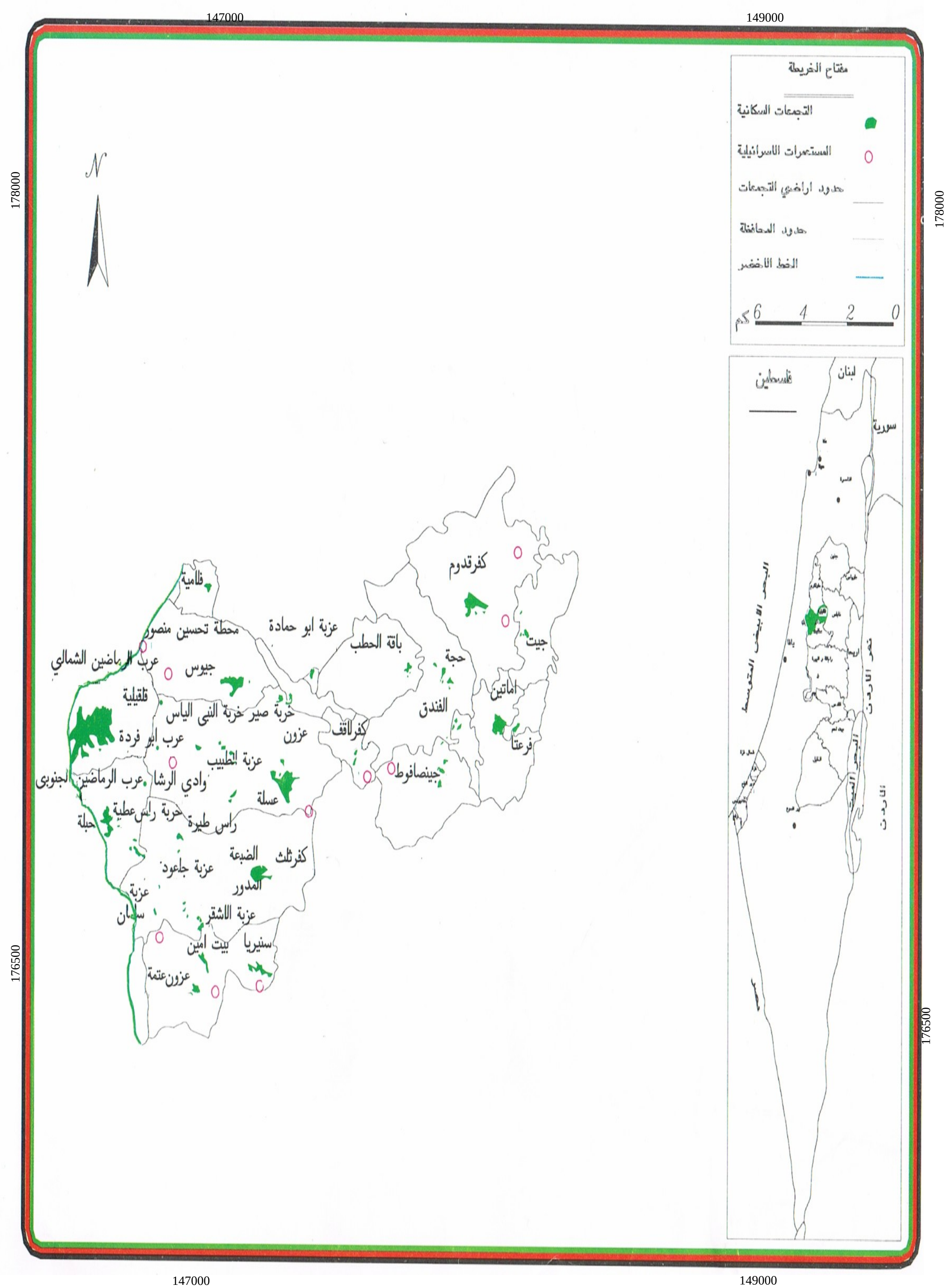
تعتبر محافظة قلقيلية من المناطق الزراعية الهامة التي تحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الزراعي في الضفة الغربية، فالمنطقة تمتاز بما يحيط بها من مزارع كبيرة (عزب)، وقرى زراعية عديدة، كما أنها تمثل نقطة اتصال ما بين السوق فيما خلف الخط الأخضر (المنطقة المحتلة عام 1948م) والضفة الغربية. وقد ازدهرت هذه المنطقة بسوقها مع كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إذا ما اعتبرنها تمثل المنفذ الشمالي (الذي يصل الضفة الغربية بالقطاع عبر الأراضي المحتلة)، إلا إن هذه المنطقة قد تعرضت لمشاكل بيئية كبيرة مثل الجفاف، والقحط، والتلوث البيئي، وتناقص الأراضي الزراعية التي ذهبت لصالح المستوطنات، والتي خنقت المحافظة، ومصادرة الأراضي وما اقتطع الجدار الفاصل من الحيازات الزراعية لصالح المستوطنات الإسرائيلية. أضف إلى ذلك كثافة الاستخدام وإنهاك المصادر المتاحة وزيادة المخلفات البشرية السائلة والصلبة، فقد اثر ذلك سلبياً على الصحة العامة، والمرافق العامة. كل هذا استدعى وقفة لتقييم الوضع، والوقوف على هذه المشاكل والعمل على تقديم مقترحات لحلها.

منطقة الدراسة:

تغطي منطقة الدراسة محافظة قلقيلية التي تحيط بها ظروف طبيعية وبيئية متنوعة تشمل السطح وما تحتويه بعض أودية من ترسبات طينية تعود لفترات قديمة وفترات حديثة كالتربة الفيضية الحديثة. وتضم المنطقة أجزاء من هوامش السهل الساحلي الفلسطيني غرباً. فلكياً تقع منطقة الدراسة على دائرة عرض 32:02:00 شمالاً وخط طول 35:01:00 شرقاً. وكذلك في موقع متوسط بين مدن فلسطين وعلى مفترق طرق يربط حيفا و طولكرم شمالاً ببئر السبع وغزة جنوباً ونابلس شرقاً بيافا واللد والرملة غرباً.

إما إداريا فان قلقيلية كانت تابعة لقضاء طولكرم منذ بداية الاحتلال. حتى مطلع 1995م، حيث جعلتها السلطة الوطنية الفلسطينية محافظة مستقلة يرتبط بها إداريا 28 تجمعاً سكانياً، أما القرى التي تتبع لمحافظة قلقيلية فهي (جيوس، حبلة، عزون، النبي اليأس، فلامية، كفر ثلث، رأس عطية، كفر عبوش، كفر جمال، عسله، حجة، كفر قدوم، كفر لاقف، صير، المدور، باقة الحطب، جيت، جينصافوط، اماتين، الفندق، كفر زيباد، فرعطة، مغارة الضبعة، رأس طيرة، إضافة إلى أربع عزب، عزبة الطبيب، عزبة جلعود، عزبة الأشقر، عزبة سلمان (انظر الخريطة رقم (1))

خريطة (1) خريطة محافظة قلقيلية



المصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - محافظة قلقيلية 2007م

تسمية المدينة:

لمحة تاريخية:

تعود قلقيلية بهذه التسمية إلى العهد الروماني فما زالت تحمل الاسم الروماني (CALECAILEA) وفي المصادر الإفرنجية ذكرت باسم (CALCELIE) وهو نفس اللفظ المتداول على ألسنة أبنائها هذه الأيام[1]. ويعود تاريخ المدينة وجذور التسمية إلى العصر الكنعاني فيرى بعض المؤرخين أنها إحدى الجلجلات التي ورد ذكرها في العهد القديم و الجلجال لفظ قديم لفظ كنعاني أطلق على الحجارة المستديرة ومن ثم على المناطق والتخوم المستديرة[2]. ويكثر وجود الحجارة المستديرة في فلسطين وخصوصاً في مناطقها الشرقية ثم أطلق على كل شيء مستدير وعلى كل منطقة أو مدينة مدورة. وينسب إليها عدد من العلماء منهم بهاء الدين داود بن إسماعيل القلقيلي توفي سنة 849هـ واحمد بن محمد بن احمد القلقيلي[3].

مشكلة الدراسة:

لما كانت الظروف الإيكولوجية هي نتاج تفاعل ما بين المكونات العضوية الطبيعية (الأرض والمناخ والجو) باعتبارها تشكل وحدة مترابطة ينبغي إن يسودها التكامل والتوازن، إلا أن شح الأمطار والجفاف المتكرر إضافة إلى أنهاك التربة وتدميرها فيزيائياً وكيميائياً بسبب الاستغلال غير المتزن لها أدى بدوره إلى تقليص الأراضي الزراعية أضف إلى ذلك مصادرة الأراضي من قبل الاحتلال وسلبه لمياه الري والتلوث والجدار العازل الذي سلب من ارض المنطقة مساحات كبيرة، كل هذا أدى إلى تدني عائدات الأراضي الزراعية، وهناك عامل بيئي يرتبط بنقص التنوع المحصولي نتيجة تغير نمط الاستغلال الزراعي الذي تأثر بالجفاف. من هنا كانت الحاجة ملحة لعمل دراسة توثق هذه الظروف.

---

[1] الدباغ، مصطفى مراد،1988م، بلادنا فلسطين، دار الطليعة، بيروت، ج 5، ص25.

[2] منشورات بلدية قلقيلية،1997 م، ص4.

[3] شراب، محمد حسين، 1996م، معجم بلدان فلسطين، الأهلية للنشر والتوزيع، ص609.

فرضيات الدراسة:

1- هناك علاقة ما بين فترات الجفاف المتكررة منذ بداية السبعينات من القرن الماضي وظروف الإنتاج الزراعي الحالي وتغير أنماط الاستخدام.

2- ارتباط ظروف التربة واستعمال مياه الري الأمر الذي عرض التربة للتلوث من المبيدات أو التملح.

3- استنزاف كميات كبيرة من المياه العذبة التي تذهب للمستوطنات المحيطة.

4- تناقص مساحة الأراضي الزراعية نتيجة ظروف الجفاف والاستغلال المنهك للأرض عبر سنوات الجفاف أو المصادرة بواسطة الاحتلال.

5- الجدار العنصري وحجز مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والحواجز التي عطلت التواصل الاقتصادي مع بقية القرى ومدن الضفة. كما عملت على الكثافة في استخدام الموارد في نطاق ضيق محصور ما خلف الجدار وما أمامه.

6- التلوث البيئي الناتج عن تراكم النفايات الصلبة التي تطرحها المستوطنات داخل أراضي قلقيلية.

7- الزحف العمراني نحو الأراضي الزراعية بسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل على الأراضي المحيطة بالمدن والقرى حيث إن سياسة إسرائيل هي إدخال الأحواض الزراعية لمخططات البلدية وليس الأحواض الجبلية غير المزروعة.

أهمية الدراسة:

1- تعتبر هذه الدراسة من المحاولات الجادة التي تعمل على تشخيص الوضع البيئي وأثره على الإنتاج الزراعي.

2- دراسة توحيد النمط الزراعي داخل المزرعة في محافظة قلقيلية من اجل التكامل فيما بين هذه المزارع وأساليب تطويرها.

3- إيجاد البدائل للظروف السلبية البيئية بشكلها الطبيعي والعضوي والنبات والحيوان والإنسان.

4 - تشخيص (العامل البيئي) المؤثر لهذه الحالة عن طريق المشاهدة والتحليل العلمي.

5 - إعادة النظر في التنوع المحصولي على ضوء التغييرات البيئية المختلفة.

هيكلية الدراسة:

لقد احتوت الدراسة على ثمانية فصول فقد اشتمل الفصل الأول على موضوع الرسالة واشتمل الفصل الثاني على المقومات الطبيعية لمنطقة البحث من بنيه جيولوجية وتضاريس ومناخ وتربة ومصادر مياه والغطاء النباتي وفي الفصل الثالث اشتمل على الآثار السلبية على البيئة ومشكلة الزحف العمراني لمدينة قلقيلية، واحتوى الفصل الرابع على مشكلة الزحف العمراني في قرى محافظة قلقيلية، وفي الفصل الخامس جدار الفصل العنصري ، وفي الفصل السادس مشكلة الاستيطان وفي الفصل السابع استنزاف الموارد المائية، وفي الفصل الثامن السياسة العامة الفلسطينية للحفاظ على التنوع المحصولي، وفي النهاية النتائج والتوصيات التي توصل إليها.

أهداف الدراسة :

1 - تهدف الدراسة إلى تحديد العوامل والمؤثرات الآيكولوجية السلبية وتشخيصها والبحث عن وسائل مقترحة توقف تدهور الوضع البيئي .

2 - دراسة البدائل الملائمة عن طريق تطور التنوع المحصولي وتغيير النمط الزراعي السابق بأنماط جديدة تتمشى والظروف البيئية المستجدة .

3 - نشر الوعي والإدراك إلى خطورة الوضع البيئي لارتباطه بالظروف الاقتصادية والسياسية.

منهجية الدراسة :

استخدم الباحث في الدراسة المنهج التحليلي الاستنتاجي الذي سيتم من خلاله دراسة حالات متفرقة في منطقة الدراسة، ميدانياً ثم (اللاند سكيب) ورصد البيانات وحولها واستنتاج فرضية علمية من هذه الأسس بصورة قابلة للعلاج.

أسلوب الدراسة:

اعتمد الباحث على جمع المعلومات التي تتعلق بموضوع الدراسة على ما يلي:

أ- الدراسات السابقة (المصادر والتقارير والدوريات عينات)

ب-الدراسة الميدانية المباشرة .

ج-الصور الجوية المختلفة والبيانات المتاحة .

د- الخرائط .

هـ- المقابلات الشخصية.

الدراسات السابقة :

تعتبر الدراسات السابقة المتخصصة عن منطقة الدراسة في هذا المجال قليله إلا انه يوجد دراسات سابقة تتحدث بشكل غير مفصل عن الآثار البيئية السلبية على الاستغلال الزراعي ومن بين هذه الدراسات السابقة ما يلي:

1) أبو ذيب ، هشام محمد حماد (2007): تقييم الأثر البيئي لصناعة الفحم في منطقة يعبد، والتعرف على أثر المفاحم في البيئة المحلية وتأثير مخلفات الفحم على صحة الإنسان وراحته وأثره على النبات الطبيعي والأشجار المثمرة والمياه الجوفية والتربة والتنوع الحيوي .

2) جبر، بلال عبد الرءوف(2003): التحولات التي طرأت على استخدام الأرض في مدينة قلقيلية، منذ كانت قرية تحت الانتداب البريطاني. والتعرف على التطورات الايجابية من حيث تطور مساحة المشاتل والبيوت البلاستيكية وتراجع زراعة الحبوب والفواكه وأشارت الدراسة إلى تداخل الاستخدامات الحضرية بعضها مع بعض من ناحية ومع الاستخدام الزراعي من ناحية أخرى .

3) جمعة، سمير فريد(1999): تأثر الإنتاج الزراعي بمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية كالمناخ والتضاريس والنظام الاقتصادي، وإظهار اثر العوامل الطبيعية على توزيع

الاستخدام الزراعي خصوصاً في شمال الضفة الغربية التي هي جزء من المنطقة الجافة وشبه الرطبة .

4) الحمامدة، فرج غنام (2003): خصائص المناخ المميزة لمنطقة الخليل وموقعها الجغرافي المؤثر في ذلك، وكيفية تأثير المناخ على النباتات الطبيعية ونموها أو تدهورها وتأثير الإنسان على الطبيعة خصوصاً من ناحية قطع الأشجار وفلاحة الأرضي الحدية الهامشية والرعي الجائر كما تطرقت إلى ذكر تدهور المراعي الطبيعية في الخليل وانقراض بعض نباتات الرعي المهمة وزيادة النباتات غير المستساغة وانتشار النباتات السامة والشوكية .

5) حنيني، رائد إبراهيم (1999): النفايات الصلبة والعقبات والمشاكل نتيجة صعوبة المصادر وجمع النفايات وغيره، وأوضحت حجم النفايات التي تخرج من المنازل والمناطق الصناعية والتجارية وقطاع الخدمات، كما هدفت إلى تحسين الوضع البيئي في منطقة نابلس وإيجاد إستراتيجية بيئية تشمل جميع خطوات إدارة النفايات الصلبة.

6) خطيب، غالب فتحي (2003): التحولات الكبيرة في النمط الزراعي السائد في جنين، والتعرف على الظروف والعوامل البشرية والاقتصادية والطبيعية المؤثرة على أنماط الاستخدام الزراعي فيها، وذكرت الدراسة المميزات التي تمتعت فيها جنين السهلية التي سمحت لها بالزراعة المنافسة.

7) سلمان، مازن إبراهيم (2005): تقييم الأثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية، وبينت هذه الدراسة إن الجدار هو الذي افقد المواطنين الفلسطينيين مصدر رزقهم ونهب أراضيهم ومياههم واقتلاع أشجارهم وفرق بينهم، كما قامت بتوضيح اثر الجدار الاقتصادي من ناحية سلب الأراضي ومنع العمال من العمل داخل الخط الأخضر وتأثير الجدار على النباتات الطبيعية والمياه الجوفية والحيوانات.

8) صقر، وليد سعيد (2005): الوضع البيئي في محافظة جنين، وتعالج هذه الدراسة مشكلة عدم وجود وعي للبيئة لدى السكان، وتهدف الدراسة إلى دراسة الواقع البيئي في المحافظة، والتعرف على مصادر التلوث وأثارها في المحافظة وتأثيرها على صحة الإنسان.

9) عليان، عليان (1999): أسباب التصحر في بيت لحم، وذكرت عوامل التصحر مثل تذبذب

سقوط الإمطار والغطاء النباتي وهدفت إلى تحديد ظاهرة التصحر من حيث الكم، والتعرف على دور العوامل البشرية ونشاطات الإنسان، والتعرف على السياسة الإسرائيلية ومدى التدهور الذي أصاب التربة والزراعة.

10) ملحم، ياسر محمد (1999): العوامل الطبيعية والبشرية وخصائص الزراعة المؤثرة في نمط الاستغلال الزراعي في طولكرم، وتتبع التغيرات في النمط المحصولي، والتعرف على نمط الاستغلال الزراعي الحالي، وتحديده والتحولات في الأنماط الزراعية ومساحتها وخصوصا البعلية والمروية.

الفصل الثاني

الظروف الطبيعية

الفصل الثاني

الظروف الطبيعية

الموقع

تقع مدينة قلقيلية عند السفوح الغربية لسلسة جبال نابلس والطرف الشرقي للساحل الفلسطيني وعلى بعد أربعة عشر كيلو متراً عن البحر المتوسط وفي نقطة متوسطة بين التجمعات السكانية والحضارية الممتدة على طول الساحل الفلسطيني وعلى خط العرض 32.2 شمالاً وخط الطول 35.1 شرقاً.

هذا الموقع منح قلقيلية أهمية خاصة وأصبحت نقطة التقاء بين مدن فلسطين شمالها وجنوبها شرقها وغربها وصلت صفد، عكا، حيفا، و طولكرم شمالاً وبئر السبع، المجدل وغزة جنوباً وربطت نابلس وما والاها بيافا وقراها غرباً.

وهي نفس الأهمية التي حظيت بها قديما يوم كانت محطة بارزة للقوافل التجارية تحط ينابيعها الرحال وتزيل عناء السفر بوارف الشجر والظلال. وذات الموقع جعل من قلقيلية نقطة انطلاق لكثير من الغزوات الحربية وأعطى محطة سكة الحديد فيها والواقعة على بعد 82 كيلو من محطة حيفا جعل منها احد المحطات المعدودة المعتمدة على امتداد خط سكة الحديد الموصل بين الشام ومصر. وهي تقع في حدود السهل الداخلي مع جبل السامرة يبعد حوالي 3 كم شرق كفار سابا كما أنها مكان لاستيطان قديم وفي الحرب العالمية الأولى استوطنت فيها بضع أسر يهودية من الذين طردوا من تل أبيب وحسب اتفاقية الهدنة التي تلت حرب 1948م ضُمَّتْ إلى الأردن وكانت قاعدة للمقاومة الفلسطينية في أعوام الخمسينات والستينات وتعرضت للأعمال الانتقامية الإسرائيلية مرات عديدة وفي حرب حزيران 1967م نسفت القوات الإسرائيلية عدداً من منازل هذه المدينة وقد أقيمت هذه المنازل مجدداً بعد تلك الحرب[1].

ترتفع قلقيلية عن سطح البحر ما معدله 60-75متراً وتحيط أراضي كل من عزون وجيوس وحبلة وجلجولية وكفار سابا ومسكة والطيبة وكفر جمال.

---

[1] مركز الدراسات العبرية، الجامعة الأردنية،1990م،**كل مكان واثر في فلسطين**، عمان، ص676.

وتتألف مساحتها من مرتفعات وتلال عدا ما تبقى لها بعد اتفاقية رودس عام 1949م من أراض ٍ سهلية تتضاءل أمام ما فقدته[1]. وتبلغ مساحة المحافظة 166كم² وتبلغ مساحة قلقيلية 25.6 كم² وتشكل نسبة المحافظة من أراضي الضفة الغربية2.8%[2].

البنية والتضاريس:

تتكون صخور منطقة قلقيلية من تكوينات رملية وطينية وحصوية مفككة في الجزء الغربي السهلي، إما ترسبات قيعان الأودية واللحقيات النهرية فهي تحفها من الشمال والجنوب، وجميع هذه التكوينات تعود للبلايستوسين، أما صخورها المنكشفة في الأجزاء الشمالية الشرقية من أراضيها فتعود إلى العصر الكريتاسي وتتكون في غالبيتها من الحجر الجيري والدولوميت و المارل. إما تضاريسها فتتكون من أجزاء بسيطة من هوامش السهل الساحلي الفلسطيني في الغرب، إما أجزاؤها الشرقية فتتكون بمجموعة من التلال تتمثل بتلال صوفين وخلة نوفل وخلة الراعي وخلة ياسين في الشرق، وشمال شرق وجنوب شرق المدينة ويحيط بالمدينة أودية المصرارة والسدر والقطعة من جوانبها الجنوبية والشمالية والغربية على التوالي وقد كان لطبيعة تضاريس المدينة دور في تسهيل إقامة البنى التحتية في إنحاء المدينة كافة الأمر الذي أسهم في تطورها وجذب السكان إليها[3].

- المناخ:

محافظة قلقيلية شأن كل بقاع فلسطين مناخها مناخ حوض البحر المتوسط معتدل الحرارة صيفاً مائل إلى البرودة شمالاً وهناك تفاوت بسيط في درجات الحرارة بين منطقة وأخرى في فلسطين نتيجة اختلاف بعض العوامل الجغرافية كالارتفاع عن سطح البحر والقرب من الساحل وموقعها شمال أو جنوب فلسطين فالمناطق الجبلية اقل حرارة أكثر برودة من المناطق المنخفضة والأغوار[4].

---

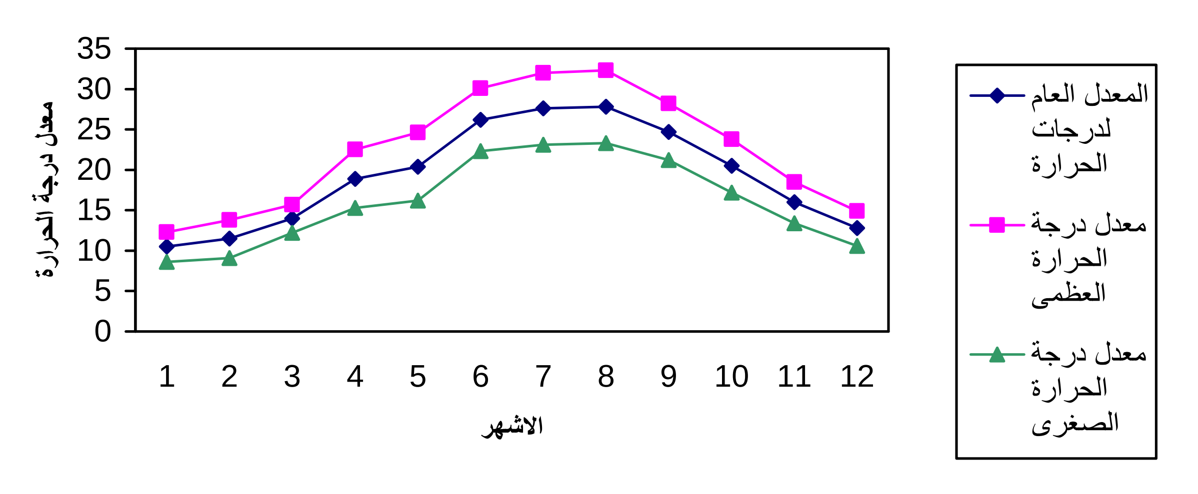
[1] www.qalqilia.com

[2] www.ar.wikipedia.org

[3] دراسة سابقة، بلال جبر،2003م، **تحولات استخدام الأرض في مدينة قلقيلية**، ص20.

[4] منشورات بلدية قلقيلية، 1997م،ص 11.

وكلما اتجهنا شمالاً كانت درجات الحرارة اقل وتقع محافظة قلقيلية في المنطقة الوسطى من فلسطين وتبعد عن ساحل البحر الأبيض المتوسط أربعة عشر كيلو متراً ولهذا كانت نسبة الرطوبة النسبية مرتفعة ودرجات الحرارة تفوق بعض مدن الداخل، وفيما يلي معدل درجة الحرارة العظمى والصغرى بين عامي 1998م -2008م.



إعداد: الباحث،2009م.

الشكل (1) معدل درجة الحرارة من عام 1998م إلى عام 2008 م

يتضح من الشكل رقم **(1)** إن معدل درجات الحرارة السنوية العامة في المحافظة 19.2° وهذا يتفق مع كونها ضمن مناخ البحر المتوسط حيث المعدل السنوي للحرارة يقع بين 17° -19° .

إما اشد الأشهر حرارة (آب) فيبلغ 27.8° وهذا أعلى من معدل بقية الجزء الجبلي في الضفة الغربية وذلك بسبب خصائص الموضع والارتفاع والتضاريس .

إما معدل الحرارة في أبرد الأشهر (كانون ثاني) فيبلغ في منطقة قلقيلية 10.5° وهذا يبين اعتدال مناخ المحافظة شتاءً.

إن درجات الحرارة السائدة في المحافظة تبقى ملائمة للنشاط البشري صيفاً وشتاءً فالمناخ معتدل وهو من عوامل جذب السكان للمحافظة بالإضافة إلى إمكانيات الزراعة المتنوعة بشكل ايجابي على الزراعة الصيفية والشتوية والأشجار المثمرة والنبات الطبيعي والثروة الحيوانية والمناحل حيث تعتبر محافظة قلقيلية ركيزة مهمة من حيث الإنتاج الزراعي الذي تعتمد عليه الضفة الغربية بشكل رئيسي، ويعتبر معدل الحرارة في المدينة هو نفسه في قرى

المحافظة ويعود السبب في ذلك لعدم وجود مسافة كبيرة بين المدينة والقرى المجاورة[1].

- الرطوبة والندى:

يبلغ معدل الرطوبة النسبية السنوية في منطقة قلقيلية 69.6%، وهي نسبة مرتفعة وتزداد ارتفاعاً في شهر شباط حيث تصل إلى 75.9%، بينما في شهر أيار تنخفض إلى 62.4% وهي أدنى نسبة، أما في أشهر الصيف فيقدر معدل الرطوبة فيها بـــ 70.3% بين شهري حزيران و آب.

إما الندى فيحدث سنوياً بمعدل 200 ليلة وكمية إجمالية له 30 ملم، وينطبق على قرى المحافظة ما ينطبق على المدينة لان المسافة لا تتعدى بضع كيلو مرات[2].

-الرياح:

1 - **رياح الشـــتاء:** تسيطر على فلسطين في الشتاء الريـــاح المرافقـــة للمنخفضـــات الجويـــة فيضطرب الهواء وتهب رياح جنوبية غربية عاصفة تجلب في الغالب الأمطار. وتســـود بـــين فترات المطر فترات هدوء لا تحدث إلا في أيام الشتاء. ولا يعني ذلك إن المطر يهطـــل كلمـــا هبت رياح جنوبية غربية، فالحقيقية إن الغرب هو الجهة التي يأتي منها المطر. وتهـــب عقـــب المنخفضات الجوية رياح شمالية غربية باردة نسبياً تعمل على تصفية الجو من الغيوم.

تأتي الرياح الشرقية في المرتبة الثانية بعد الرياح الجنوبية الغربية. وتهب على البلاد قبيل مرور المنخفضات الجوية التي تتركز في شرقي البحر المتوسط. وهذه الرياح الشرقية باردة جافة في الشتاء لقدومها من الصحارى الشرقية الباردة شتاء، وحارة جافة محملة بالغبار في الربيع لقدومها من الصحارى الحارة.

2 - **رياح الصيف:** تسود في الصيف الرياح الشمالية الغربية والغربية، والرياح الشمالية الشرقية والشرقية، أمّا الرياح الشمالية الغربية والغربية فاغلبها يهب على شكل أنسمة بحرية قادمة نهاراً من البحر المتوسط. تبدأ من الساعة الثامنة أو التاسعة صباحاً وتستمر حتى الساعة العاشرة مساءاً. وتلطف هذه الرياح حرارة شهور الصيف، ولا سيما في المنطقة الجبلية.

---

[1] منشورات بلدية قلقيلية، 1997م،ص 11.

[2] منشورات بلدية قلقيلية، 2008م، ص 11.

وإما الرياح الشمالية الشرقية والشرقية فتعد ذيلا للرياح الموسمية التي تهب أصلاً على الهند ويتحول اتجاهها إلى الغرب منجذبة نحو الضغط الجوي المنخفض فوق جزيرة قبرص، فتكون بالنسبة إلى فلسطين شمالية شرقية أو شرقية. وهذه الرياح جافة وحارة نسبياً وتهب خلال أواخر الصيف وإثناء الخريف[1].

جدول (1)

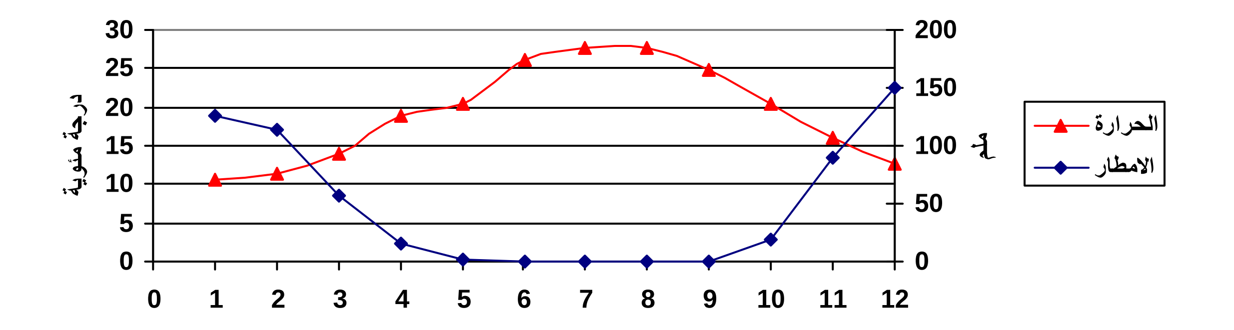
يبين معدل الرطوبة وسرعة الرياح ومعدل هطول الإمطار ومعدل الحرارة

خلال أشهر عام 2008م

الشهر	معدل الرطوبة النسبية %	سرعة الرياح كم/ساعة	معدل الإمطار ملم	معدل الحرارة درجة مئوية
كانون ثاني	72.1	4.30	125.3	10.5
شباط	75.9	4.03	113.2	11.5
اذار	75.2	3.75	56.3	14
نيسان	65.5	3.38	15.3	18.9
ايار	62.4	3.35	2.1	20.4
حزيران	68.7	2.93	0	26.2
تموز	68.5	2.93	0	27.6
اب	73.7	2.68	0	27.8
ايلول	69.7	2.63	0	24.7
تشرين اول	67.3	2.93	19.8	20.5
تشرين ثاني	64.8	3.80	88.9	16
كانون اول	71.4	4	149.3	12.8
المعدل العام	69.6	3.40	-----	19.2
المجموع	-----	-----	570.3	-----

المصدر: بلدية قلقيلية،2008م .

[1] منشورات القدس المفتوحة،2002م، **البيئة والموارد والسكان**، ص73.



إعداد: الباحث (2009).

الشكل (2): معدل درجة الحرارة وهطول الإمطار خلال أشهر سنة 2008م

أما بالنسبة للرياح في قلقيلية فان الاتجاه السائد للرياح جنوب غربي وشمالي غربي بمعدل سرعة سنوي يبلغ 3.4 كم/الساعة، كما تتعرض البلدة في فصل الشتاء إلى منخفضات جوية قادمة من فوق البحر المتوسط تجلب رياحاً غربية ماطرة ويبلغ معدل سرعتها بين شهري كانون أول وشباط 4.1 كم/ الساعة، إما في فصل الصيف فتتعرض المدينة لنسيم البحر من الغرب صباحاً، ويتغير اتجاه الرياح بعد الظهر إلى جنوبي شرقي ومن ثم إلى جنوبي وجنوبي غربي ويبلغ معدل سرعة الرياح في قلقيلية بين حزيران و آب 2.85 كم/ الساعة، أما في أيلول وتشرين الأول فتكون الرياح شمالية بمعدل سرعة 2.78كم/ الساعة، وفي فصل الربيع تهب رياح الخماسين المحملة بالغبار والأتربة مسببة ارتفاعاً في درجات الحرارة وانخفاضاً في معدل الرطوبة النسبية، ويبلغ معدل سرعتها من نيسان إلى حزيران 3.2كم/ الساعة، وينطبق على قرى المحافظة ما ينطبق على المدينة لان المسافة لا تتعدى بضع كيلو مترات[1].

- الأمطار:

محافظة قلقيلية من المناطق الغنية بالثروة المائية المتمثلة بالمياه الجوفية حيث وجد فيها من الآبار الارتوازية ما يزيد عن السبعين بئرا. وقد سبق للقوات الإسرائيلية أن قامت أكثر من مرة بنسف بعض هذه الآبار في محاولة منها لحرمان قلقيلية من هذه الثروة وأشهرها حملة عام

[1] مصدر سابق، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ص73.

1956م[1]. ومنذ بداية الاحتلال عام 1967م حظرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي وبقوانين عسكرية حفر أبار إضافية أو تعميق الآبار القائمة وحدد لكل منها كمية الماء المستخرجة والتي تكاد لا تكفي ري البيارات القريبة.

وظلت هذه الآبار مرتبطة بكمية الأمطار الساقطة ولهذا اخذ منسوب المياه الاحتياطي فيها يخف تدريجياً بل إن بعضها كاد يجف في بعض سنوات المحل حين كانت كمية الإمطار لا تتجاوز (300) ملم[2].

هذه الإمطار تبدأ غالبا في شهر تشرين الأول وتنتهي في شهر نيسان مع تفاوت كبير في كمية الإمطار حسب الشهر حيث أن معدل هطول الإمطار في شهر كانون الثاني بلغ (125.3) ملم إما في شهر شباط فقد بلغ(113.2) ملم وفي آذار بلغ(56.3) ملم وفي نيسان بلغ (15.3) ملم وفي حزيران بلغ (2.1) ملم وفي أيلول بلغ (19.8) ملم وفي تشرين الثاني (88.4) ملم وفي كانون الأول بلغ (149.3) ملم، وقد ساعد هذا المناخ المعتدل على ازدهار الزراعة الشتوية والصيفية والنبات الطبيعي مما جعل منطقة قلقيلية منطقة جذب للسكان[3].

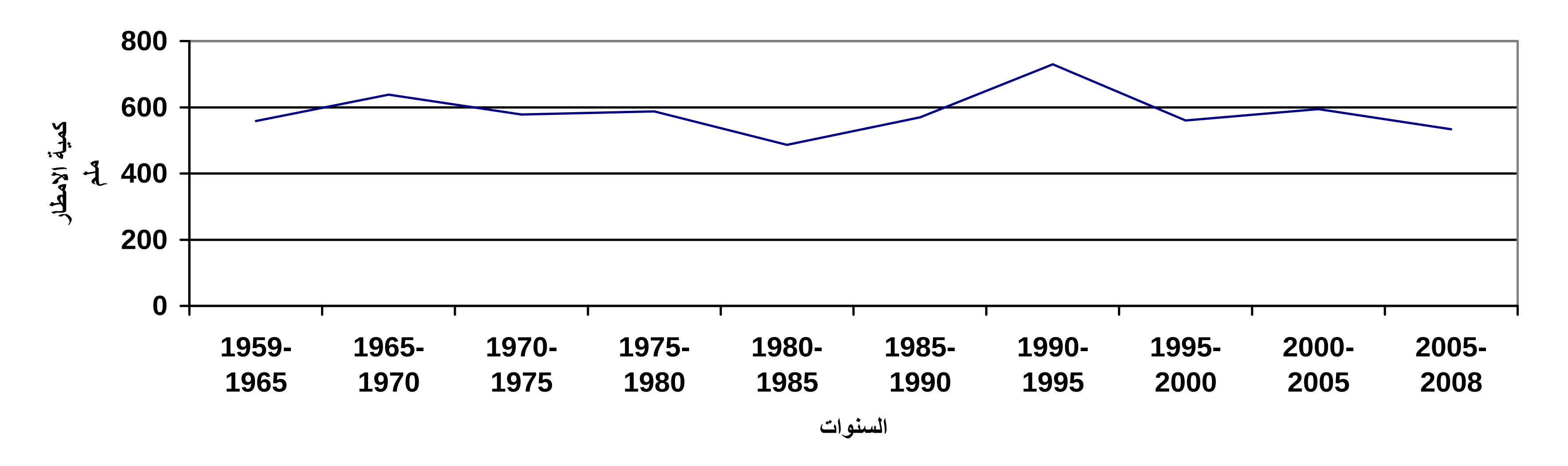
ويبين الشكل كمية الإمطار الساقطة على محافظة قلقيلية منذ موسم 1960/1959م وحتى موسم 2007-2008م.

---

[1] مقابلة شخصية مع أحد أصحاب الآبار المنسوفة.

[2] دراسة سابقة، بلال جبر،2003م، **تحولات استخدام الأراضي في مدينة قلقيلية**، ص30.

[3] منشورات بلدية قلقيلية، 2008م.



إعداد: الباحث

المصدر: مقياس المطر في الغرفة التجارية الزراعية في قلقيلية،2009م

الشكل (3): يبين كمية هطول الإمطار على محافظة قلقيلية في الفترة 1959/1960 م 2007/2008 م

بناءً على البيانات الواردة في الشكل (3) فان معدل كمية الأمطار السنوية في قلقيلية تبلغ (583.50) ملم وهي كمية تكفي للزراعة الشتوية والأشجار المثمرة البعلية والزيتون واللوزيات والنبات الطبيعي وغيرها، وتشكل هذه الكمية من المطر مصدر تغذية للمياه الجوفية وهذا يفسر كثرة الآبار الارتوازية في قلقيلية. ويعتبر معدل كمية الإمطار في مدينة قلقيلية مشابهة لكمية الأمطار في قرى المحافظة لان المسافة بين مركز المدينة والقرى لا تتعدى بضع كيلو مترات.

ولو أخذنا معدل الأمطار الساقطة بين عامي 2000-2005م و معدل الأمطار بين عامي 2005-2008م نلاحظ إن معدل كمية الإمطار تتناقص بشكل واضح عاماً بعد عام وهذا الأمر قد يؤدي إلى التصحر ويقلل من مساحة الأراضي الزراعية التي تعتمد على المطر (البعلية) ويعرض التربة للانجراف. ونلاحظ من الشكل رقم (3) إن أكثر معدل للأمطار في المدينة كان في الفترة ما بين 1990-1995م حيث بلغ معدل كمية الإمطار في هذه الفترة (729.34) ملم، وهي كمية شاذة وبعيدة عن المعدل العام في المدينة تليها الفترة من 1965-1970م حيث بلغ معدل كمية الإمطار في هذه الفترة (637.82) ملم .

أما أقل السنين مطراً فهي الفترة 1980-1985م حيث بلغ معدل كمية الإمطار في هذه الفترة (486.28) ملم، وهي كمية شاذة في شحها وبعيدة عن المعدل العام في المدينة[1].

كما نلاحظ من الشكل أن هناك تذبذباً في كمية الإمطار من فترة إلى فترة وهذا التذبذب في كمية الأمطار يؤدي إلى وجود فترات من الجفاف التي تؤثر على الزراعة البعلية والمروية وعلى مخزون المياه الجوفية.

مصادر المياه في محافظة قلقيلية :

تتنوع مصادر المياه في فلسطين وتتفاوت كميات مياهها من مكان إلى أخر ومن فصل إلى أخر ومن سنه إلى أخرى وتؤثر عوامل الموقع والتضاريس والمناخ في مصادر المياه .

---

[1] مقياس المطر في الغرفة التجارية في قلقيلية،2009م.

كما أن الأمطار تقل كمياتها كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب ، كما أن هناك تباينا ملحوظا في التوزيع المكاني للأمطار ، وتتميز الأجزاء الشمالية والوسطى . بمعدلات هطول مرتفعه إذ تتلقى في المتوسط حوالي 700 ملم و 600ملم على التوالي آما الأجزاء السهلية الساحلية فأنها تتلقى في المتوسط حوالي 500 ملم بينما تتلقى الأجزاء الجنوبية حوالي 100ملم في المتوسط .

وتشير الدراسات الهيدرولوجية المتوفرة عن فلسطين بان هناك أربعة تكوينات صخرية رئيسية حامله للمياه في فلسطين وهي :

1- تكوينات البليستوسين وتتألف من حوار ومارل وكونفلوميرات ورمال ريحية وطمي وتتوزع هذه التكوينات على طول الشواطئ من أقصى الجنوب إلى شمال فلسطين .

2- تكوينات الايوسين وتتألف من صخور حواريه وكلسيه وتتكشف في المنطقة الواقعة إلى الغرب من القدس وما بين نابلس والعفوله

3- تكوينات التوربنان السينومانبان : وتنتشر هذه التكوينات في الشمال الغربي للقدس وطولكرم .

4- تكوينات السينومانبان الأسفل : وتنتشر هذه التكوينات بين العفوله وحيفا في الطرف الشمالي الغربي من فلسطين والى الغرب من القدس.

إما بالنسبة إلى منطقة قلقيلية فان موارد المياه تأتي من مصدرين ، أحدهما محلي يتمثل في الإمطار التي تهطل على محافظة قلقيلية وما حولها وثانيهما خارجي ينحدر عبر الطبقات الحاملة للمياه من المناطق المجاورة إلى فلسطين[1].

- التربة:

تتميز تربة منطقة قلقيلية بقلة التنوع باستثناء التي تتكشف فيها الصخور على سطح الأرض شرق وجنوب المدينة فان التربة المنقولة هي السائدة وفيما يلي أهم الترب الموجودة :-

---

[1] منشورات جامعة القدس المفتوحة،2001م، **البيئة والموارد والسكان**، ص 84 -85.

1. تربة المرتفعات وتشمل تربة البحر المتوسط الحمراء(Terra Rossa)

تغطي هذه التربة معظم أراضي الضفة الغربية وتتشكل من مشتقات الحجر الجيري والدولوميتي في المناطق الصخرية ولون هذه التربة احمر أو مائل إلى البني وهي طينية قليلة السماكة وغالباً ما يقل سمكها عن 50 سم في المناطق الجبلية ويتراوح المحتوى الكلسي منها ما بين صفر و 10% والمحتوى العضوي بين 2 -8% ودرجات PH بين 6.5 -7.8 وتعتبر التربة العميقة منها مناسبة للزراعة ومنتجة للمحاصيل الزراعية، أما قليلة السمك فهي مناسبة للغابات والنبات الطبيعي وتنتشر هذه التربة شمال قلقيلية في مناطق ما يسمى المرج وفي تله صوفين الواقعة شرق المدينة[1].

2. تربة الأودية والسهول وتشمل:

أ - التربة الغرينيه البنية (Brown Alluvial Soils):

نشأت هذه التربة عن رواسب طينية قديمة وهي تربة عميقة ذات لون بني غالباً ما يكون مشوباً بألوان أخرى ويتراوح المحتوى الكلسي فيها كمية مهملة 20% والمحتوى العضوي من 1 -2% إما درجة PH فيتراوح بين 7.6 -8.2.

ب -التربة الغرينيه اللحقية المشتركة (Colluvial And Alluvial Soils) :

تتكون من مختلف رواسب التربة الجبلية بفضل التحتات الموضعي أو بفضل انزلاق التربة وتمتزج هذه التربة عادة بالحصى والحجارة وتكون بنية اللون في الغالب وتوجد في شرق المدينة وفي الشمال والجنوب الشرقي وهذه التربة صالحة لزراعة الأشجار المثمرة والزراعة البعلية[2].

وما ينطبق على تربة قلقيلية ينطبق على قرى المحافظة لأنه لا توجد مسافة بعيـــدة بـــين المدينة والقرى المجاورة.

---

[1] دراسة سابقة، بلال جبر،2003م، **تحولات استخدام الأراضي في مدينة قلقيلية**،ص 30.

[2] دراسة سابقة، إيمان جردات،2005م **اثر الجدار على القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية**، ص15.

وقد ساهمت هذه التربة وخاصة الخصبة فيها في ازدهار الزراعة في قلقيليـــة وقراهـــا خصوصاً القرى التي تتوفر فيها آبار ارتوازية خاصة زراعة الحمضيات والجوافـــا والمشـــاتل والبيوت البلاستيكية[1].

النبات الطبيعي:

يوجد في فلسطين (2483) نوعا مختلفاً من النبات الطبيعي منها (149) نوعـــا متـــوطن، وتشكل النباتات النادرة منها 53.1% وقد ساعد في هذا التنوع النباتي تباين الظـــروف البيئيـــة والمناخية في فلسطين وتدخل الإنسان في هذا الغطاء النباتي [2].

وفي الضفة الغربية يوجد حوالي (260) نوعاً من العائلات النباتية المركبة ومن النجيليـــة (198) نوعاً ومن البقولية أو القرنية (268) نوعاً ومـــن الصـــليبية (124) نوعـــاً والشـــفوية المشهورة بقيمتها الطبية (99) نوعاً وهناك الزنبقية[3].

تحتوي قلقيلية على الكثير من النباتات الموجودة في الضفة الغربية يســاعدها فـــي ذلـــك موقعها الذي يتوسط السهل الساحلي الفلسطيني ومن هذه النباتـــات النـــتش (Srcoporterlum SPINOSUM). والخروب (Cenatonia LENTISUS) والـــبطم الفلســـطيني (Pistacia Palstina) والبطم العادي (Pistacialentiscus) والدبيق (Galum) والنجيـــل (Acgilops) والحلبون (Egphortia) والعليق (Rubustementosls) واللـــوف (Azum Palaestinum) والسنام والشمر والزعمطوط ورجل الحمام وشقائق النعمان والنرجس واليوم والقرطة والطيون والرجلة والجعده والزعتر والبابونج والقوصى والخرفيش والسافاريه وقد وفرت هـــذه النباتـــات الطبيعية مراعي جيدة للثروة الحيوانية في هذه المدينة وهو أمر ينعكس على الاســـتقرار فيهـــا والتوسع في استخدامات الأراضي كافة[4].

---

[1] دراسة سابقة، بلال جبر،2003م، **تحولات استخدام الأراضي في مدينة قلقيلية**،ص 30.

[2] اشتيه، محمد سليم وحمد، علي، (1995م) **حماية البيئة الفلسطينية**،نابلس، ص57.

[3] دراسة سابقة، هناء سالم، 2005م، **اثر الجدار على المياه الجوفية في محافظة قلقيلية**، ص15.

[4] دراسة سابقة، بلال جبر،2003م، **تحولات استخدام الأراضي في مدينة قلقيلية**،ص 33.

الخصائص الديموغرافية:

تعتبر الخصائص الديموغرافية من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في تحديد طبيعة المجتمع والمرحلة التي يمر بها وبالتالي التعرف على حاجات هذا المجتمع ومتطلباته.

الكثافة السكانية (عدد السكان لكل كم^2)

بلغ معدل الكثافة في عام 2002م للمحافظة (470) فرد لكل كم^2، بينما بلغ 356 فرد لكل كم^2 في الضفة الغربية، و523 فرد لكل كم^2 على مستوى الأراضي الفلسطينية، لنفس فترة الإسناد الزمني. من ناحية أخرى تشير نتائج دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني إن معدل الكثافة السكانية في المحافظة بلغ 601.6 فرد لكل كم^2 في عام 2007م، تبلغ معدل الكثافة السكانية في الضفة الغربية 444.6 فرد لكل كم^2، وبلغ معدل الكثافة السكانية 661.7 فرد لكل كم^2 في الأراضي الفلسطينية لنفس الفترة الزمنية[1].

ويتضح مما سبق إن معدل الكثافة السكانية في محافظة قلقيلية في تزايد ويرجع الباحث ذلك للأسباب التالية: -

1) مصادرة جزء كبير من أراضي محافظة قلقيلية من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

2) اقتطع جدار الفصل العنصري مساحات كبيرة من اجل بناء الجدار.

3) مصادرة جزء من أراضي المحافظة من اجل بناء المستوطنات الإسرائيلية.

4) زيادة أعداد السكان في محافظة قلقيلية، في حين إن مساحة أراضي المحافظة في تناقص مستمر بسبب مصادرة الاحتلال الإسرائيلي لتلك الأراضي.

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2007م، محافظة قلقيلية.

التركيب العمري والنوعي للسكان: -

تعتبر دراسة التركيب العمري والنوعي للسكان على جانب كبير من الأهمية لأنها توضح الخصائص الديموغرافية للمجتمع، وتحدد الفئات المنتجة والغير منتجة، وبالتالي تحدد درجة الإعالة في المجتمع مما يؤثر في مجمل الإنتاج القومي.

حيث يظهر جلياً من خلال النتائج النهائية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن مجتمع المحافظة مجتمعاً فتياً حيث أن حوالي نصف السكان (45.7%) دون سن الخامسة عشرة وقد بلغت هذه النسبة بين الذكور 46.1% مقابل 45.2% للإناث.

كما بينت نتائج الجهاز المركزي للإحصاء إن ارتفاع نسبة الأطفال خاصة ضمن الفئة العمرية دون سن الخامسة، حيث بلغت نسبتهم حوالي خمس المجتمع وقد بلغت النسبة بين الذكور 18.2% مقابل 17.8% بين الإناث[1].

كما أظهرت النتائج انخفاض نسبة الكبار الذين تزيد أعمارهم عن 64 سنة حيث بلغت نسبتهم 3.7%، وكانت هذه النسبة بين الذكور 3.2% مقابل 4.2% بين الإناث، كما أن نسبة السكان في الفئة العمرية 15-64 سنة بلغت 50.6% منهم 50.7% ذكور و 50.5% إناث، وتبين نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني انه لا يوجد اختلاف كبير في توزيع السكان العمري والنوعي حسب نوع التجمع السكاني حيث النسب متقاربة بين السكان الذين يقطنون الحضر والسكان الذين يقطنون في الريف باستثناء من هم في سن 65 سنة فأكثر حيث تفوق نسبتهم في الريف من هم يقطنون الحضر، فقد بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة من العمر 18.3% منهم 18.7% ذكور و17.9% إناث، ونسبة السكان من هم في سن 65 سنة فأكثر 3.2% منهم 2.8% ذكور و3.7% إناث، وبلغت نسبة السكان في الفئة العمرية 0-14 سنة في مجمل سكان المحافظة 45.8% منهم 46.2% ذكور و45.3% إناث وأن نسبة السكان في الفئة العمرية 15-64 سنة بلغت 51.0% يتوزعون بواقع 51.0% بين الذكور مقابل 51.1% بين الإناث. في حين كانت نسبة الأطفال دون سن الخامسة من العمر في الريف 17.6% وقد بلغت النسبة للذكور 17.6% مقابل 17.5% للإناث ونسبة السكان من هم في سن 65 سنة فأكثر 4.4% منهم 3.9%ذكور و4.9% إناث. وبلغت نسبة السكان في الفئة العمرية 0-14 سنة من

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2007م، محافظة قلقيلية.

سكان الريف 45.6% وقد بلغت النسبة للذكور 45.9% مقابل 45.2% للإناث، كما إن نسبة السكان في الفئة العمرية 15-64 سنة بلغت 50.0%، وأن نسبة الذكور في المحافظة بلغت 51.9%وبلغت نسبة الإناث 48.6%، ويعتبر التوزيع العمري والنوعي لسكان المحافظة قريب من التوزيع العمري والنوعي لسكان الأراضي الفلسطينية فقد أظهرت نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إن نسبة الأطفال دون سن الخامسة من العمر بلغت 18.4%، منهم 18.6% ذكور و18.3% إناث في حين بلغت نسبة من هم في سن 65 سنة فأكثر 3.5% منهم 3.0% ذكور و 3.9% إناث ونسبة السكان في الفئة العمرية 0-14 سنة حسب النتائج النهائية للإحصاء الفلسطيني بلغت 47.1% منهم 47.5% ذكور و46.7% إناث ونسبة السكان في الفئة العمرية 15-64 سنة بلغت 49.4% منهم49.5% ذكور و 49.5% إناث وبلغت نسبة الذكور في الأراضي الفلسطينية 50.9% ونسبة الإناث 49.1%، حيث يبين الجدول (2) التوزيع النوعي للسكان في محافظ قلقيلية للعامين 1997م -2007م[1].

جدول (2)

التوزيع النوعي للسكان 1997م -2007م

السكان الكلي	1997		2007	
	العدد	%	العدد	%
ذكور	37.002	51.4	46.764	51.3
إناث	35.005	48.6	44.453	48.7
المجموع	72.007	100.0	91.217	100.0

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007م، محافظة قلقيلية.

نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الذكور في عام 1997م أعلى من الإناث، كذلك في عام 2007م كانت نسبة الذكور أعلى من الإناث.

أما الجدول (3) فيبين التوزيع العمري لسكان المحافظة في عامي 1997م و 2007م.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2007م، محافظة قلقيلية.

جدول (3)

التوزيع العمري للسكان 1997م -2007م

العمر	1997		2007	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
4- 0	12.476	18.0	12.723	14.4
14- 5	19.152	27.6	24.108	27.2
64- 15	35.064	50.6	48.174	54.4
+65	2.545	3.7	2.738	3.1
غير مبين	31	0.0	831	0.9
المجموع	69.268	100.0	88.574	100.0

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007م، محافظة قلقيلية.

نلاحظ من الجدول أن الفئة العمرية 0 -4 سنوات انخفضت نسبتهم عام 2007م (14.4%) عن نسبتهم عام 1997م (18.0%) بسبب عدم قدرة الشباب على الزواج نتيجة انتفاضة الأقصى الثانية وما تبعها من أوضاع اقتصادية سيئة، أما بالنسبة للفئة العمرية 5 -14 سنة فهي متشابهة بين عامي 1997م و 2007م، أما الفئة العمرية من 15 -64 سنة فقد ارتفعت عام 2007م لتصل إلى (54.4%) مقارنة بالعام 1997م حيث كانت (50.6%)، كما أن الفئة العمرية 65 سنة فأكثر بين عام 1997م و 2007م متشابهة.

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

الخصائص الأساسية للتعليم

إن لدراسة الحالة التعليمية أهمية كبيرة في الدراسات السكانية وخصوصاً ما يتعلق منها بالنواحي الاجتماعية للسكان وتعتبر دراسة المستوى التعليمي لإفراد المجتمع مهم في التعرف على أوضاعهم الاجتماعية وما من شك في إن ارتفاع نسبة المتعلمين وانخفاض نسبة الأمية

دليل واضح في التقدم الذي يشهده المجتمع من حيث زيادة الوعي كما يتأثر المستوى التعليمي للسكان بالظروف الاقتصادية للمجتمع، إذ أن ارتفاع المستوى التعليمي لإفراد المجتمع يشير إلى تمتع المجتمع بأحوال اقتصادية جيدة تسمح لهم بمواصلة التعليم.

وتشير النتائج النهائية لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2007م إن عدد السكان 10 سنوات فأكثر الحاصلين على مؤهل بكالوريوس فأعلى 4.359 فرداً يشكلون ما نسبته 6.9% من مجمل السكان الذين أعمارهم 10 سنوات فأكثر في محافظة قلقيلية وبالمقارنة مع تعداد عام 1997م نجد أن عدد السكان 10 سنوات فأكثر الحاصلين على مؤهلات بكالوريوس فأعلى 1.739 فرداً يشكلون ما نسبته 3.8% من مجمل السكان الذين أعماره 10 سنوات فأكثر في محافظة قلقيلية.

ويعود السبب في تباين هذه النسبة كون شهادة الجامعة أفضل من حيث المكانة الاجتماعية يضاف إلى ذلك إمكانية الحصول على وظيفة للشهادة الجامعية أكثر من أي مؤهل أخر.

وحول انتشار الأمية في محافظة قلقيلية فقد أشارت نتائج الإحصاء الفلسطيني لعام 2007م أن عدد السكان 10 سنوات فأكثر الأميين في المحافظة قد بلغ 3.768 فرداً يشكلون ما نسبته 6.0% من مجمل السكان الذين أعمارهم 10 سنوات فأكثر في محافظة قلقيلية، وبالمقارنة مع تعداد عام 1997م فقد كان عدد السكان 10 سنوات فأكثر الأميين في المحافظة 5.761 فرداً يشكلون ما نسبته 12.5% من مجمل السكان 10 سنوات فأكثر في محافظة قلقيلية عام 1997م.

ويعود السبب في انخفاض هذه النسبة إلى تعليم البنات بشكل كبير من اجل العمل وخصوصاً بعد انتفاضة الأقصى الثانية حيث أصبحت المرأة تساعد أهلها من الناحية المادية[1].

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2007م، محافظة قلقيلية.

الجدول (4)

الفلسطينيون 10 سنوات فأكثر حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	1997		2007	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
أمُي	5.761	125	3.768	6.0
ملم	7.917	17.3	8.613	13.7
ثانوي فأقل	28.398	61.9	43.787	69.7
دبلوم متوسط	1.943	4.2	2.190	3.5
بكالوريوس	1.534	3.3	3.980	6.3
دبلوم عالي	204	0.4	379	0.6
غير مبين	149	0.3	140	0.2
المجموع	45.906	100.0	62.857	100.0

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007م، محافظة قلقيلية.

يتضح من الجدول ارتفاع نسبة الحاصلين على ثانوي فأقل والتي كانت عام 1997م 61.9% حيث أصبحت عام 2007م 69.7 %، وهذا لربما يدل على نسبة التاركين المدرسة وخصوصاً عند الذكور من اجل العمل خصوصاً بعد انتفاضة الأقصى أما بخصوص النساء فربما تترك المدرسة لأجل الزواج، لأنه في هذه المرحلة تصبح المرأة في عمر الزواج.
إما بخصوص دبلوم عالي فأعلى فهي منخفضة سواء عام 1997م و 2007م ويعود السبب في انخفاض هذه النسبة إلى كون هذه المرحلة مكلفاً مادياً.

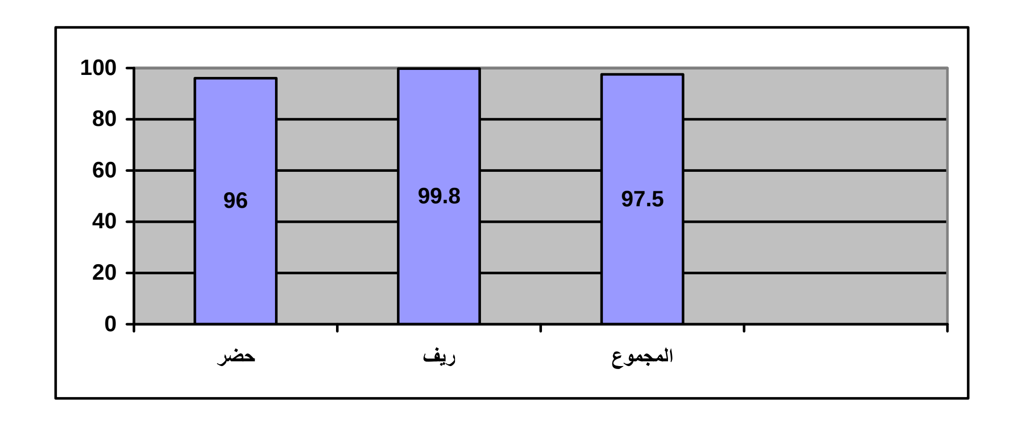
نسبة الإعالة*:

بلغت نسبة الإعالة في المحافظة 97.5 وعلى صعيد نوع التجمع يتبين ارتفاع نسبة الإعالة في الريف 99.8 مقابل 96.0 في الحضر كما بلغت نسبة الإعالة في الضفة الغربية 95.8 في حين بلغت في الأراضي الفلسطينية 102.3[1].

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2007م، محافظة قلقيلية.

* الإعالة الخام: وهي عدد السكان القادرين على العمل من سن 15 -60 سنة مقسوماً على العدد الكلي للسكان



الشكل (4): نسبة الإعالة في محافظة قلقيلية حسب نوع التجمع2007

التركيب الاقتصادي:

تفيد دراسة التركيب الاقتصادي في معرفة حجم القوى العاملة، ومدى مشاركة عنصر الإناث في سوق العمل والعقبات التي تحول دون مشاركتهن، وعلى العموم فان التركيب الاقتصادي يعكس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في أية منطقة.

الحالة العملية:

بلغ عدد السكان العاطلين عن العمل في محافظة قلقيلية والذين يبلغون من العمر 10 سنوات فأكثر 2.964 فرداً، حيث بلغت نسبة البطالة 14.1% من مجموع السكان الناشطين اقتصادياً، في حين بلغ عدد السكان العاطلين عن العمل في محافظة قلقيلية في تعداد عام 1997م والذين يبلغون من العمر 10 سنوات فأكثر 2.764 فرداً حيث بلغت نسبة البطالة 16.1% من مجموع السكان النشيطين اقتصادياً في محافظة قلقيلية، ويعود السبب في انخفاض نسبة البطالة في عام 2007م إلى دور السلطة ومؤسساتها التي استوعبت عدد كبير من السكان في وظائف حكومية.

وبينت نتائج التعداد لعام 2007م أن الغالبية العظمى من السكان الفلسطينيين 15 سنة فأكثر في المحافظة حالتهم العملية مستخدم باجر حيث بلغت 72.6%، يلي ذلك من تم تصنيفهم ضمن فئة من يعمل لحسابه الخاص وهو الشخص الذي يعمل في مصلحة يملكها أو يملك جزءاً منها ولا يشغل أحدا حيث بلغت 17.7%، مقابل 4.8% حالتهم العملية صاحب عمل، 4.7%

لدى الأسرة دون اجر، 0.2% أخرى[1].

ويتوزع السكان الذكور 15 سنة فأكثر حسب حالتهم العملية كما يلي:

71.6% مستخدم باجر، 19.0% يعمل لحسابه، 5.1% صاحب عمل، 4.1% يعمل لدى الأسرة دون اجر، 0.2% أخرى. في حين تتوزع الإناث 15سنة فأكثر حسب حالتهن العملية كالأتي: 80.0% مستخدم باجر، 9.9% تعمل لدى الأسرة دون اجر، 7.6% تعمل لحسابها، 2.3% صاحبة عمل، 0.2% أخرى.

إما على مستوى الأراضي الفلسطينية أظهرت النتائج أن السكان الفلسطينيون 15 سنة فأكثر يتوزعون حسب الحالة العملية كالتالي: 76.0% مستخدم باجر، 15.3% يعمل لحسابه، 5.7% صاحب عمل، 2.8 يعمل لدى الأسرة دون اجر، 0.2 أخرى.

جدول (5)

السكان الفلسطينيون من (15 سنة فأكثر) في محافظة قلقيلية المشتغلون حسب فئة العمر والجنس والحالة العملية 2007م

الجنس	صاحب عمل	يعمل لحسابه	يعمل باجر	يعمل لدى الأسرة بدون اجر	غير مبين	المجموع
15 سنة فأكثر ذكور	65.1	19.0	71.6	4.1	0.2	100.0
15 سنة فأكثر إناث	2.3	7.6	80.0	9.9	0.2	100.0

إعداد الباحث.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2007م، محافظة قلقيلية.

نلاحظ من الجدول (5) أن نسبة الإناث العاملات باجر أكثر من الذكور حيث تعمل الإناث من اجل مساعدة الأهالي أما الذكور فأنهم يذهبوا إلى أكمال دراستهم، كما نلاحظ من الجدول أن نسبة الذكور الذين يعملون لحسابهم أعلى من الإناث وهذا يعود إلى أن الإناث لا تستطيع أن تعمل لوحدها والعادات والتقاليد تمنع الإناث من ممارسة جميع الإعمال كما نلاحظ أن نسبة الإناث العاملات لدى الأسرة أعلى منها للذكور حيث تم تشغيل الإناث في مجال الزراعة وخصوصاً في قرى المحافظة أما الذكور فأنهم يذهبون للعمل داخل إسرائيل[1]

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2007م، محافظة قلقيلية.

الفصل الثالث

مشكلة الزحف العمراني في محافظة قلقيلية

الفصل الثالث

مشكلة الزحف العمراني:

مارس الاحتلال كافة الطرق لمنع أي تطور عمراني في محافظة قلقيلية من خلال التحكم بالمخططات الهيكلية لمحافظة قلقيلية، مما اجبر سكان محافظة قلقيلية بالبناء نحو الأراضي الزراعية.

إلا إن إسرائيل وبعد النكبات المتتالية التي حلت بمحافظة قلقيلية عام 1948م حيث تم احتلال معظم أراضيها الزراعية السهلية والتي تقدر بـــ 50 ألف دونم، وفي عام 1967م تم تدمير معظم أراضي المحافظة واحتلال بقية الأراضي التابعة للمحافظة، وحولت إلى مستوطنات لتطويق التجمعات السكانية الفلسطينية ومنع توسعها العمراني وتواصلها مع باقي محافظات الوطن، وفي عام 2003م حلت بمحافظة قلقيلية نكبة جدار الفصل العنصري الذي استولى على الكثير من الأراضي الزراعية، إلا أن سيطرة إسرائيل على المخططات الهيكلية للمدن وبلدات المحافظة، أدت هذه السيطرة إلى مشاكل عمرانية أثرت بشكل سلبي على عملية التطور والامتداد الحضري، حيث صاحب هذه السيطرة على المخططات الهيكلية إقامة أبنية خارج حدود المخطط الهيكلي للمدينة وقرى المحافظة وغير مخطط لها مما أدى إلى إساءة استخدام الأراضي الزراعية والتي تعتبر مصدر رزق للمحافظة، كما أن محافظة قلقيلية تعتبر سلة الغذاء للضفة الغربية، فالزحف العمراني الغير مدروس والغير مخطط أدى إلى التعدي على الأراضي الزراعية والمراعي بالإضافة إلى القيود المستمرة التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين والتي تمنعهم من التوسع الأفقي في المناطق الجبلية والغير صالحة للزراعة ،حيث عملت هذه القيود إلى زيادة الكثافة السكانية داخل التجمعات العمرانية في المحافظة، وعلى سبيل المثال بلغت الكثافة السكانية في مدينة قلقيلية 10645 نسمة / كم^2 وهذه تفوق الكثافة السكانية في محافظة غزة والتي تبلغ 6832 نسمة / كم^2 [(1)]. وبذلك تكون قلقيلية أعلى كثافة سكانية على مستوى الوطن حيث تضم محافظة قلقيلية 28 مدينة وقرية بمساحة تقدر 166 كم^2.

[(1)] منشورات الغرفة التجارية الصناعية الزراعية ،محافظة قلقيلية ،2007م.

إلا أن هناك مشكلة غير الاحتلال وهي قدوم عدد من المواطنين الذين جاؤوا من خارج فلسطين مع قدوم السلطة الفلسطينية وهذا عامل سيؤدي إلى زيادة الضغط على استخدام الأراضي الزراعية الخصبة .

ومن خلال اتفاقات قامت إسرائيل بإبرامها مع الجانب الفلسطيني، قسمت محافظة قلقيلية إلى مناطق (A) و(B) ،ومناطق (A) هي المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية مباشرة ، أما مناطق (B) فهي المناطق التي تسيطر عليها السلطة بشكل غير مباشر ، وهذا يعكس مدى محدودية الخيارات المتاحة إمام الفلسطينيين من اجل البناء في المناطق (A) وهي مناطق وأراضي زراعية خصبة ، بدل تركيز البناء في المناطق الجبلية والبعيدة عن المناطق التي تعتبر مصدر لرزق الكثير من أبناء المحافظة .

حيث يوجد في محافظة قلقيلية 28 تجمعاً سكانياً فلسطينياً، وهي بذلك تشكل ما نسبته 4.2% من إجمالي عدد التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية، والبالغة 660 تجمعاً، في حين تبلغ المساحة المبينة لهذه التجمعات الفلسطينية لعام 2009م حوالي 17.3 كم^2، وتشكل هذه المساحة ما نسبته 10.4% من إجمالي مساحة المحافظة[1] في حين بلغت المساحة المبنية لهذه التجمعات لعام 2000م حوالي 13.4كم^2، أي أن المحافظة وخلال تسع سنوات خسرت 3.9 كم^2 من الأراضي الزراعية لغايات السكن[2].

أظهرت نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في محافظة قلقيلية أن عدد المباني المستقلة والمكتملة في محافظة قلقيلية لعام 2007م هو 12.786 مبنى مع العلم أن عدد المستقلة والمكتملة لعام 1997م في محافظة قلقيلية بلغ 9.713 مبنى ، مع العلم أن عدد سكان محافظة قلقيلية عام 1997م كان 72000 نسمة بينما كان عدد السكان لعام2007م 91.217 نسمة ، وهذا يفسر انه خلال عشر سنوات زاد عدد المباني حوالي 3 ألاف بناية سكنية وهذه البنايات أقيمة على الأراضي الزراعية الخصبة بسبب سياسة الاحتلال ومنع السكان من التوسع نحو الأراضي الجرداء ، مما أدى إلى زيادة واضحة في الكثافة العمرانية والذي بلغ 47 م^2 /فرد إلى 66 م^2 /فرد للأعوام السابقة[3].

---

[1] بلدية قلقيلية، قسم الهندسة،2009م.

[2] دراسة سابقة، إحسان شريف محمد، المياه وأثرها في توجيه الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية من 1967م إلى 2002م، جامعة النجاح، نابلس، ص196.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2007م ، محافظة قلقيلية.

من الظاهرات التي تشكل خطراً على البيئة في محافظة قلقيلية مشكلة زحف العمران والإنشاءات الحضرية على الأراضي الزراعية وما يترتب على ذلك من نقص مستمر في الأراضي الصالحة للزراعة وضياع مورد اقتصادي في بلد مثل فلسطين تشح فيه الأراضي الزراعية الجيدة بسبب الاحتلال وسيطرة إسرائيل على فلسطين وعلى الرغم من خطورة هذه المشكلة وأهميتها وخطورتها تعتبر مشكلة كبيرة ذات أبعاد ايكولوجية عميقة وتتمثل بزحف المباني السكنية فعلا على الحقول الزراعية والأراضي الجبلية المزروعة بالأشجار وسنتناول فيما يلي سنتكلم عن مدينة قلقيلية وبعض القرى المجاورة لها.

التطور العمراني في مدينة قلقيلية

لقد تطورت مساحة المدينة كماً ونوعاً في قلقيلية حسب تتابع الإدارات عليها حيث وصلت مساحة المخطط الهيكلي والمسموح البناء عليها عام 2008م حوالي 4.28 كم^2، بينما كانت في زمن الانتداب البريطاني حوالي0.4 كم^2 وكان ذلك لأسباب أهمها الزيادة الكلية في إعداد السكان[1]. وفيما يلي تطور المدينة حسب الفترات التالية:

1) الفترة ما قبل 1946م

بلغت مساحة أراضي قلقيلية قبل احتلال عام 1948م حوالي 27.4كم^2 وهذه لا تشمل كافة الأراضي التي يملكها سكان المدينة من أراضي بيار عدس ومسكه وكفرسابا التي بلغت مساحتها حوالي 2.5 كم^2، حيث تبين الخريطة رقم (2) أراضي مدينة قلقيلية التاريخية، وتعتبر أراضي مدينة قلقيلية أراضي زراعية خصبة بسبب توفر المياه فيها وخصوصا مياه الآبار الارتوازية حيث بلغت مساحة الأراضي الزراعية حوالي 27.078كم^2 التي شكلت حوالي 98.8% من المساحة الكلية وبلغت مساحة المباني 0.322كم^2 وبذلك تكون المساحة السكنية 1.2% من إجمالي المساحة الكلية [2]، إما عدد سكانها فقد بلغ عام 1954م 5850 نسمة[3] وتبين خريطة رقم (3) التوزيع الحضري لمدينة قلقيلية عام 1946م[4].

---

(1) منشورات بلدية قلقيلية 2009م.

(2) قسم الهندسة، بلدية قلقيلية، 2009م

(3) منشورات بلدية قلقيلية 1998م.

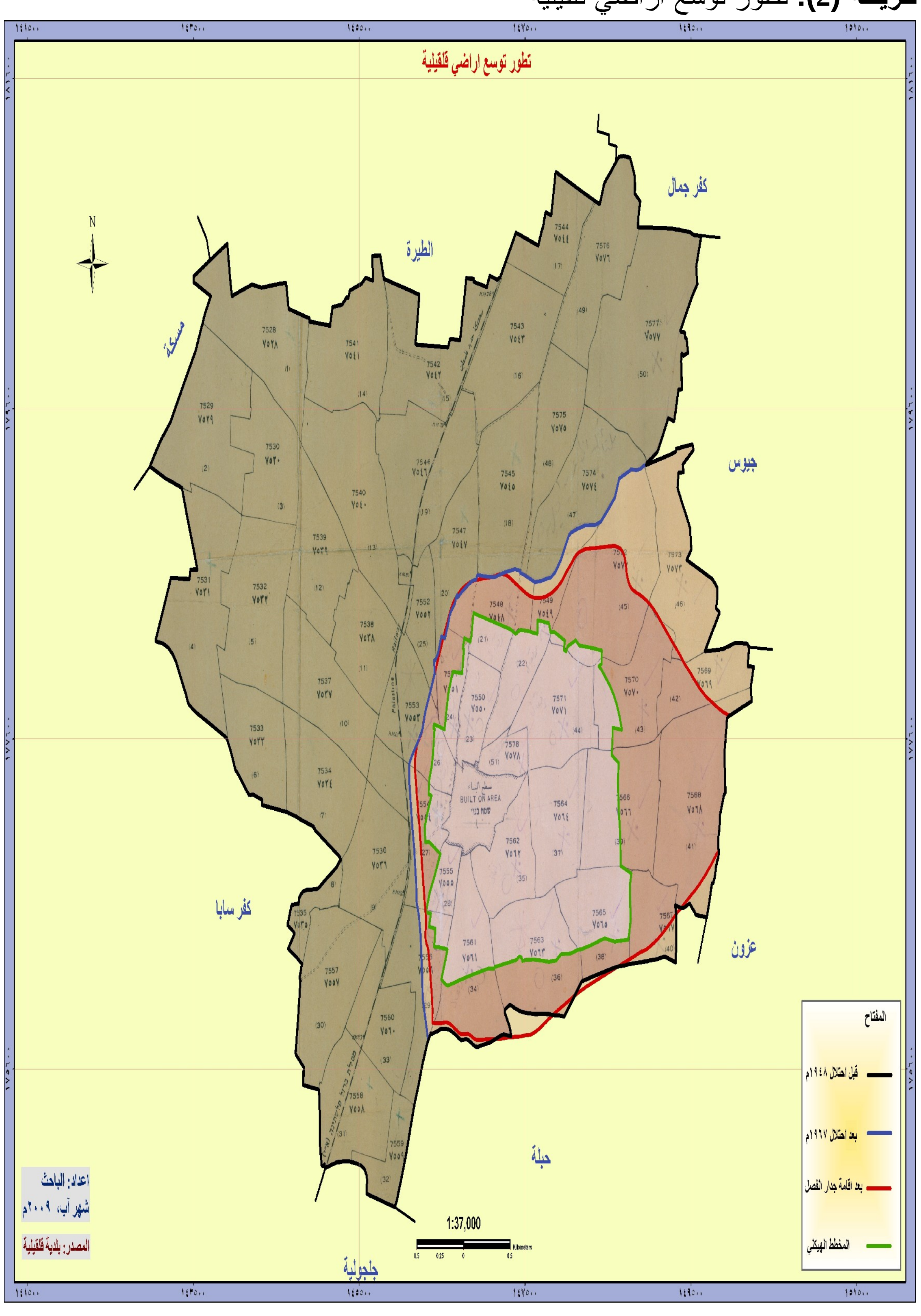
(4) قسم الهندسة، بلدية قلقيلية،عام 2009م.

الجدول رقم (6)

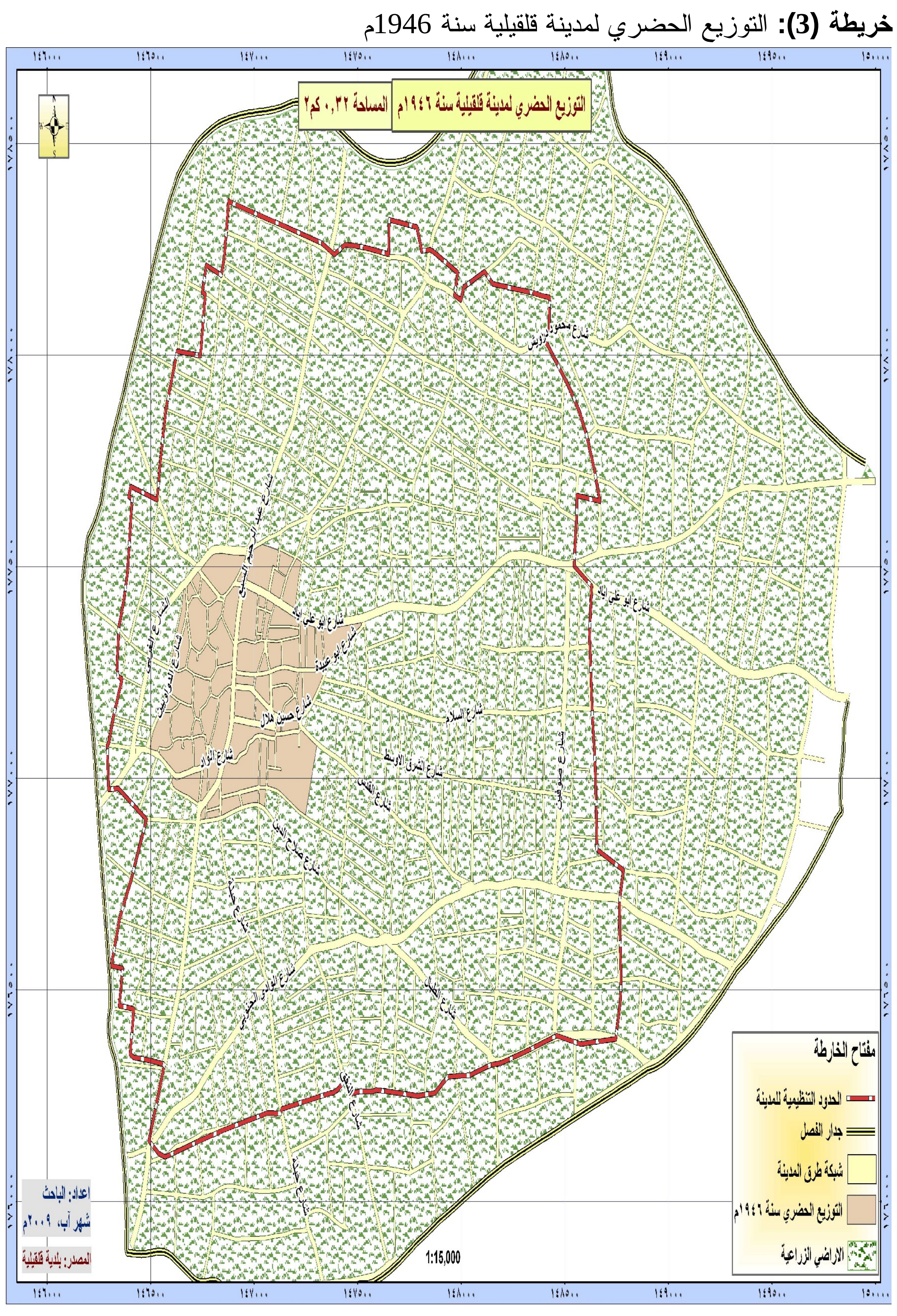
الاستخدام الزراعي والعمراني الفترة ما قبل عام 1946م

المساحة الكلية	27.4كم^2	
المساحة الزراعية	27.078كم^2	%98.8
المساحة السكنية	0.322 كم^2	%1.2

خريطة (2): تطور توسع أراضي قلقيلية



خريطة (3): التوزيع الحضري لمدينة قلقيلية سنة 1946م



2) فترة سنة 1950م:

تطورت مساحة المسطح العمراني في قلقيلية عام 1950م وبلغت المساحة السكنية حـــوالي 0,322كم²[1] كنتيجة حتمية لازدياد إعداد السكان والهجرة التي حدثت بعد عام 1948م حيــث بلغ عدد السكان حوالي 8800 نسمة و كانت مساحة الأراضي الزراعية حــوالي 9,478كــم² وتبين الخريطة (4) مساحة الأراضي المبني عليها حيث بلغت نسبة المســاحة الســكنية1,2% وشكلت المساحة الزراعية 34,6% من المساحة الكلية لقلقيلية عام 1950م حيث يبين الجــدول (7) المساحة الكلية والمساحة الزراعية والمساحة المبنية والمساحة المصادرة[2]. أما بعد حــرب 1948م حيث احتلت إسرائيل غالبية الأراضي الزراعية السهلية الخصبة التابعة لقلقيلية نتيجــة لتقسيم فلسطين[3]، فقد بلغت المساحة التي تم اقتطاعها حوالي 17,6كم² وبقي لقلقيلية 9,8كــم2 موزعة معظمها على التلال التي تحيط بقلقيلية من الشرق إي إن المدينة خســرت مــا نســبته 64,2% من أراضيها الزراعية الخصبة[4].

وتسبب زحف المباني نحو الأراضي الزراعية والذي كان اتجاهه نحو الشرق في تــدمير البيئة الزراعية من قلع أشجار الحمضيات والزيتون والمحاصيل الحقلية والخضار والتي عرفت بها قلقيلية بالإضافة إلى المساهمة الرئيسية لتراجع العائد الاقتصــادي العائــد مــن الأراضــي المزروعة بالحمضيات[5]

الجدول (7)

الاستخدام الزراعي والعمراني والمصادر ومساحة كل منها الفترة 1950م

المساحة الكلية	27.4كم²	
المساحة الزراعية	9.478كم²	%34.6
المساحة السكنية	0.322 كم²	%1.2
المساحة المصادرة	17.6 كم²	%64.2

(1) رئيس قسم الهندسة، بلدية قلقيلية، 2009م.

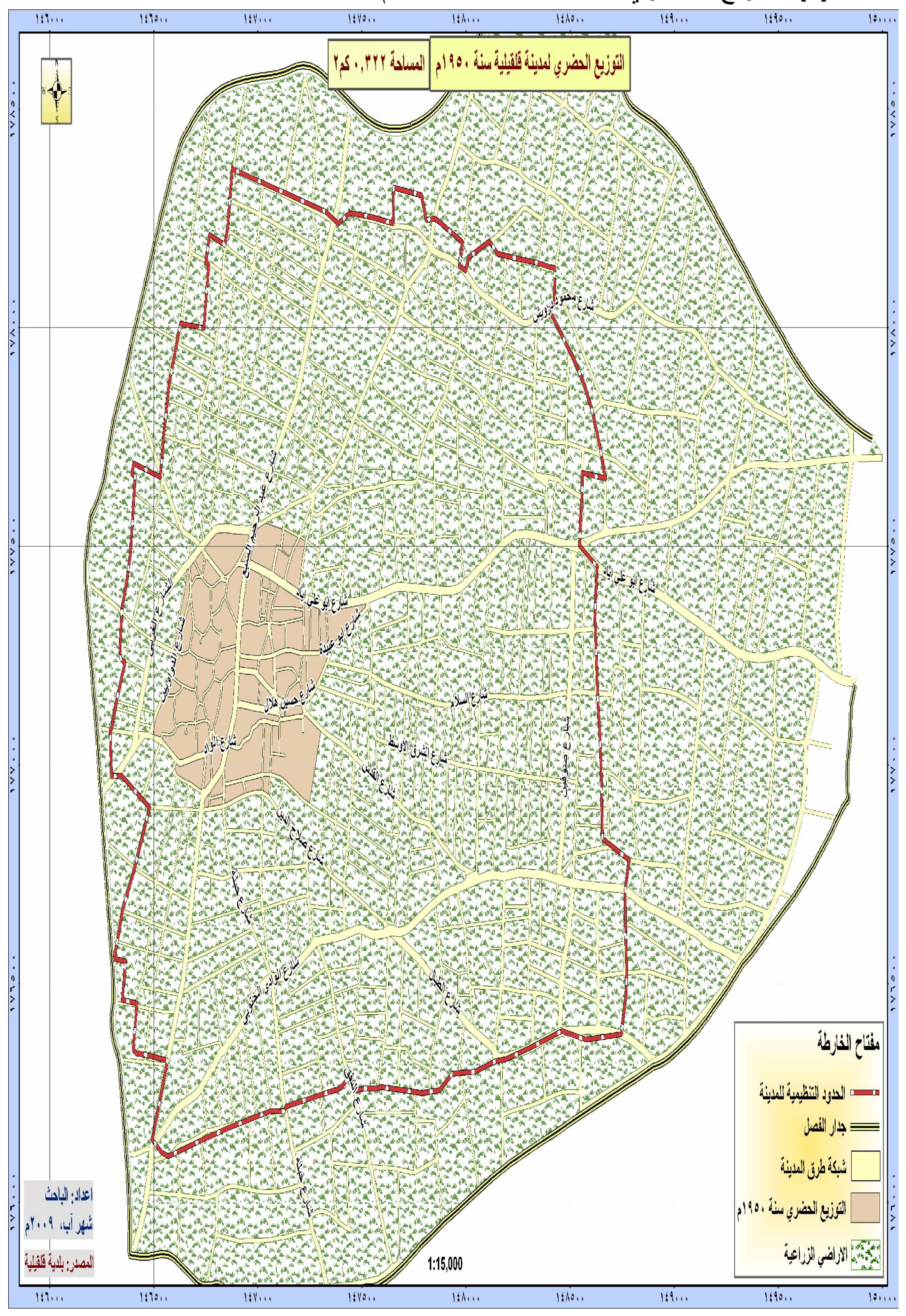
(2) منشورات بلدية قلقيلية،1998م.

(3) مقابلة شخصية مع مدير الجمعية الزراعية في قلقيلية 2009م.

(4) رئيس قسم الهندسة، بلدية قلقيلية، 2009م.

(5) وزارة الزراعة الفلسطينية - مديرية زراعة قلقيلية 2009م.

خريطة (4) التوزيع الحضري لمدينة قلقيلية سنة 1950م



التطور العمراني في قلقيلية عام 1960م:

لقد زادت مساحة المسطح العمراني في عام 1960م نتيجة الزيادة الطبيعية حيث بلغت المساحة السكنية 0.52 كم^2 ، والتي تعادل 1,9% من إجمالي أراضي المدينة وكانت هذه الزيادة على حساب الأراضي الزراعية والتي بلغت مساحتها عام 1960م حوالي 9,28 كم^2، وشكلت ما نسبة 33,9%[1]، ويعود السبب الرئيسي إلى زيادة المساحة السكنية إلى الزيادة التي حصلت لسكان المدينة حيث بلغ عدد السكان عام 1961م حوالي 11402نسمة[2].

ونلاحظ من الخريطة رقم (5) أن الزحف العمراني في قلقيلية مستمر في التطور نحو الشرق بالدرجة الأولى ونحو الجنوب والشمال بالدرجة الثانية ويعود السبب في ذلك إلى الاحتلال الذي يتحكم بالمخطط الهيكلي للمدينة حيث نتج عنه منع أهالي قلقيلية من البناء نحو الغرب.

ونلاحظ من الجدول رقم(8) أن الانحسار تدريجياً في الأراضي الزراعية مقابل توسع وتمدد العمران حيث إن الجدول يبين أن الأراضي الزراعية تتناقص والمساحة السكنية تزداد تدريجياً[3].

الجدول (8)

الاستخدام الزراعي والعمراني والمصادرة الفترة 1960م

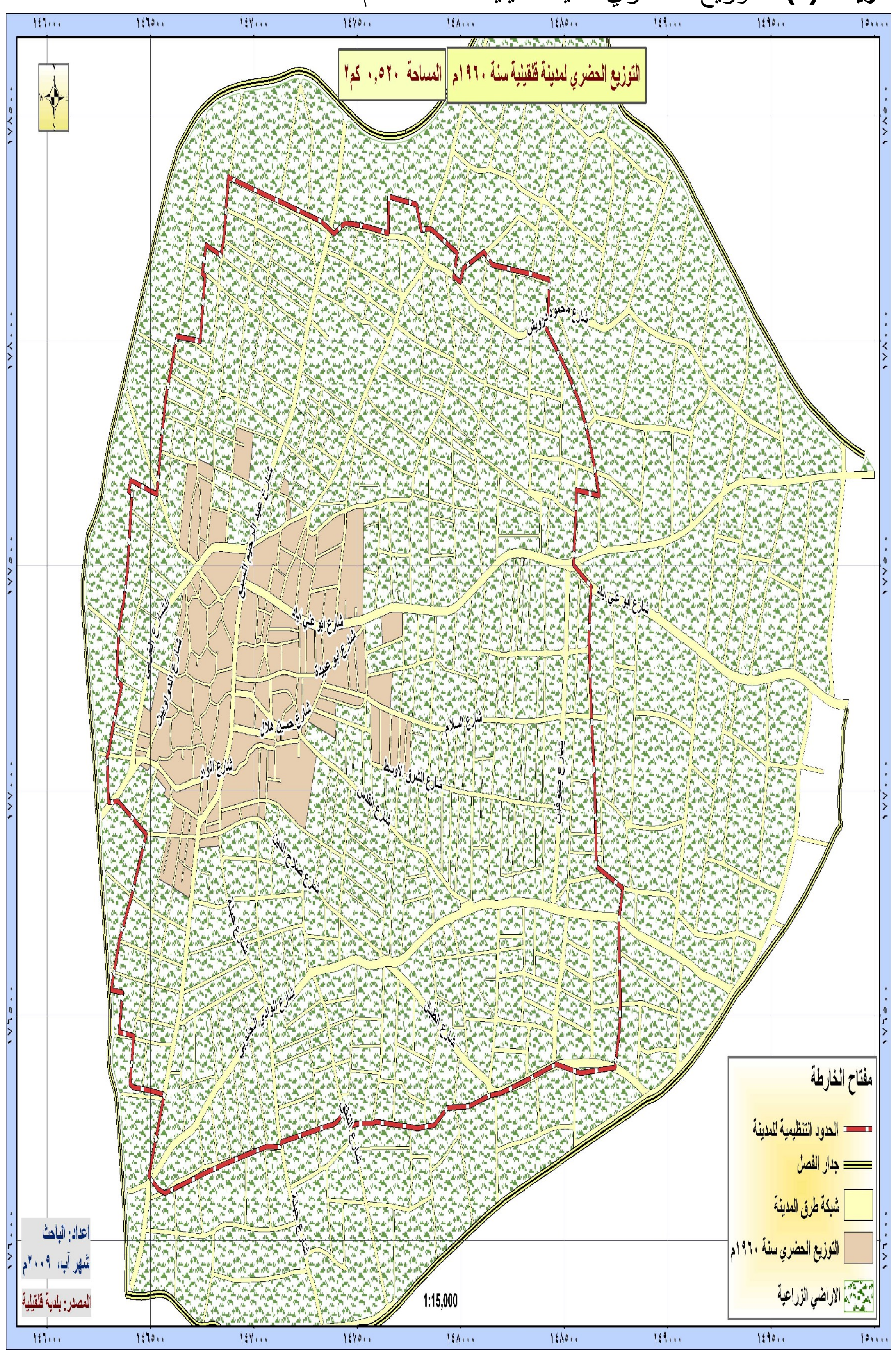
المساحة الكلية	27.4كم^2	
المساحة الزراعية	9.28كم^2	33.9%
المساحة السكنية	0.52 كم^2	1.9%
المساحة المصادرة	17.6 كم^2	64.2%

[1] رئيس قسم الهندسة، بلدية قلقيلية، 2009م.

[2] منشورات بلدية قلقيلية 2009م.

[3] خالد الشنطي ،2009 **قلقيلية والجدار**. اتحاد المزارعين الفلسطينيين - قلقيلية، ص90.

خريطة (5): التوزيع الحضري لمدينة قلقيلية سنة 1960م



تطور العمراني في قلقيلية عام 1970م.

بلغ عدد سكان المدينة بعد عام 1967م حوالي 14000نسمة ويعود السبب في ارتفـــاع عدد السكان بشكل رئيسي هو النمو السكاني بالإضافة إلى الهجرة التي حصلت على المدينة في عام1970م بسبب قربها من الأراضي التي تحتلها إسرائيل عام 1948م حيث أن سوق العمـــل الإسرائيلي قريب على مدينة قلقيلية[1].

ونتيجة الزيادة في أعداد السكان ازدادت المساحة السكنية حيث أصبحت المساحة السكنية عام 1970م حوالي0,597كم^2، وبلغت المساحة الزراعية 9,203 وبلغت المســـاحة المصـــادرة 17,6كم^2 ، حيث تبين الخريطة رقم (6) أن التطور العمراني متجهة نحو الشرق بشكل واضـــح وان هذا النمو العمراني يتوسع على حساب الأراضي الزراعية الخصبة حيث أن مدينة قلقيليـــة تشتهر بزراعة الحمضيات والفواكه.

أما المناطق الشمالية والجنوبية للمدينة فإن نسبة التوسع العمراني فيها اقـــل منـــه فـــي الشرق[2].

ونلاحظ من الجدول رقم (9) أن نسبة المساحة الزراعية بلغت 33,6% وبلغـــت نســـبة الأراضي السكنية2,2% ونسبة الأراضي المصادر بلغت 64,2%[3].

الجدول رقم (9)

يمثل توزيع المساحة الكلية مابين الاستخدام الزراعي والعمراني والمصادرة الفترة 1970م

المساحة الكلية	27.4كم^2	
المساحة الزراعية	9.203كم^2	%33.6
المساحة السكنية	0.597 كم^2	%2.2
المساحة المصادرة	17.6 كم^2	%64.2

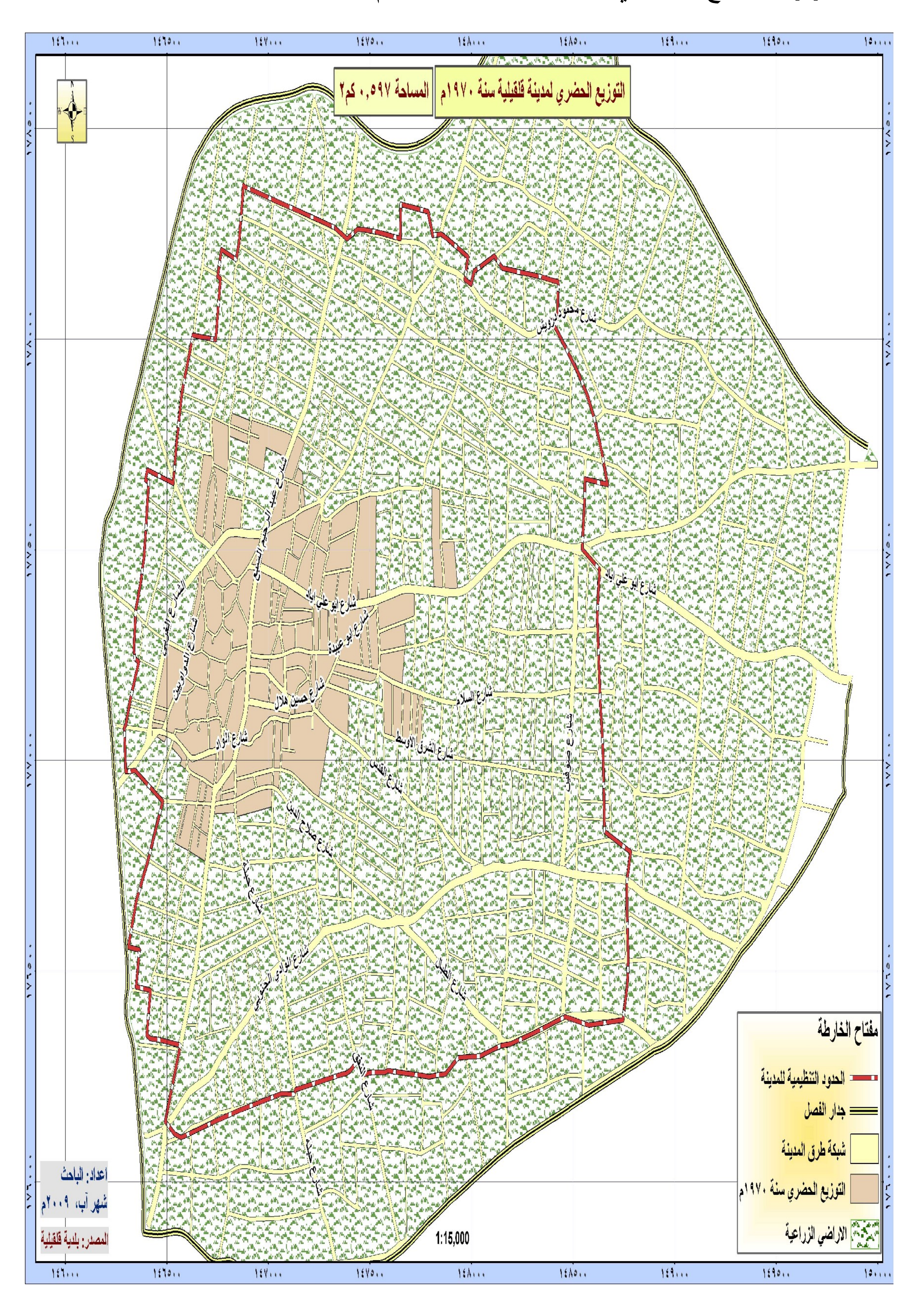
---

(1) مقابلة مع رئيس قسم وحدة GIS بلدية قلقيلية 2009م.

(2) رئيس قسم التخطيط بلدية قلقيلية 2009م

(3) النسب من حساب الباحث

خريطة (6): التوزيع الحضري لمدينة قلقيلية سنة 1970م



التطور العمراني في قلقيلية عام 1986م:

بلغت المساحة السكنية لمدينة قلقيلية حوالي 0,877كم2 و مساحة الأراضي الزراعية 8,943كم2 لكن نلاحظ على الخريطة رقم (7) أن جهة العمران كانت نحو الشرق لان المناطق الشرقية هي مناطق مفتوحة إمام السكان بعد إغلاق المناطق الغربية من قبل إسرائيل[1]

ساعد في سرعة النمو العمراني نحو الشرق نمط البناء حيث يسود نمط البناء الأفقي في المدينة وهذا عائد إلى العادات والتقاليد التي تسود قلقيلية وبسبب هذه العادات نتج عن ذلك زيادة المساحة العمرانية وهذا أدى إلى تناقص مستمر في الأراضي الزراعية الخصبة بالإضافة إلى إرتفاع عدد السكان حيث بلغ عدد السكان 20000نسمة عام 1986م[2].

وفي هذه الفترة بدا التناقص في تصدير الحمضيات إلى الخارج بسبب التناقص المستمر بالأراضي الزراعية(1)

ويبين الجدول رقم (10) إن نسبة الأراضي الزراعية بلغت 32,6% من إجمالي المساحة للمدينة، والمساحة السكنية بلغت 3,5% وهذا يفسر التناقص المستمر في الأراضي الزراعية وارتفاع في نسبة المساحة السكنية على حساب الأراضي الزراعية[3].

الجدول (10)

يمثل الاستخدام الزراعي والعمراني والمصادر الفترة 1986م

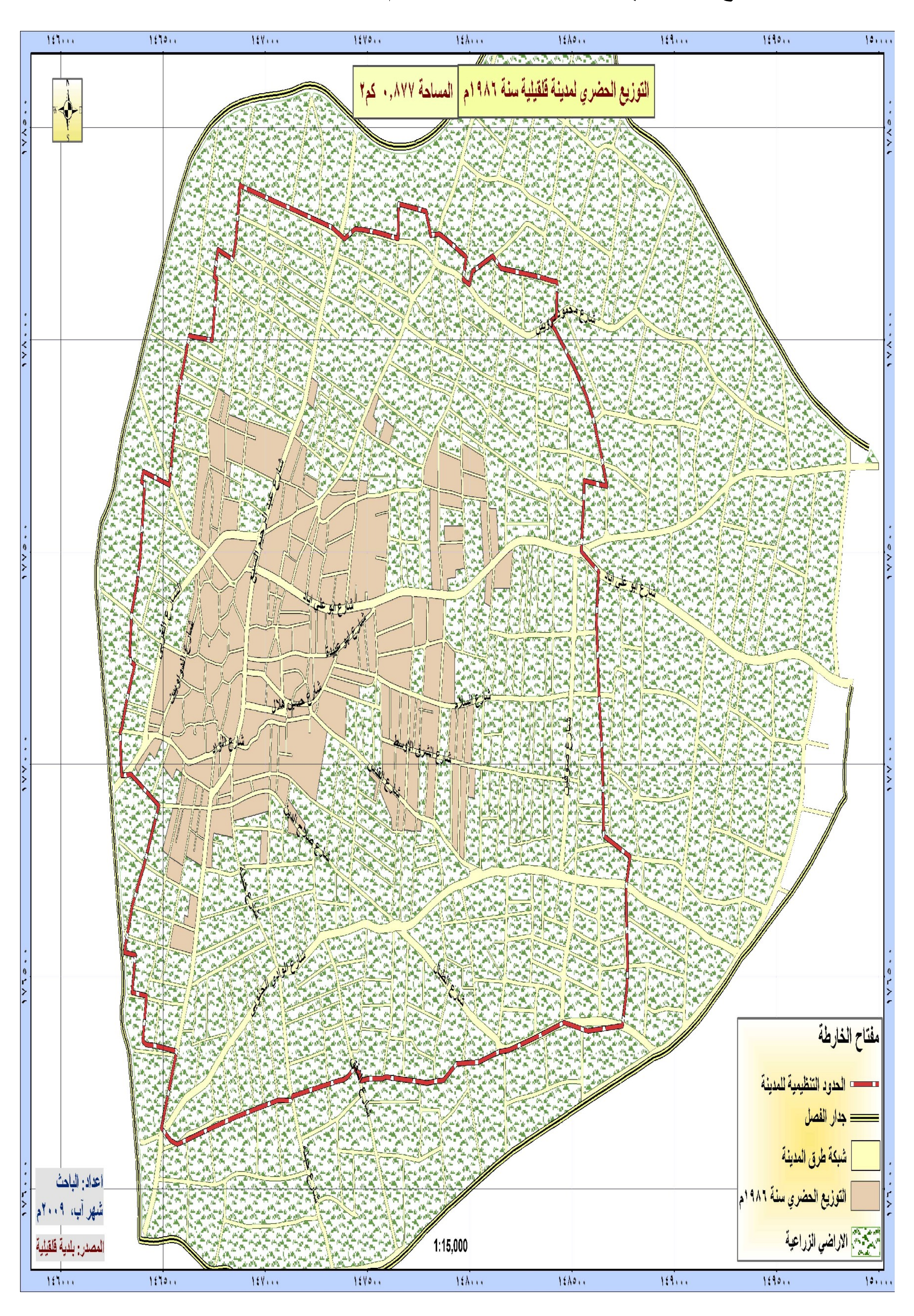
المساحة الكلية	27.4كم²	
المساحة الزراعية	8.943كم²	%32.6
المساحة السكنية	0.877 كم²	%3.5
المساحة المصادرة	17.6 كم²	%64.2

[2] مقابلة مع مدير دائرة الزراعة 2009م.

[2] مقابلة مع مدير دائرة الزراعة 2009م.

[3] النسب من حساب الباحث.

خريطة (7) التوزيع الحضري لمدينة قلقيلية سنة 1986م



تطور المسطح العمراني في قلقيلية عام 1997م:

وصلت مساحة المسطح العمراني في قلقيلية زمن السلطة الفلسطينية إلى 1,631كم2. وبلغت مساحة الأراضي الزراعية 8,169كم2 ويعود السبب في زيادة المساحة السكنية إلى ارتفاع عدد السكان نتيجة الاستقرار النسبي حيث بلغت حوالي 30000 نسمة بالإضافة إلى قدوم السلطة وأجهزتها مما تطلب إلى توفير مساكن تستوعب السكان الجدد إلى المدينة[1].

وكما ذكرنا فإن شكل النمو العمراني نحو الشرق ونتيجة زيادة المساحة السكنية على حساب المساحة الزراعية فإن آبار ارتوازية توقفت عن ضخ المياه بسبب الزيادة السكانية مما دفع البلدية إلى شراء ثلاث آبار ارتوازية، البئر الأول كان يغذي 235 دونم، أما البئر الثاني كان يغذي 185دونم، أما البئر الثالث كان يغذي مساحة تقدر 250دونم[1]، حيث أن خارطة رقم (8) تبين مواقع الآبار الارتوازية التي قامت البلدية بشرائها.

وبسبب سوء استعمال الأراضي تعرضت الأرض الزراعية إلى نوع من التصحر[3] وكان التصحر يتمثل في عملية التدهور البطيء للموارد الزراعية بسبب تدهور غطاء التربة والنباتات الطبيعية واختلال التوازن المائي في البيئات الطبيعية نتيجة استغلال الإنسان لها استغلالاً جائراً[4].

ويبين الجدول رقم (11) نسبة المساحة الزراعية والتي بلغت 29,8%وبلغت نسبة المساحة السكنية 6%، ويلاحظ من الجدول ان تناقض مستمر في الاراضي الزراعية وزيادة في المساحة السكنية.كما تبين الخريطة رقم (9) المساحة السكنية والمبني عليها فعلاً.

---

[1] قسم الهندسة، بلدية قلقيلية، 2009م.

[2] مديرية الزراعة، محافظة قلقيلية،2009م.

[3]) محمود احمد حميد، **أهم المشكلات البيئية في العالم المعاصر**، دار العلم للملايين، بيروت،ص207.

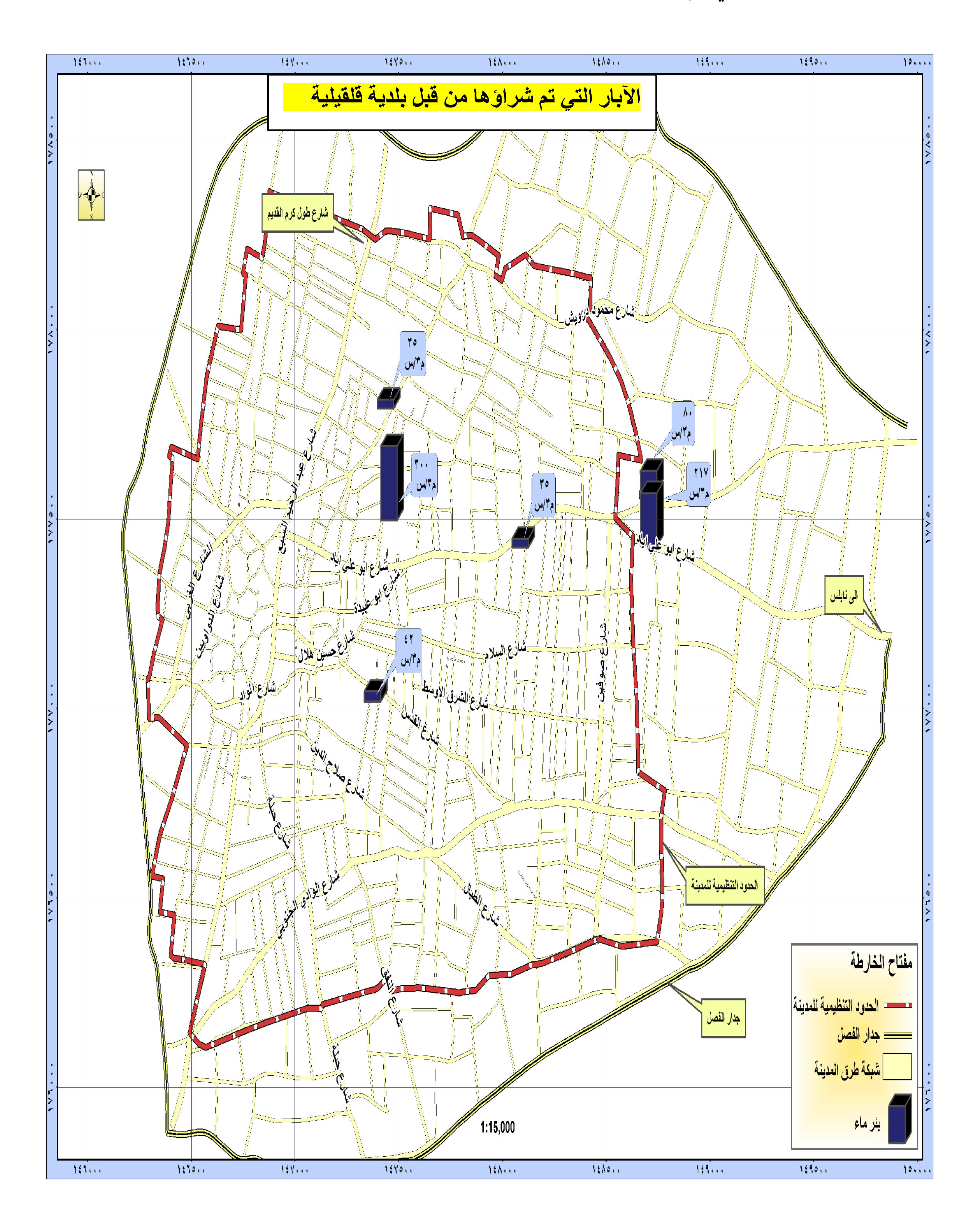
[4] البيئة والموارد والسكان في الوطن العربي، منشورات القدس المفتوحة 2001م، ص 170.

الجدول (11)

يمثل الاستخدام الزراعي والعمراني والمصادرة لفترة 1997م

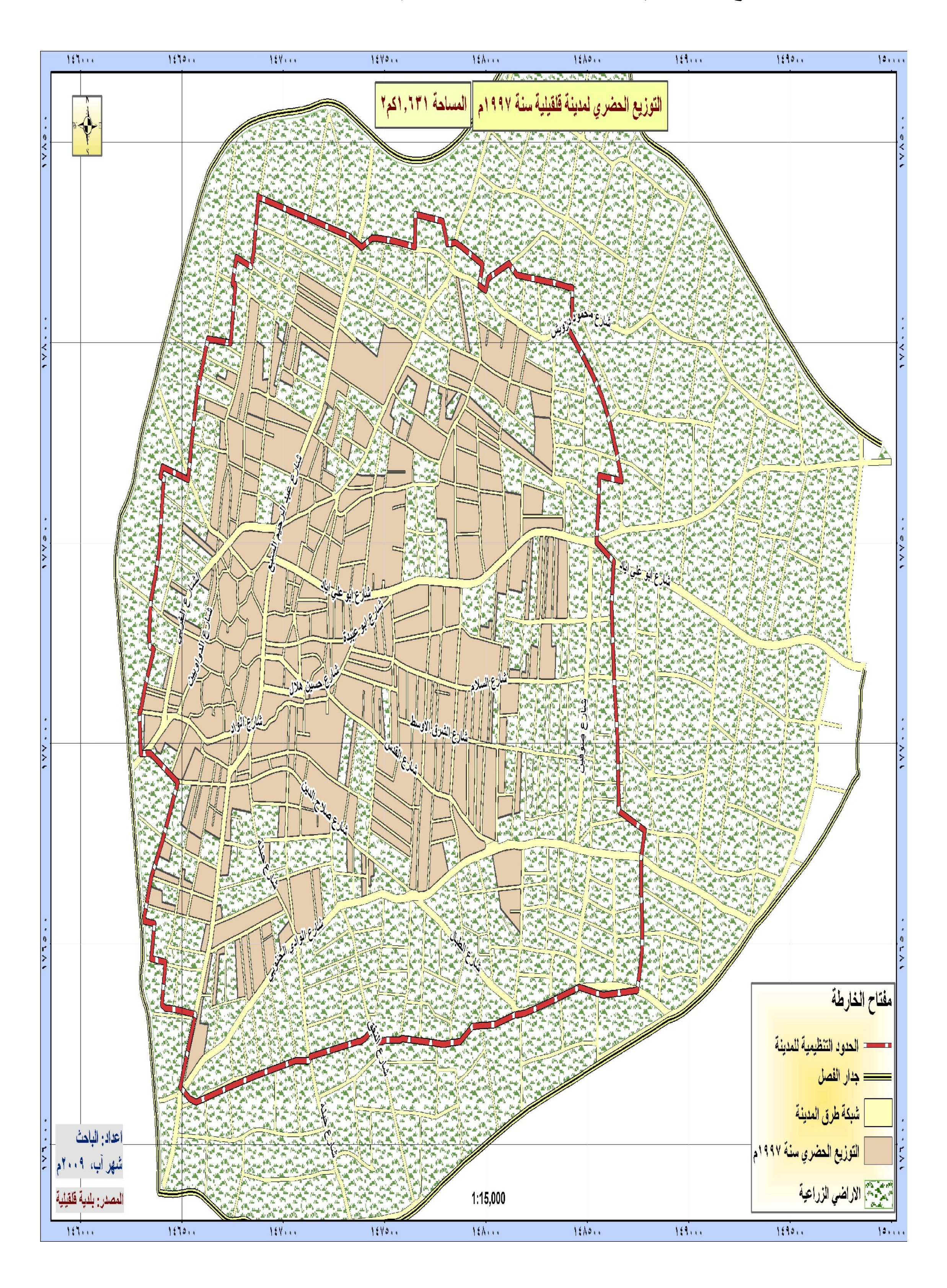
المساحة الكلية	27.4كم^2	
المساحة الزراعية	8.169 كم^2	29.8%
المساحة السكنية	1.631 كم^2	6%
المساحة المصادرة	17.6 كم^2	64.2%

خريطة (8) الآبار التي تم شراؤها من قبل بلدية قلقيلية



المصدر: بلدية قلقيلية 2009م

خريطة (9) التوزيع الحضري لمدينة قلقيلية سنة 1997م



تطور مساحة العمران في قلقيلية عام 2004م:

لقد تناقصت مساحة الأراضي الزراعية حيث بلغت 6,24 كم2، وبلغت المساحة السكنية 1,960كم2 ، كما وان المساحة المصادرة قد ارتفعت بسبب الجدار والذي اقتطـــع 1,6كـــم2 وتبين الخريطة رقم (10) تطور المباني السكنية على حساب الأراضي الزراعية والتـــي تبـــين شكل النمو حيث إن التطور العمراني متجهه نحو الشرق وعلى امتداد الشارع الرئيســـي الـــذي يربط قلقيلية مع نابلس وهو شارع يطلق عليه شارع أبو علي إياد[1].

ويبين الجدول رقم(12) نسبة الأراضي الزراعية والتي بلغت 22,8% وبلغـــت مســـاحة الأماكن السكنية 7,2% أما نسبة مساحة الجدار فقد بلغت 5,8% بالإضافة إلى المســـاحة التـــي اقتطعت من قبل الاحتلال في السنوات السابقة والتي وصلت 64,2%[2].

نلاحظ من الجدول إن تناقص بشكل واضح في الأراضي الزراعية وأن الارتفاع بشـــكل مستمر في المساحة السكنية، وان ارتفاع حصل في المساحات المصادرة نتيجة وجـــود جـــدار الفصل العنصري[3].

الجدول (12)

يمثل الاستخدام الزراعي والعمراني والأراضي المصادرة الفترة 2004م

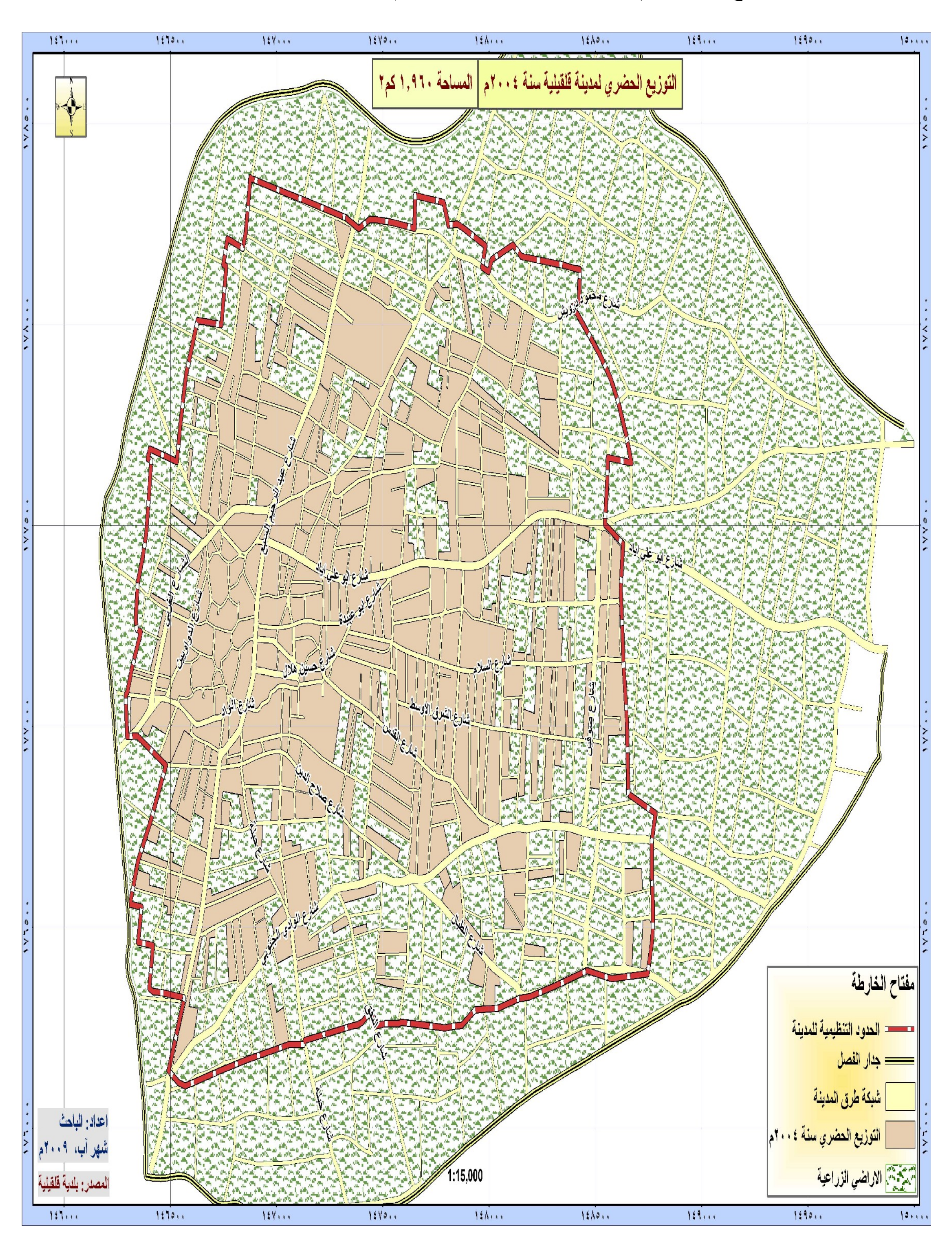
المساحة الكلية	27.4كم²	
المساحة الزراعية	6.24 كم²	22.8%
المساحة السكنية	1.960 كم²	7.2%
المساحة المصادرة +الجدار	1.6 كم²+17.6كم²	64.2% +5.8%

(1) قسم الهندسة، بلدية قلقيلية، 2009م.

(2) النسب من إعداد الباحث.

(3) إعداد الباحث.

خريطة (10) التوزيع الحضري لمدينة قلقيلية سنة2004م



تطور مساحة العمران في قلقيلية عام 2008م

لقد تطور المسطح العمراني حيث بلغت المساحة السكنية 2,05كـم2، بينمـا تناقصـت مساحة الأراضي الزراعية والتي بلغت 6,15كم2[1]، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفـاع إعـداد السكان والذي بلغ 40,000 نسمة عام 2007م[2]، حيث تبين الخريطة رقم (11) اتجاه التطـور نحو الشرق ونحو الجنوب حيث صرح رئيس قسم التخطيط فـي بلديـة قلقيليـة إن السـلطات الإسرائيلية لا تسمح بالتطور نحو المناطق المرتفعة لأسباب أمنية بينما تسـمح بالتوسـع نحـو الأراضي الزراعية الخصبة المتبقية[3].

ويبين الجدول رقم (13) إن نسبة المساحة السكنية بلغت 7,5% بينمـا بلغـت مسـاحة الأراضي الزراعية 22,5% إما مساحة الأراضي المصادرة فقد بلغت 70%.

ويلاحظ من الجدول أن مساحة الأراضي الزراعية في تنـاقص مسـتمر وان المسـاحة السكنية في تزايد مستمر، بينما يتبين أن مساحة المناطق المصادرة في تزايـد علـى حسـاب الأراضي الزراعية الخصبة[4]، أما خريطة رقم(12) فإنها تبين مراحل تطور الزحف العمراني من عام 1946م إلى عام 2008م.

الجدول رقم (13)

يمثل الاستخدام الزراعي والعمراني والأراضي المصادرة الفترة 2008م

المساحة الكلية	27.4كم²	
المساحة الزراعية	6.15كم²	%22.5
المساحة السكنية	2.05 كم²	%7.5
المساحة المصادرة	19.2 كم²	%70

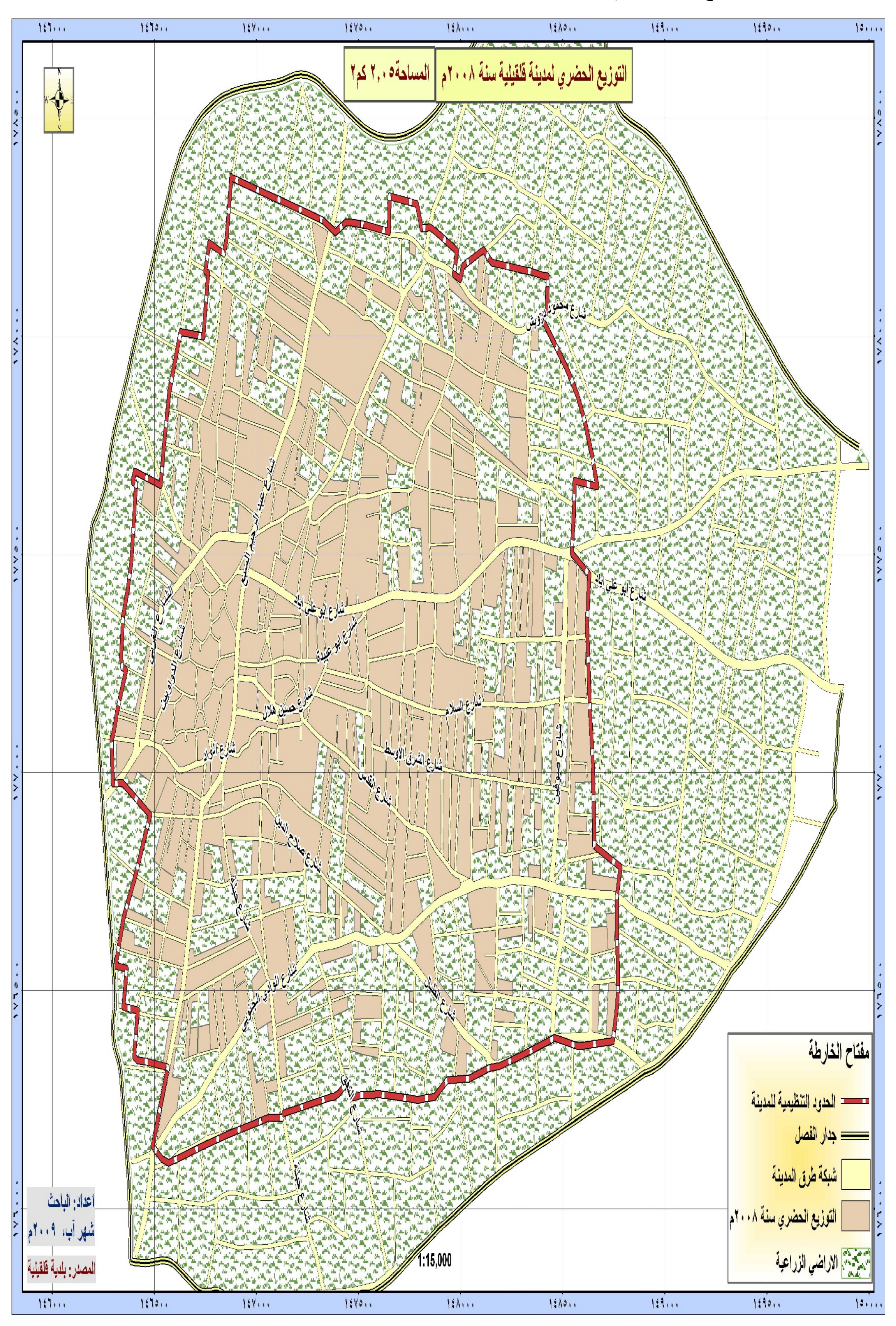
[1] قسم الهندسة، بلدية قلقيلية، 2009م.

[2] منشورات مركز الإحصاء الفلسطيني ،2007م، ص25.

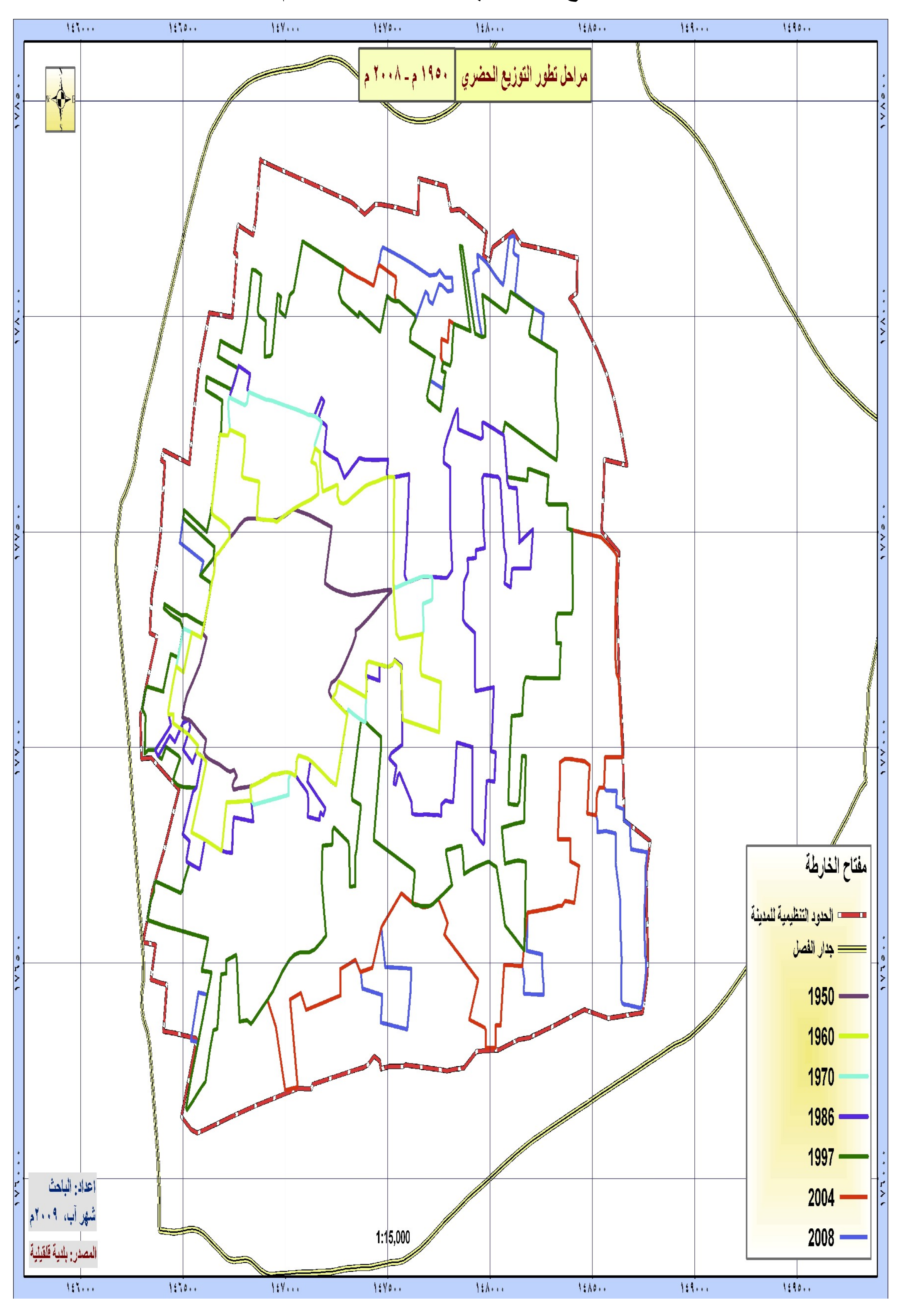
[3] رئيس قسم التخطيط، بلدية قلقيلية،2009م.

[4] النسب من إعداد الباحث.

خريطة(11) التوزيع الحضري لمدينة قلقيلية سنة 2008م



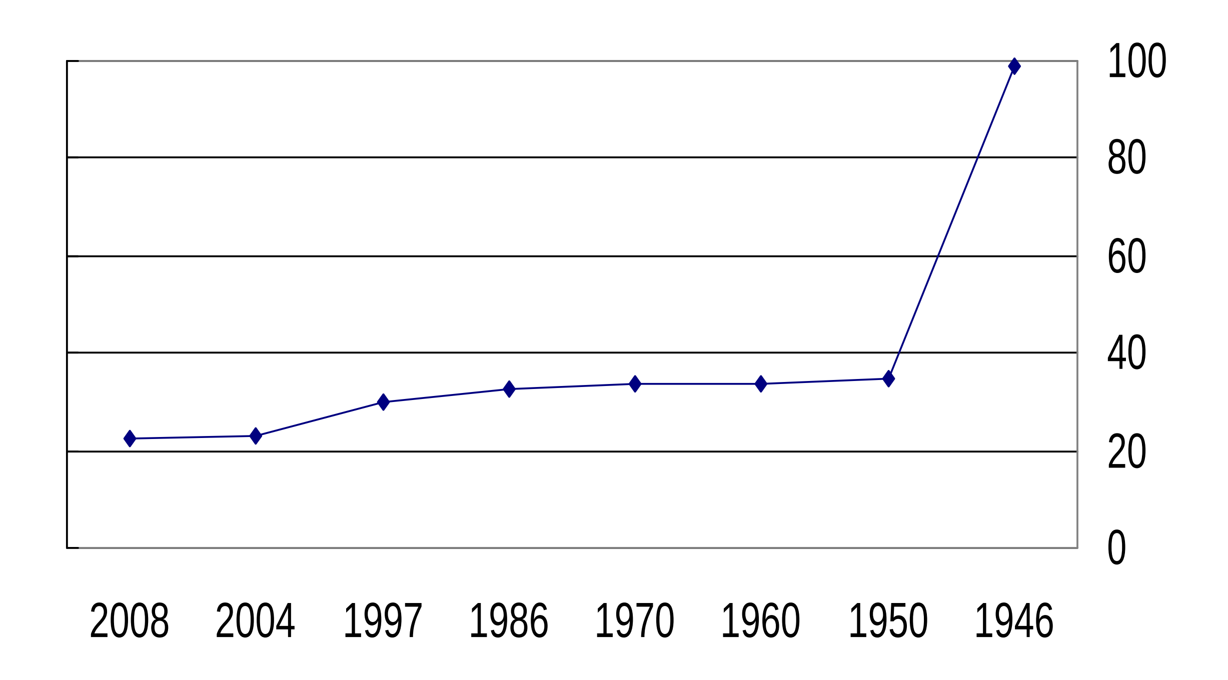
خريطة (12) مراحل تطور التوزيع الحضري سنة 1950 -2008م



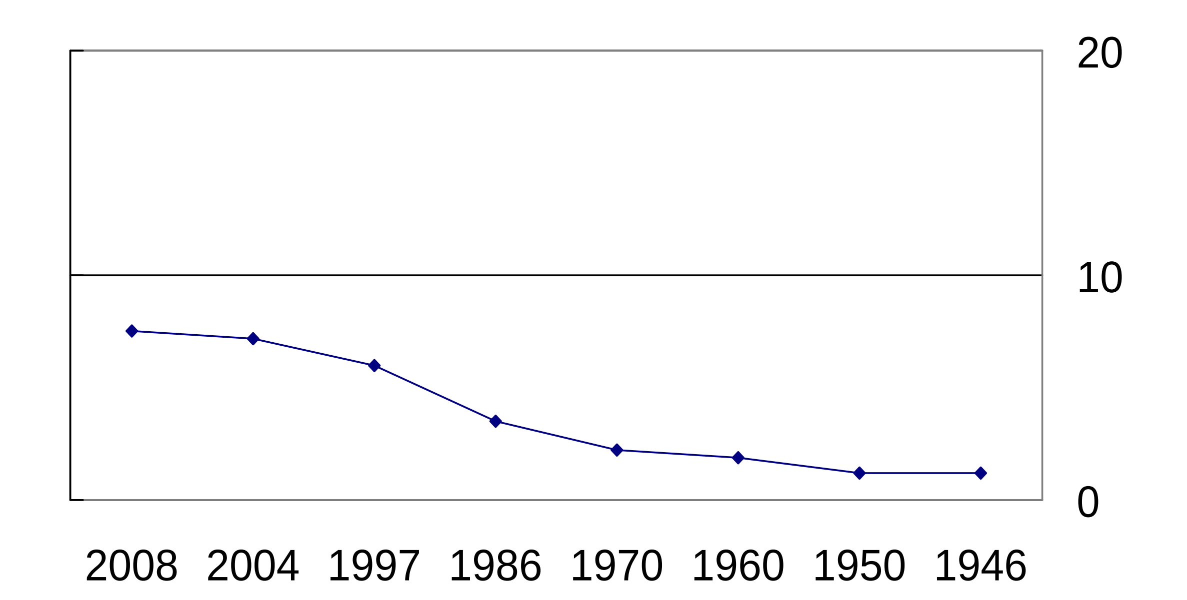
كما يبين الشكل رقم(5) النسبة المئوية للأراضي الزراعية من عام 1946م إلى عام 2008م حيث يبين التناقض المستمر في الأراضي الزراعية.

إما الشكل رقم(6) فإنه يبين النسبة المئوية للأراضي السكنية من عام 1946م إلــى عــام 2008م حيث يبين الزيادة المستمرة في المساحة السكنية على حساب الأراضي الزراعية.

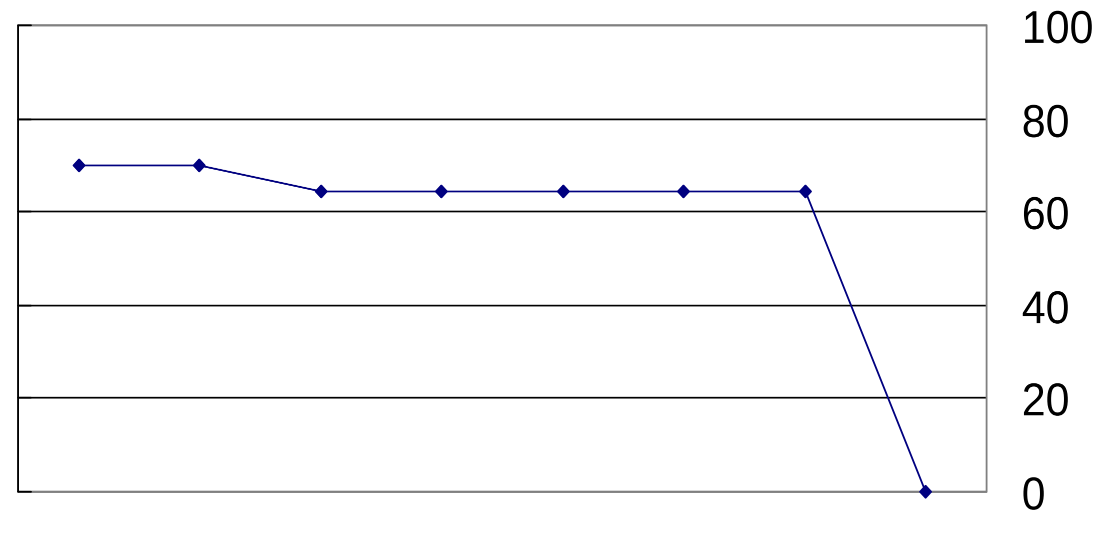
أما الشكل رقم (7) فإنه يبين النسبة المئوية للأراضي المصادرة من عام 1946م إلى عــام 2008م حيث يبين الزيادة المستمرة في المساحة المصادرة على حساب الأراضي الزراعية.



الشكل (5) النسبة المئوية للأراضي الزراعية من عام 1946م إلى عام 2008 م



الشكل (6): النسبة المئوية للأراضي السكنية من عام1946م إلى عام2008 م



الشكل (7): يبين النسبة المئوية للأراضي المصادرة من عام1946م إلى عام2008م

الفصل الرابع

الزحف العمراني في قرى المحافظة

الفصل الرابع

الزحف العمراني في قرى المحافظة

1) الزحف العمراني في قرية حبلة:

تقع قرية حبلة على هضبة يحدها من الغرب والجنوب إسرائيل ومن الشمال قلقيلية ومن الشرق رأس عطية وأراضي كفر ثلث[1].وتبلغ مساحتها 10900 دونم وقد بلغ عدد سكان القرية حتى الآن حوالي 5730 نسمة[2].

التطور العمراني لقرية حبلة عام 1946م:

كانت قرية حبلة في تلك الفترة تابعة لطولكرم حيث كانت مساحتها الكلية 10.9كم2 وكانت نسبة المباني السكنية فيها 0.7%، من إجمالي المساحة الكلية وكانت نسبة المساحة الزراعية وتربية المواشي حوالي 90% باعتبار إن الأرض تمثل مصدر رزقهم الوحيد بينما كان عدد سكان قرية حبلة لا يتجاوز 600نسمة حيث يبين جدول رقم(14) المساحة الكلية لقرية حبلة كما يبين الجدول نسبة الأراضي السكنية ونسبة الأراضي الزراعية[3].

جدول (14)

المساحة الكلية والزراعية والسكنية والمصادرة لفترة 1946م

المساحة الكلية	10.9كم^2	
المساحة السكنية	0.08كم^2	% 0.7
المساحة الزراعية	10.82كم^2	% 99.3

---

(1) الدباع، مصطفى،1988م، **بلادنا فلسطين**، دار الطليعة، بيروت، الجزء الثالث ص 398.

(2) منشورات بلدية حبلة، 2009م، ص10.

(3) بلدية حبلة ، (مقابلة مع رئيس قسم الهندسة) 2009م.

التطور العمراني لقرية حبلة عام 1967م.

لقد تضاعفت مساحة المسطح العمراني لقرية حبلة كنتيجة حتمية لازدياد أعداد السكان والذي تضاعفت كما هو عليه في 1948م حيث وصل عام 1961م حوالي (996) نسمة[1].

وتقدر مساحة المسطح العمراني في حبلة عام 1967م حوالي 0.14كم2، أما المساحة الزراعية فقد تناقصت بسبب التطور العمراني حيث بلغت 6.76كم2، أما المساحة التي تمت مصادرتها بعد نكبة 1948م فقد بلغت 4كم2، وتلاحظ من الجدول رقم (15) أن نسبة الأراضي السكنية بلغت 1.3% وهي في زيادة مستمرة. أما نسبة الأراضي الزراعية فقد بلغت 62% وبلغت نسبة الأراضي المصادرة 36.7% وقد أخذ التطور العمراني يتجه نحو الشرق بسبب احتلال 1948م[2].

جدول(15)

يبين المساحة الكلية والزراعية والسكنية والمصادرة لفترة 1967 م

المساحة الكلية	10.9كم^2	
المساحة الزراعية	6.76كم^2	62 %
المساحة السكنية	0.14كم^2	1.3 %
المساحة المصادرة	4 كم^2	36.7 %

[1] مقابلة شخصية مع نائب رئيس بلدية حبلة، 2009م

[2] قسم الهندسة، بلدية حبلة، 2009م.

التطور العمراني لقرية حبلة عام 1996م:_

لقد تطور مساحة المسطح العمراني لقرية حبلة حيث بلــغ 0.33كــم2، أمـــا مســـاحة الأراضي الزراعية فقد بلغت 6.57كم2 ويبين الجدول رقم (16) أن نسبة المساحة السكنية ترتفع عام بعد عام حيث بلغت 13% وهذه الزيادة هي زيادة على الأراضي الزراعيـــة، أمـــا نســـبة الأراضي الزراعية فقد انخفضت حيث بلغت 60.3% ويعود السبب في زيادة المساحات السكنية إلى الزيادة الطبيعة عند السكان فبلغ عدد سكان حبلة عام 1995م 4500نسمة، بالإضـــافة إلـــى نمط البناء الأفقي الذي يعمل على تدمير الأراضي الزراعية حيث تم تجريف أعداد من أشـــجار الحمضيات والفواكه والمحاصيل الحقلية وشق الطرق كل هذه عملت على تلويث البيئة[1].

جدول (16)

يبين المساحة الكلية والزراعية والسكنية والمصادرة لفترة 1996 م

المساحة الكلية	10.9كم^2	
المساحة الزراعية	6.57كم^2	% 60.3
المساحة السكنية	0.33كم^2	% 3.0
المساحة المصادرة	4 كم^2	%36.7

[1] مقابلة شخصية مع المساح،بلدية حبلة، 2009م.

التطور العمراني لقرية حبلة عام 2008م

وصلت مساحة المسطح العمراني في حبلة عام 2008م 0.48كم2، لتشكل أعلى نسبة من الإمتداد العمراني بالنسبة للفترات السابقة حيث اتسعت المساحة باتجاه الشـــرق بســـبب وجـــود الجدار وعلى حساب الأراضي الزراعية، أما السبب الثاني فيعود إلى الزيادة في أعـــداد ســـكان حبلة حيث بلغ عدد السكان فـــي عـــام 2006 م 5155 نســـمة أمـــا عـــام 2007م فقـــد بلـــغ 5370نسمة[1].

ويبين الجدول رقم (17) مساحة حبلة الكلي أما نسبة المساحة السكنية في حبلـــة فقـــد بلغت 4.4% وبلغت نسبة المساحة الزراعية 50.6% ونلاحظ من الجـــدول إن هنـــاك زيـــادة مستمرة على الأراضي السكنية وان هناك تناقص على المساحات الزراعية ويبين الجدول نســـبة الأراضي المصادرة مع الجدار فقد بلغت 45%[2].

جدول(17)

المساحة الكلية والزراعية والسكنية والمصادرة لفترة 2008 م

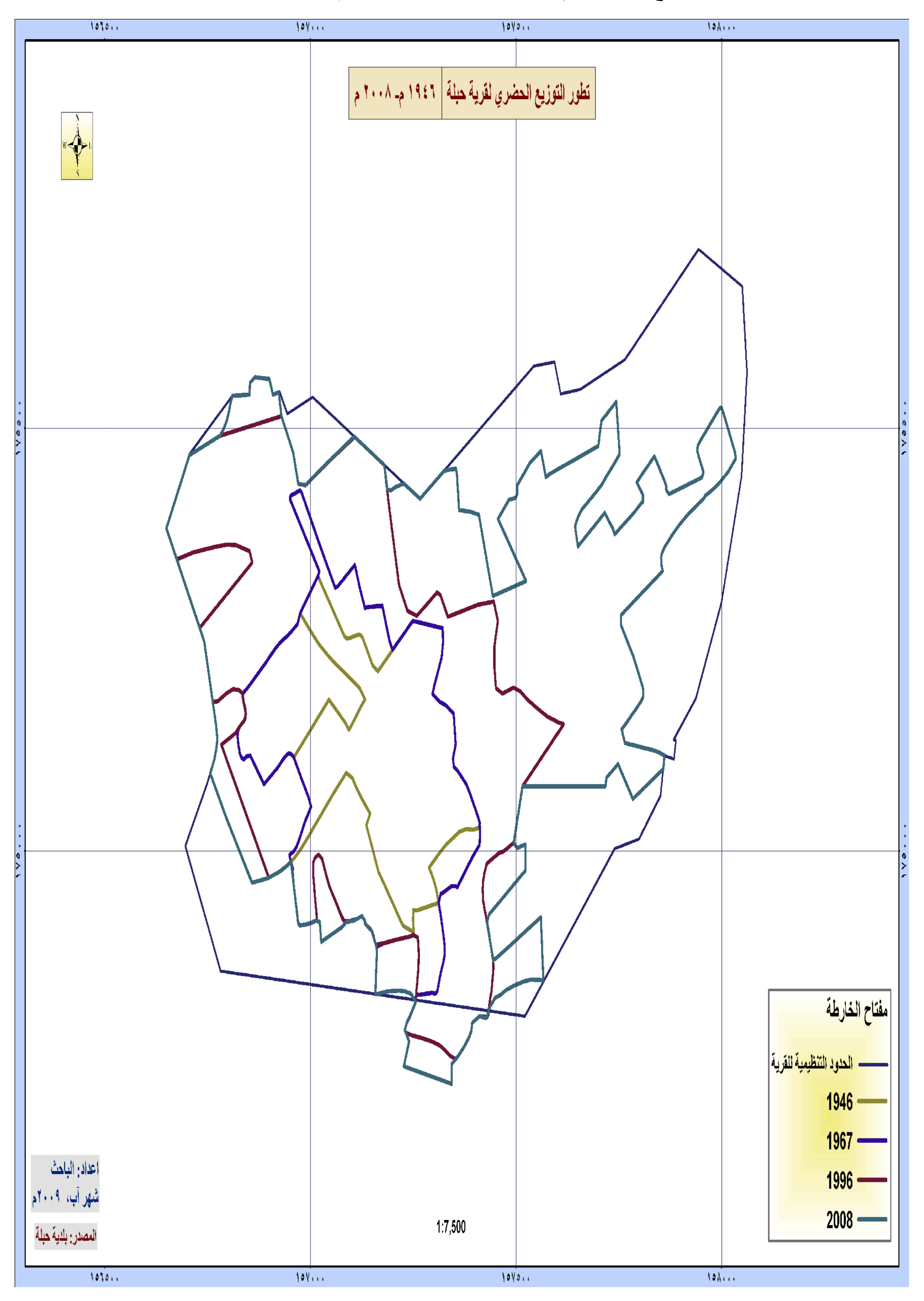
المساحة الكلية	10.9كم²	
المساحة الزراعية	5.52كم²	% 50.6
المساحة السكنية	0.48كم²	% 4.4
المساحة المصادرة+ الجدار	4.9 كم²	% 45

وتبين الخريطة (13) تطور التوزيع الحضري لقرية حبلة من 1946م إلى 2008م

[1] منشورات بلدية حبلة، 2009م، ص 7.

[2] قسم الهندسة، بلدية حبلة، 2009م.

خريطة (13) تطور التوزيع الحضري لقرية حبلة من 1946م إلى 2008



2) الزحف العمراني في قرية جيوس:

قرية جيوس أقامها الفرنجة وسموها لارجيوس وحرفت إلى جيوس، وتقع إلى الجنـــوب من مدينة طولكرم وتبعد عنها 17كم وتقع إلى الشمال الشرقي من مدينة قلقيلية علـــى الطريـــق الرئيسي بين طولكرم و قلقيلية حيث تبعد عن قلقيلية 12كم[1].

وترتفع عن سطح البحر 250م على جبل يطل على الساحل الفلسطيني وتبلـــغ مســـاحة أراضيها 12500دونم[2].

التطور العمراني في جيوس:

لقد تطورت مساحة المسطح العمراني كما ونوعا في قرية جيوس حيث وصلت مســـاحة العمراني 5.58كم2 في عام 2008 أي في عهد السلطة الفلسطينية بينما كانت المساحة في عهد الانتداب البريطاني لاتتجاوز 5.54كم2،وكان ذلك لأسباب أهمها الزيـــادة الكليـــة فـــي إعـــداد السكان[3].

التطور العمراني لقرية جيوس عام 1946م:

كانت قرية جيوس في تلك الفترة تابعة لطولكرم حيث كانت مساحتها الكلية 12.5كـــم2 وكانت نسبة المساحة السكنية فيها 5.32% وكانت نسبة المساحة الزراعيـــة 99.68% ونســـبة المشتغلين في الزراعة وتربية المواشي حوالي 85% وكانت تشكل مصدر رزقهم الوحيد. بينما كان عدد سكانها(قرية جيوس) لا يتجاوز 100نسمة[4].

حيث يبين الجدول رقم (18) المساحة الكلية لقرية جيوس كما يبين نسبة الأراضي السكنية ونسبة الأراضي الزراعية.

---

[1] www.palestineremembered.com/Geopoinsts/Jayyus

[2] منشورات بلدية جيوس، 2009م.

[3] مقابلة شخصية مع رئيس بلدية جيوس،2009م.

[4] منشورات بلدية جيوس، 2009م.

جدول (18)

المساحة الكلية والزراعية والسكنية والمصادرة لفترة 1946م

المساحة الكلية	12.5كم^2	
المساحة الزراعية	12.46كم^2	% 99.68
المساحة السكنية	0.04كم^2	% 0.32

التطور العمراني لقرية جيوس عام 1993م:

لقد تطور مساحة المسطح العمراني لقرية جيوس حيث بلغ 0.31كم2، أما مساحة الأراضي الزراعية فقد بلغت 9.948كم2، وبلغت مساحة الأراضي التي تم مصادرتها بعد نكبة 1948م حوالي 2.242كم2 حيث يبين جدول رقم (19) أن الأراضي الزراعية تتناقص حيث بلغت 79.6%، وبينما إن نسبة الأراضي السكنية تتزايد على حساب الأراضي الزراعية حيث بلغت نسبتها 2.4% بينما كانت نسبة الأراضي المصادرة 18%[1].

وكان التطور العمراني في تلك الفترة موزع على جميع إنحاء القرية حيث كان النمو العمراني متجه نحو الشرق والغرب والشمال والجنوب وكما إن التطور كان أفقي ويعود السبب في ذلك إلى العادات والتقاليد السائدة في القرية[2].

وفي اللقاء الذي قام به الباحث مع رئيس بلدية جيوس حيث قال إن نسبة كبيرة من التوسع العمراني زمن الاحتلال كانت على حساب الأراضي الزراعية بالإضافة إلى عدم وجود جهاز تخطيطي في القرية[3].

---

[1] بلدية جيوس، قسم الهندسة،2009م.

[2] مقابلة شخصية مع رئيس قسم المساحة ، بلدية جيوس،2009م

[3] مقابلة شخصية مع رئيس بلدية جيوس،2009م.

جدول (19)

المساحة الكلية والزراعية والسكنية والمصادرة لفترة 1993م

المساحة الكلية	12.5كم^2	
المساحة الزراعية	9.948كم^2	% 79.46
المساحة السكنية	0.31كم^2	% 2.4
المساحة المصادرة	2.242 كم^2	% 18

التطور العمراني في قرية جيوس عام 2008م:

وصلت مساحة المسطح العمراني في جيوس عام 2008م 0.85كم2، لتشكل أعلى نسبة من الامتداد العمراني بالنسبة لفترات السابقة حيث اتسعت المساحة باتجاه الشرق وعلى حساب الأراضي الزراعية بسبب وجود جدار الفصل العنصري الذي دمر حوالي 600دونم من أراضي القرية[1].

كما بلغ عدد سكان قرية جيوس عام 2007م حوالي 3148 نسمة حيث إن الزيادة في عدد السكان أدى إلى طلب مباني سكنية جديدة، وعلى حساب الأراضي الزراعية ويبين جدول رقم (20) إن التناقص مستمر في الأراضي الزراعية حيث بلغت نسبة الأراضي الزراعية عام 2008م 72.6%، وان نسبة الأراضي المخصصة للبناء تزداد بشكل مستمر حيث بلغت نسبتها 4.6%، أما نسبة الأراضي المصادرة فإنها ترتفع بسبب وجود الجدار حيث بلغت نسبة الأراضي المصادرة 22.8 %، وان هذه الأراضي المصادرة قد اقتطعت من الأراضي الصالحة والمزروعة بأشجار الزيتون والمحاصيل الحقلية[2].

---

[1] منشورات بلدية جيوس، 2009.

[2] بلدية جيوس، 2009م.

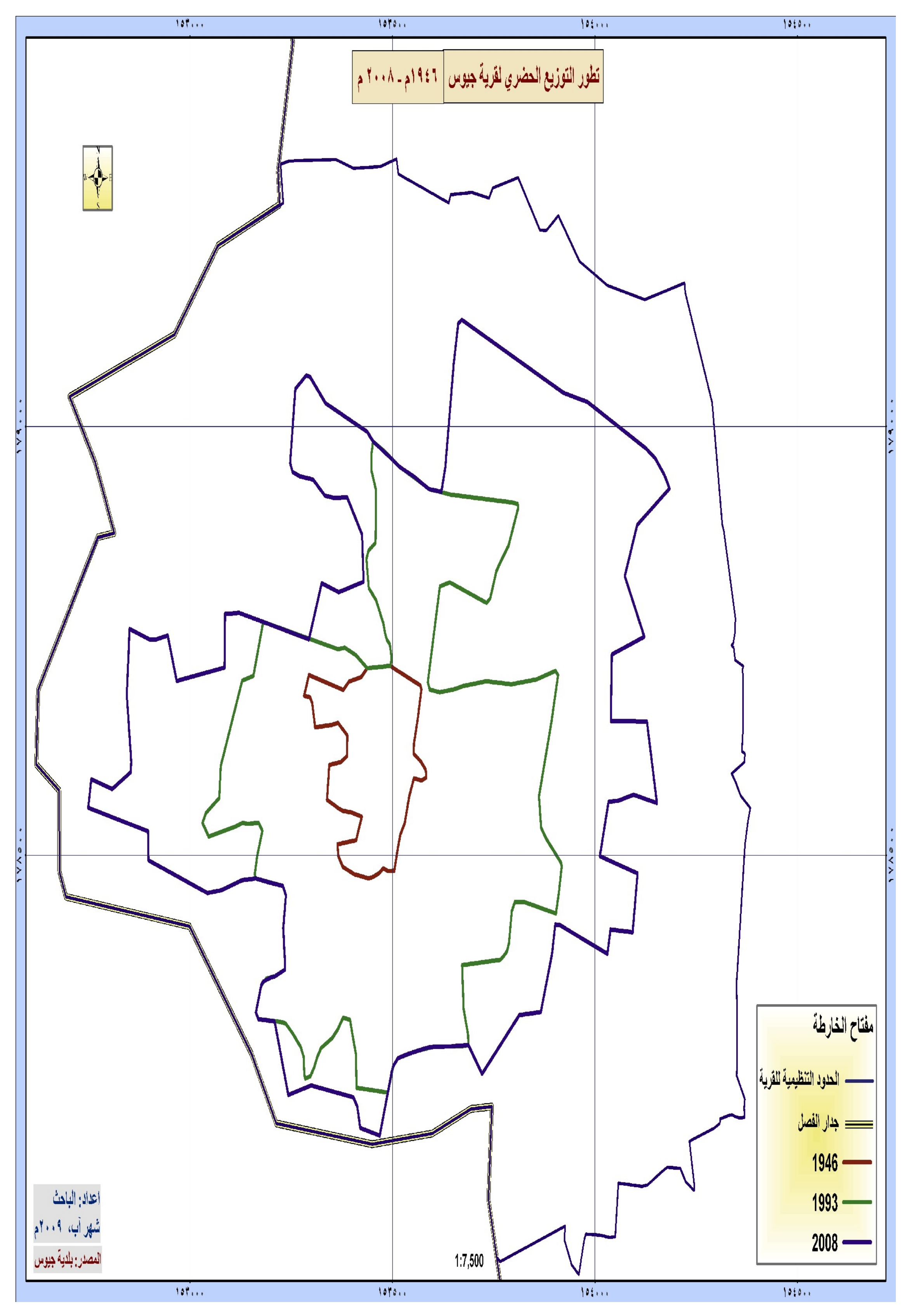
جدول (20)

المساحة الكلية والزراعية والسكنية والمصادرة لفترة 2008م

المساحة الكلية	12.5كم^2	
المساحة الزراعية	9.078كم^2	% 72.6
المساحة السكنية	0.58كم^2	% 4.6
المساحة المصادرة +الجدار	2.842 كم^2	% 22.8

تبين الخريطة (14) تطور التوزيع الحضري لقرية جيوس من عام 1946م إلى عام 2008م

خريطة (14) تطور التوزيع الحضري لقرية جيوس من عام 1946م إلى عام 2008م



3) الزحف العمراني في قرية كفر ثلث:_

تقع بلدة كفر ثلث الفلسطينية على التلال الساحلية المشرفة على الساحلي الفلسطيني وهي بالقرب من بلدات ملبس وكفر سابا، تبعد عن مدينة قلقيلية حوالي عشرة كيلومترات وتقع إلى الجهة الجنوبية الشرقية منها كما وأنها تبعد حوالي ثلاث وعشرون كيلومتراً إلى الغرب من مدينة نابلس.

التطور العمراني لقرية كفر ثلث عام 1946م.

كانت قرية كفر ثلث في عام 1946م تابعة لطولكرم حيث كانت مساحتها الكلية 22كم2 أما المساحة السكنية فيها فكانت 0.037كم2، وكانت نسبة المساحة الزراعية 99.8% من إجمالي حجم القرية حيث بلغ عدد سكانها في عام 1945م 1800نسمة وكان أغلب أهلها يشتغلون في الزراعة.

يبين جدول رقم (21) مساحة كفر ثلث الكلي كما أنه يبين نسبة المساحة السكنية ونسبة المساحة الزراعية[1].

جدول (21)

المساحة الكلية والزراعية والسكنية والمصادرة لفترة 1946 م

المساحة الكلية	22كم^2	
المساحة الزراعية	21.963كم^2	% 99.8
المساحة السكنية	0.037كم^2	% 0.2

التطور العمراني لقرية كفر ثلث عام 1970م:

لقد تطور مساحة المسطح العمراني لقرية كفر ثلث حيث بلغ 0.11كم2، أما مساحة الأراضي الزراعية فقد بلغت 15,39كم2، وبلغت مساحة الأراضي التي تم مصادرتها بعد نكبة عام 1948م وعام 1967م حوالي 6.5كم2.

---

[1] منشورات بلدية كفر ثلث،2005م، ص4.

ويبين جدول رقم (22) التناقص الذي حصل للأراضي الزراعية الذي وصلت نسبته 70% من إجمالي الأرض، أما المساحة العمرانية فقد بلغت 0.5%، وبلغت نسبة المساحة المصادرة 29.5%، في حين بلغ عدد سكان كفر ثلث عام 1961م حوالي2121 نسمة[1].

جدول (22)

المساحة الكلية والزراعية والسكنية والمصادرة لفترة 1970 م

المساحة الكلية	22كم^2	
المساحة الزراعية	15.39كم^2	% 70
المساحة السكنية	0.11كم^2	% 0.5
المساحة المصادرة	6.5 كم^2	% 29.5

التطور العمراني لقرية كفر ثلث 1997م:

لقد تطورت مساحة المسطح العمراني لقرية كفر ثلث وبلغت 0.32كم2، ومساحة الأراضي الزراعية بلغت 15.18كم ، كما بلغ معدل النمو السكاني 0.03 %خلال الفترة من 1992م 1997م، ويبين جدول رقم (23) نسبة المساحة السكنية التي بلغت 1.5 % ونسبة المساحة الزراعية التي بلغت 69%، أما نسبة المساحة المصادرة فبلغت 29.5%، ونلاحظ إن تناقص مستمر قد حصل على الأراضي الزراعية ويعود السبب في ذلك إلى الزيادة الطبيعية السكانية[2].

---

[1] منشورات بلدية كفر ثلث،2005م.

[2] منشورات بلدية كفر ثلث،2005م.

جدول (23)

المساحة الكلية والزراعية والسكنية والمصادرة لفترة 1997م

المساحة الكلية	22كم^2	
المساحة الزراعية	15.18كم^2	% 69
المساحة السكنية	0.32كم^2	% 1.5
المساحة المصادرة	6.5 كم^2	%29.5

التطور العمراني لقرية كفر ثلث 2008م:

وصلت مساحة المسطح العمراني في قرية كفر ثلث عام 2008م 0.62كـــم2، لتشـــكل أعلى نسبة وصلت من الامتداد العمراني، ويعود سبب التطور السكاني إلى الزيادة فـــي أعـــداد سكان كفر ثلث حيث بلغ عدد سكانها عام 2005م حوالي 5000 نسمة[1].

اما جدول رقم (24) فإنه يبين نسبة المساحة السكنية والتي بلغت 2.8% وكـــذلك يبـــين نسبة مساحة الأراضي الزراعية والتي بلغت 35.8% وقد زادت النسبة المصادرة بسبب الجدار حيث بلغت المساحة المصادرة قبل الجدار وبعد الجدار حوالي 61.4%.

جدول(24)

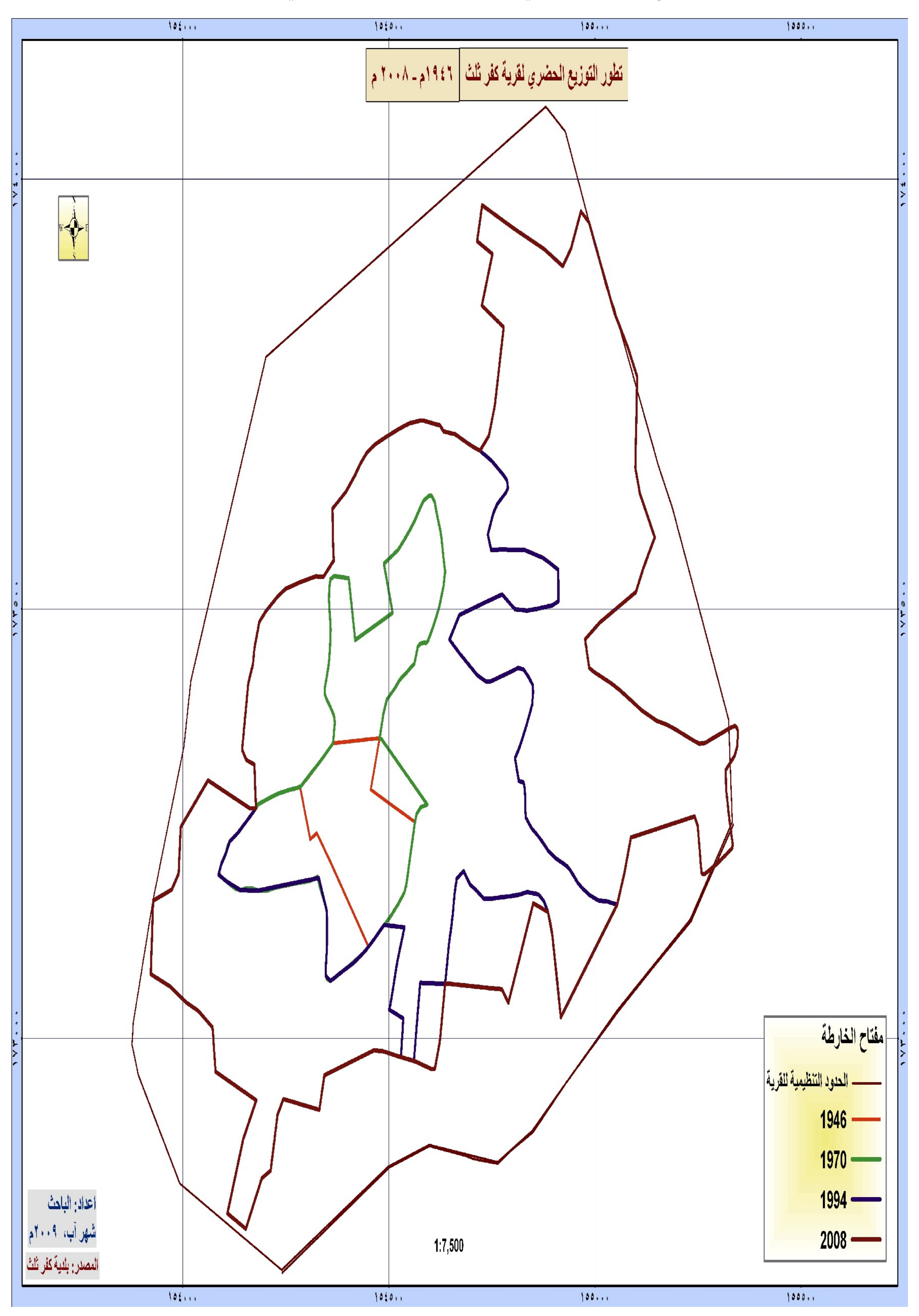
المساحة الكلية والزراعية والسكنية والمصادرة لفترة 2008 م

المساحة الكلية	22كم^2	
المساحة الزراعية	7.88كم^2	% 35.8
المساحة السكنية	0.62كم^2	% 2.8
المساحة المصادرة+ الجدار	13.5 كم^2	% 61.4

وتبين الخريطة (15) تطور التوزيع الحضري في قرية كفر ثلث بين عامي 1946م إلى 2008م

[1] منشورات بلدية كفر ثلث،2008م.

خريطة (15) تطور التوزيع الحضري في قرية كفر ثلث بين عامي 1946م إلى 2008م



الفصل الخامس

جدار الفصل العنصري

الفصل الخامس

جدار الفصل العنصري:

بدأت قوات الاحتلال بإقامة جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية في العام 2002م، مخترقاً أراضي المحافظات الفلسطينية التي يمر بها، ليضم الكتل المقامة على أراضي الضفة الغربية لحدود إسرائيل فيما يضع القرى والمدن الفلسطينية في كنتونات تتحكم قوات الاحتلال بمعابرها عبر الحواجز والأنفاق.

في محافظة قلقيلية، بدأت قوات الاحتلال بإقامة الجدار في العام 2002م كجز مما يسمى المرحلة الأولى، ويسير الجدار في محافظة قلقيلية ضمن مقطعين، المقطع الغربي على الحدود مع إسرائيل وقد أنهت قوات الاحتلال العمل به، والمقطع الشرقي يضم الكتل الاستيطانية الواقعة إلى الشرق من المحافظة[1].

لمحة تاريخية عن الجدران في العالم ومدى كفاءتها:

(1) **سور الصين العظيم:** وهو من أشهر الجدران في العالم والمعروف ب "سور الصين العظيم" الذي امتد 10 ألاف كم وبدأ بناؤه في القرن الثالث قبل الميلاد على يد إمبراطور الصين الأول "كين شين هوانزي "بهدف حماية الأراضي يسيطر عليها.

(2) **سور روما:** في أيام الإمبراطور اونمست (14 - 63 قبل الميلاد) امتدت سلطة روما داخل أوروبا من اجل حماية حدودها أقامت خطوطا دفاعية على شكل أسوار وسلمتها لأمراء محليين للدفاع عن الإمبراطورية وكانت بطول 800كم.

(3) **جدار كمبوديا:** قرر حكام كمبوديا تعزيز حدودهم مع تايلاند فأقاموا جداراً بطول 800كم بهدف منع هجمات الخمير الحمر إلا إن الهجمات استمرت.

---

[1] محافظة قلقيلية،2009م

(4) **جدار برلين:** بدأ بناءه عام 1961م لوقف هروب الألمان الشرقيين إلى الغرب إلا إن 39 إلف شخص اجتازوه رغم الحراسة المشددة قبل أن يزال عام 1989 أثر انهيار المعسكر الاشتراكي وكان يطلق عليه اسم الستار الحديدي.

(5) **الجدار الكبيـــر**: أو مشروع "بيع وول" والمقرر أن يمتد من المحيط الهادي حتى المحـــيط الأطلسي على طول الحدود المكسيكية الأمريكية لوقف تدفق المهاجرين غير الشرعيين[1].

الجدار الأمني:

بدا العمل ببناء الجدار بعد العملية العسكرية التي قامت بها القوات الإسرائيلية وتم خلالها اجتياح مناطق السلطة الفلسطينية، وكان الهدف منه تأمين أو حماية حدودها على حساب الغير، وهو شبيه بالجدار في منطقة الجنوب اللبناني، وأطلق عليها الإسرائيليين " الحزام الأمني" وهو خارج حدود إسرائيل أي " احتلال أراض الغير"، ويعنـــي الجـــدار العـــازل "جـــدار الفصـــل العنصري"، عزل محافظات الضفة الغربية عن بعضها البعض، وجعلهـــا كانتونـــات متنـــاثرة وتحول دون التواصل بين إرجاء الضفة العربية لمنع قيام دولة فلسطينية[2].

فكرة جدار الفصل العنصري:

تعود فكرة الجدار لدى رئيس الحكومة الإسرائيلية (أرائيل شارون) إلى عام 1973 وهي فكرة قديمة منذ الاحتلال،وكان يدافع عن ذلك بان الجدار سيكون مثل سور الصين العظيم.

وتمتاز الفلسفة الإسرائيلية من خلال إقامتها لجدار الفصـــل العنصـــري فـــي الأراضـــي الفلسطينية على العقيدة التلمودية التي تدعوهم إلى التميز عن الشـــعوب الأخـــرى، وبضـــرورة

---

[1] البوابات الحديدية، أبو الشيخ، محافظة قلقيلية، 2005م

[2] مكتب محافظة قلقيلية، 2009م.

إنفرادهم وانعزالهم بعنصرهم اليهودي عن الآخرين وعدم الاختلاط بالشعوب الأخرى إلا بالقدر الذي يسمح ببقائهم مميزين عن غيرهم.

ويكشف هذا البعد والتوجه وإن كان مختلفاً بالغلاف الأمنـــي بنيـــامين نتنيـــاهو - رئـــيس الحكومة الأسبق. في كتابه (مكان بين الأمم) حيث قال ناقلاً عن مقولة موشـــيه ديـــان وزيـــر الدفاع الأسبق " إن حربنا تقوم على الحيلولة دون تدمير الهيكل الثالث" ويصف نتنياهو ضرورة توفير مسافة عازلة بين حدودها والقوات المعادية لها لكي تتخذ القوات الإسرائيلية الإجـــراءات المناسبة لوقف التقدم المعادي إليها[1].

تطور فكرة إنشاء الجدار: -

أقرت الحكومة الإسرائيلية في عام 2001م، ضرورة بناء ما تسميه بالجدار الأمني داخـــل أراضي الضفة الغربية بموازاة الخط الأخضر بزعم منع تسلل الفلسطينيين إلى داخل إســـرائيل ووقف العمليات التفجيرية[2]. لقد بدأ العمل بالجدار خلال شهر حزيـــران 2002م بعـــد جلســـة خاصة للمجلس الوزاري المصغر[3].

وقالت إسرائيل إن الجدار سينفذ على مراحل وسيختلف تبعاً لمناطق التي يتجـــاور فيهـــا الفلسطيني و المستوطن فأحيانا يكون مصنوع من الاسمنت المسلح وبخاصة إن كان قريبا مـــن المستوطنات لمنع تسلل الفلسطينيين والتصدي لعمليات إطلاق النار أو يكون على شكل الأسلاك الشائكة والأسوار الإلكترونية حين لا يتجاور الفلسطينيين والمستوطنين. ويمتد مع الجدار منطقة أمنية أخرى تمتد داخل الأراضي الفلسطينية تحت ما يعرف بجدار العمق يقع إلى الشـــرق مـــن جدار العزل[4].

---

[1] المحافظة المسجونة، أبو الشيخ، محافظة قلقيلية،2004م، ص14.

[2] صحيفة القدس المحلية 2003/11/10م.

[3] موقع الإسلام اليوم 2003/8/19م.

[4] مكتب محافظة قلقيلية، 2009م.

مراحل البناء:

تشير المخططات الإسرائيلية إلى إن عملية بناء الجدار في الفصل هذا ستستمر مدة أربع سنوات من الجهتين الغربية والشرقية ويتكون الجدار العازل من ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى (A):

الجزء الشمالي وتقسم هذه المرحلة إلى مرحلتين هما (A) و (B) ومسار هذه المرحلة طوله 190كم من الجدار.

1) مرحلة يمتد بها الجدار على طول قرابة 145كم وتكلفة 400 مليون شيكل ويمكن تجزئتها كما هي:

أ) 125 كم تبدأ من قرية سالم داخل الخط الأخضر في شمال جنين حتى مستوطنة الكنار جنوب محافظة قلقيلية وقد تم البدء بتنفيذها خلال شهر حزيران 2002م وتم الانتهاء منها خلال شهر تموز2003م

ب) 20كم إضافية شمال وجنوب حدود بلدية القدس جزء من غلاف القدس.

المرحلة الثانية(B)

وهي المرحلة(B) للجدار الشرقي وسيمتد الجدار على طول 45 كم من قرية سالم قرب جنين حتى بلدة التياسير قرب طوباس على حدود غور الأردن لتضم مستوطنات مجمع (جلبوع)[1].

[1] مكتب محافظة قلقيلية،2009م.

المرحلة الثالثة:

سيمتد الجدار من مستوطنة الكنا حتى معسكر (عوفر) شمال شرق رام الله، وطوله 141كم مع جدار عمق ثانوي بطول 90 كم إي سيصبح طول هذه المرحلة 231 كم، وهذا المسار سيستمر بعمق الضفة الغربية ويبقى غالبية المستوطنات غربه.

المرحلة الرابعة:

والتي تسمى (طريق آخر) وتمتد من مستوطنة جيلو إلى مستوطنة كرمل جنوب الخليل بطول 114كم مع جدار عمق بطول 22كم حتى عراد في النقب.

وكما تم ذكره فإن الجدار في المرحلة الأولى قد تأثرت منه المحافظات الثلاث جنين وطولكرم وقلقيلية التي يبلغ عدد سكانها مجتمعة أكثر من 500 إلف نسمة وتمثل 22% من سكان الضفة الغربية هذا بالإضافة إلى كونها تمثل 42% من العمل الزراعي و 53% من توظيف القطاع المائي في الضفة الغربية إضافة إلى إن 60% من السكان في هذه التجمعات يعتمدون على رزقهم في العمل في الزراعة ويمكن الإشارة هنا إلى حدوث تغيرات على مسار الجدار بالإضافة إلى بناء أجزاء ومقاطع في مناطق مختلفة[1].

الجدار في محافظة قلقيلية:

بالنسبة لمحافظة قلقيلية فقد بلغ طول الجدار فيها حوالي 52كم، وبعرض يتراوح ما بين 50 - 80م، وهذا يعتمد على القرارات العسكرية والحجج الأمنية بالإضافة إلى طبوغرافية الأرض، ولقد تأثر من بناء الجدار الفاصل في محافظة قلقيلية 21 تجمعاً، وكان وضع الجدار في قلقيلية بصورته الحالية عبارة عن طوق كامل من الجدران الإسمنتية والأسلاك الشائكة حيث

---

[1] موقع الإسلام اليوم 2003/8/19م.

تم إغلاق كافة مداخل المدينة والإبقاء على المدخل الرئيسي الشرقي كمدخل وحيد وتحت سيطرة وتعسف الجنود الإسرائيليين[1].

وصف تصميمي للجدار:

إن هذا الجدار ليس مجرد جدار، ولكنه من نوع مختلف حيث إنه مطـابق للمواصـفات والمقاييس الدولية من ناحية التكوين والتركيب و التخطيط والتقنيات المستخدمة، فهو ليس جدار زراعي أو ما شابه ذلك بل هو جدار قوي التركيب متين بالإضافة إلى طوله المميز ويتضـمن أعماق خاصة وبمختلف الأبعاد لتحقيق الترتيبات الأمنية المستقبلية، كما يوجد عليه عدة بوابات معقدة وتفاصيل أمنية مختلفة تتضمن الأسلاك الشائكة والطرق العسكرية والمساحات المعزولـة التي ضمها الجدار خلفه[2].

يبلغ ارتفاع الجدار أكثر من 8م مع قاعدة إسمنتية صلبة بعرض 2متر وارتفـاع 30سـم على كلا الجانبين للجدار، وهناك أسلاك شائكة بارتفاع2,5م، كمـا يوجـد خنـادق بعمـق 4م وبعرض 4م بشكل قناة عريضة في بعض المقاطع، الجدار زود بأسلاك الكترونيـة وكـاميرات مراقبة ومجسات الكترونية خاصة في عمق المناطق الفلسطينية[3].

وضع القطاع الزراعي في المحافظة قبل بناء الجدار:

تعتبر محافظة قلقيلية رغم صغر مساحتها واحدة من أهم المحافظات في الضفة الغربية من الناحية الزراعية لما تتميز به من أراض خصبة ، توفر مصادر المياه ، تنوع المناخ، مما ساعد في انتشار زراعة أصناف مميزة على مستوى الوطن، بالإضافة للخبرات التي يتميز بها المزارعين في هذه المحافظة من خلال تطوير قدراتهم الذاتية و أساليبهم في الزراعة بناء على

---

[1] أبو الشيخ، **المحافظة المسجونة**، 2004م، ص14

[2] الشنطي، خالد، 2004م، **قلقيلية والجدار**.اتحاد المزارعين الفلسطينيين، قلقيلية، ص38.

[3] بلدية قلقيلية، 2009م.

التقدم العلمي إضافة إلى نقل التكنولوجيا الحديثة و المعدات المتطورة، فمحافظة قلقيلية تتميز بإنتاج نوعيات جيدة من الحمضيات و الفواكه مثل الجوافا و بعض الزراعات شبه الاستوائية كالافوجادو و المانجا، ناهيك عن اشتهارها بتربية الاشتال لمختلف أصناف النباتات على مستوى الوطن حيث يوجد ما يقارب من 45 مشتل و مركز بيع، و لتوفر المياه بصورة كبيرة في المحافظة فإنها تشتهر بالزراعات المروية.

تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في المحافظة 132980 دونم، تشكل الغابات حوالي 670 دونم[1]، يعتبر الدخل من العمل في القطاع الزراعي عالي حيث إن الإنتاجية للأرض المزروعة والمروية من أبار المياه الجوفية بلغت حوالي 7067 طن/كم^2، بينما إنتاجية الأراضي المروية بمياه الإمطار بلغت حوالي 350 طن/كم^2، وبالتالي فان العائد الإجمالي من قطاع الزراعة في المحافظة في سنة 2000م بلغ 81421000 دولار أمريكي، والذي يشكل ما نسبته 22% من العائد الإجمالي في المحافظة

لكن بإقامة الجدار تم تدمير هذا القطاع سواء أكان ذلك بالتجريف المباشـــر للأراضـــي الزراعية واقتلاع الأشجار وتدمير الحقول من اجل إنشائه، أو مـــن خـــلال عـــزل الأراضـــي الزراعية ومصادر المياه وفرض القيود على دخولها[2].

الجدول (25)

الاستخدام العام للأراضي الزراعية في المحافظة

الصنف	زيتون	حمضيات	محاصيل حقلية	خضروات	أشجار فاكهة	مشاتل	غابات
المساحة/ دونم	54854	3045	3066	5641	1207	320	670

المصدر: مديرية زراعة قلقيلية، قسم التخطيط، 2009م.

(1) وزارة الزراعة، مديرية زراعة قلقيلية، 2009م.

(2) وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، قلقيلية،2009م.

يبين الجدول أن مساحة الأراضي المزروعة بالزيتون 54854 دونم، والمزروعة بالحمضيات مساحتها 3045 دونم، وهما يشكلان مصدراً رئيسيا للدخل في محافظة قلقيلية.

الآثار التي خلفها الجدار على مصادر الأراضي الزراعية:

تعتبر التجمعات التي حاصرها الجدار من أهم المناطق الزراعية في المحافظة وذلك لتوفر مصادر المياه حيث توجد فيها جميع الآبار الجوفية الزراعية الموجودة في المحافظة والبالغة 68 بئر جوفي زراعي، بالإضافة إلى التربة الخصبة وبذلك تتركز فيها أهم المحاصيل الزراعية وعلى وجه الخصوص الزراعات المروية من حمضيات وفواكه وخضار وبشكل عام، تمثل هذه التجمعات من الناحية الزراعية60% من المساحات المزروعة في المحافظة[1].

أ. الأراضي التي تم مصادرتها وإقامة الجدار عليها:

لقد تسبب إقامة الجدار بمصادرة حوالي 3726 دونم من الأراضي الزراعية والتي تمثل الأراضي التي تم بناء الجدار عليها، وبلغ عدد المزارعين الذين تضرروا نتيجة لذلك حوالي 1100 مزارع، شملت قرى محافظة قلقيلية وهي حسب الجدول (26) الذي يوضح المساحة الزراعية المصادرة والمعزولة بسبب الجدار ضمت إلى الجانب الإسرائيلي

---

(1) وزارة الزراعة / قسم التخطيط،2009م.

جدول (26)

المساحات التي تم مصادرتها والمساحات الزراعية المعزولة[1]

اسم التجمع	المساحة الزراعية المصادرة/دونم	المساحة الزراعية المعزولة/دونم
فلامية	109	1200
جيوس	490	8100
عزون	400	2950
النبي اليأس	168	234
قلقيلية	1100	2494
حبلة	173	800
رأس عطية	70	305
واد إرشا	20	350
رأس طيرة	140	1200
ضبعة	120	2500
عزبة سلمان	75	410
عزبة جلعود	120	205
كفر ثلث	320	1973
عزبة المدور	92	15
عسله	111	947
بيت أمين	66	328
عزون عتمه	80	4200
عزبة الطبيب	12	139
الرماضين		
سنيريا	60	1000
المجموع	**3726**	**29350**

* المصدر: مديرية زراعة قلقيلية،2009م.

---

[1] نفس المصدر السابق.

من خلال الجدول (26) نلاحظ أن مساحة الأراضي المصادرة 3726 دونم، وبلغت مساحة الأراضي الزراعية المعزولة 29350 دونم.

ب. التجمعات التي عزلت عن أراضيها خلف الجدار:

وهذا القسم يتضمن الأراضي التي تم عزلها خلف الجدار في حين إن مالكي هذه الأراضي يسكنون في الجانب الآخر للجدار، وقد بلغ عدد المواطنين الذين تأثروا في هذه المنطقة حوالي 72848 مواطن، فقد بلغ طول الجدار في هذا القسم حوالي 46.62 كم تسبب بمصادرة حوالي 3369 دونم من هذا التجمعات، كما تم عزل حوالي 21200 دونم من الأراضي الزراعية، منها 5700 دونم عزلت لصالح المستوطنات الاسرائيلية المقامه على أراضي هذه التجمعات، ويبين جدول (27) التجمعات التي عزلت عن أراضيها خلف الجدار في محافظة قلقيلية، أما الجدول (28) فانه يبين مساحة الأراضي الزراعية المصادرة لصالح المستوطنات في المناطق المتأثرة بالجدار[1].

---

[1] مديرية زراعة قلقيلية،2009م.

جدول (27)

التجمعات التي عزلت عن أراضيها خلف الجدار في محافظة قلقيلية

اسم التجمع	عدد السكان	المساحة الكلية/ دونم	نسبة المساحة الصالحة للزراعة%
فلامية	600	3000	93.3
جيوس	3078	13000	81.2
عزون	7000	20000	77
النبي اليأس	1130	2850	70.1
قلقيلية	41600	11100	54.0
حبلة	5720	6628	67.9
رأس عطية	1400	2500	80
عزبة سلمان	690	2290	61.1
عزبة جلعود	400	900	73.3
كفر ثلث	4062	23000	66.3
عزبة المدور	400	1450	69
عسلة	600	3000	66.6
عزبة الطبيب	197	250	60
بيت أمين	800	2000	85
سنيريا	2791	5500	72.7
المجموع	70460	97468	71.3

* المصدر: مكتب محافظة قلقيلية،2009م.

نلاحظ من الجدول (27) أن التجمعات الفلسطينية في محافظة قلقيلية كانت نسبة ما عزل الجدار من أراضيها الزراعية بلغت 71.3% أي أكثر من ثلثي الأراضي الزراعية والتي تعتبر مصدر رزق لسكان هذه التجمعات.

جدول (28)

مساحة الأراضي الزراعية المصادرة لصالح المستوطنات في المناطق المتأثرة بالجدار

اسم المستوطنة	التجمعات المتأثرة	مساحة الأراضي المعزولة/ دونم	طبيعة الزراعة
معاليه شومرون	عزون	700	زيتون
	كفر ثلث	500	زيتون
الفيه منشيه	قلقيلية	200	حمضيات ومحاصيل حقلية
	راس طيرة	500	زيتون ومحاصيل حقلية
	حبلة	400	حمضيات ومحاصيل حقلية
	عسلة	600	زيتون ومحاصيل حقلية
	واد ارشا	100	محاصيل حقلية
تسوفيم	قلقيلية	500	حمضيات وزيتون وخضار
	جيوس	500	حمضيات وزيتون وخضار
كوخاف يائير	فلامية	500	حمضيات وزيتون ومحاصيل حقلية
تسور ايغال	قلقيلية	400	حمضيات ومحاصيل حقلية
	جيوس	150	حمضيات وزيتون وخضار
القناة	عــــــزون عتمة	400	حمضيات وزيتون ومحاصيل حقلية
	بيت أمين	350	زيتون ومحاصيل حقلية
	سنيريا	900	زيتون

* المصدر: دراسة سابقة، تيسير بصلات،2007م، الآثار التي خلفها جدار الفصل العنصري الإسرائيلي علـــى الأنظمـــة البيئية الزراعية في المناطق المتأثرة في محافظة قلقيلية، ص14.

نلاحظ من الجدول (28) أن الجدار ضم أراضي لصالح مستوطنة معـــالي شـــومرون مساحتها 700 دونم مزروعة بالزيتون، ومستوطنة ألفيه منشيه 1800 دونم مزروعة بـــالزيتون والحمضيات ومحاصيل حقلية، ومستوطنة تسوفيم 1000 دونم مزروعة بالحمضيات والزيتـــون والخضار، ومستوطنة كوخاف يائير 500 دونم مزروعة بالحمضـــيات والزيتـــون ومحاصـــيل حقلية، ومستوطنة تسور ايغال 550 دونم مزروعة بالحمضيات والزيتون ومحاصـــيل حقليـــة، ومستوطنة القنا 1750 دونم مزروعة بالزيتون والمحاصيل الحقلية.

اثر الجدار على التجمعات السكاني التي عزلت بشكل كامل خلف الجدار:

أ) أثر الجدار على البنية التحتية الزراعية: -

لقد كان للجدار اثر كبير على البنية التحتية الزراعية، من خلاب تدمير مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية ومختلف الأنظمة الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية منها أو الغابات، فقد تم اقتلاع العديد من أشجار الفاكهة والزيتون والمحاصيل الحقلية والخضار بالإضافة إلى تدمير مساحات من المراعي الخضراء والطبيعية والتي تعتبر مصدر غذائي مهم لقطعان الأغنام والماعز، هذا بالإضافة إلى تدمير أعداد من الآبار الجوفية والبيوت البلاستيكية وشبكات الري وخطوط المياه الرئيسية إضافة إلى تدمير عدد من الحظائر والبركسات الخاصة بتربية الحيوانات وكذلك الغرف الزراعية وتجريف عدد من المشاتل التي تعتبر مصدر رئيسي لسكان المحافظة[1]. كما يبين الجدول رقم (29) البنية التحتية التي تم تدميرها خلال عملية بناء الجدار، أما الجدول رقم (30) فإنه يبين البنية التحتية الزراعية التي عزلت خلف الجدار.

الجدول (29)

البنية التحتية الزراعية التي تم تدميرها خلال عملية بناء الجدار

نوع المنشأة	العدد	المساحة	عدد المزارعين
بيوت بلاستيكية /دونم	53	50	44
شبكات ري /دونم	-	725	444
خطوط مياه رئيسية /م	13600	-	494
أبار ارتوازية وملحقاتها	2	-	2
أسوار و اسيجة /م	70000	-	445
جدران استنادية /م	115000	-	2238
حظائر وبركسات/م^2	5	790	4
مشاتل /دونم	6	20	6
مخازن زراعية /م^2	2	36	2

* المصدر: مديرية الزراعة،2009م.

[1] مديرية زراعة قلقيلية، قسم التخطيط،2009م.

جدول (30)

البنية التحتية الزراعية التي تم عزلها خلف الجدار

نوع المنشاة	العدد	المساحة	عدد المزارعين
بيوت بلاستيكية /دونم	800	750	650
شبكات ري /دونم	-	5000	1200
خطوط مياه رئيسية /م	100000	-	1224
أبار ارتوازية وملحقاتها	17	-	1224
أسوار واسيجة /م	220000	-	1124
جدران استنادية /م	700000	-	1630
حظائر وبركسات/م^2	117	16000	112
مشاتل /دونم	6	144	6
مخازن زراعية /م^2	300	6000	300

* المصدر: مديرية الزراعة،2009م.

ب)المساحات الزراعية:

لقد تسبب الجدار في هذه التجمعات بمصادرة حوالي 360 دونم من الأراضي الزراعية والتي تعود ملكيتها لحوالي 70 مزارع في حين تم عزل حوالي 8150 دونم أخرى تضم كافة المساحات الصالحة للزراعة في هذه التجمعات والبالغة 7280 دونم وتعود ملكيتها لحوالي 581 مزارع.

الجدول (31)

التجمعات التي عزلت بشكل كامل خلف الجدار.

اسم التجمع	المساحة الكلية	نسبة المساحة الصالحة للزراعة
واد أرشا	400	67.5
رأس طيرة	1200	83.3
ضبعه	2500	72.0
عزون عتمة	5000	84.0
رماضين	30	83.3
المجموع	9130	79.7

* المصدر: مديرية الزراعة،2009م.

نلاحظ من الجدول رقم (31) أن الجدار عزل بشكل كامل 5 قرى يبلغ عدد سكانها 2450 نسمة، كما وان الجدار عزل ما نسبته 79.7% من أجمالي المساحة الصالحة للزراعة لتلك التجمعات.

جدول (32)

توزيع المساحات الزراعية في المناطق المتأثرة قبل وبعد بناء الجدار

التجمع	الزيتون		الحمضيات		الفواكه		الخضروات		المحاصيل الحقلية	
	2001	2004	2001	2004	2001	2004	2001	2004	2001	2004
فلامية	406	307	533	476	101	57	600	393	130	166
جيوس	2902	2570	263	166	156	93	921	276	416	93
عزون	9637	9285	14	25	36	48	154	118	159	286
النبي اليأس	781	705	196	136	20	13	311	215	42	31
قلقيلية	362	320	1586	1407	568	357	2453	1406	31	89
حبلة	105	94	242	270	125	103	435	400	116	120

التجمع	الزيتون		الحمضيات		الفواكه		الخضروات		المحاصيل الحقلية	
	2001	2004	2001	2004	2001	2004	2001	2004	2001	2004
رأس عطية	399	300	30	28	5	10	98	95	8	31
واد ارشا	-	-	-	-	-		2	14	4	15
رأس طيرة	756	629	-	-	8	8	28	15	8	46
خربة الضبعة	-	-	-	-	-		14	24	70	42
عزبة سلمان	202	130	157	107	14	17	173	153	54	32
عزبة جلعود	62	54	98	118	14	31	192	173	20	37
كفر ثلث	9895	9730	-	-	68	73	45	39	574	314
عزبة المدور	147	132	-	-	2	7	132	102	5	20
عسلة	1756	1530	-	-	4	4	13	19	27	35
بيت أمين	327	279	109	121	12	12	122	100	20	15
عزون عتمة	422	414	108	109	10	29	800	717	60	-
عزبة الطبيب	90	63	-	-	-		-		-	
سنيريا	2358	1850	8	8	52	43	30	25	52	31
المجموع	30595	28392	3344	2908	1195	905	6523	4284	1796	1403

*الأراضي المعزولة خلف الجدار تحسب ضمن الإحصائيات

* المصدر: مديرية زراعة قلقيلية2009م.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (32) إن هناك انخفاض في مســـاحات الزيتـــون بنســـبة 7.2%، أما الحمضيات فكانت النسبة 13%، وأما اللوزيات والفواكه فكانت 24%، فـــي حـــين كانت النسبة أعلى في الخضار وحيث بلغت 34.4%، وكذلك كان هناك انخفاض في المحاصيل الحلقية حيث بلغ 22%، وبخصوص الحمضيات فإن النسبة سترتفع إذا ما أخذنا بعين الاعتبـــار المساحات التي تركت والتي تقع خلف الجدار حيث تصل 23% كذلك الحال بالنسبة للخضـــار حيث تصل النسبة إلى 47%[1].

إما بخصوص اثر الجدار على المساحات المروية في المحافظة فان الجدول رقـــم (33) يبين انخفاضاً بحوالي 18.9% بعد بناء الجدار، حيث كانت في عـــام 2001 م 10207 دونـــم، وأصبحت بعد بناء الجدار عام 2004م 8281 دونم.

[1] مكتب محافظة قلقيلية،2009م.

الجدول (33)

المساحات المروية في المحافظة بعد وقبل إنشاء الجدار [1]

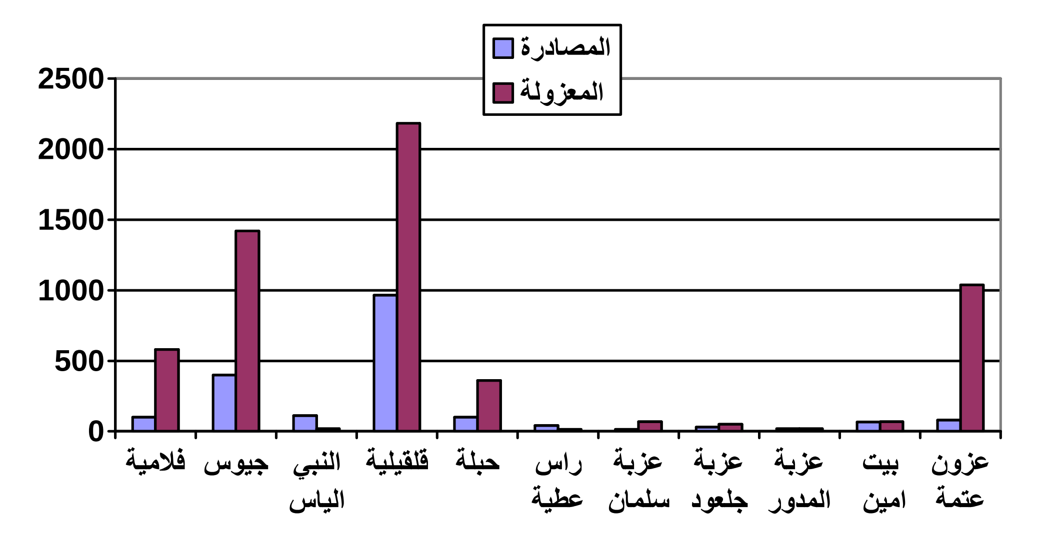
التجمع	المساحة الزراعية المروية قبل الجدار /دونم	المساحة الزراعية المروية بعد الجدار /دونم
فلامية	1182	966
جيوس	1900	1310
عزون	204	191
النبي الياس	527	364
قلقيلية	3286	2617
حبلة	863	779
رأس عطية	181	133
واد ارشا	2	15
راس طيرة	36	23
عزبة سلمان	344	290
عزبة جلعود	314	250
عزبة المدور	187	149
بيت امين	243	264
عزون عتمة	938	930
المجموع	10207	8281

* المصدر: مكتب محافظة قلقيلية،2009م.

أما الشكل (8) فإنه يبين أثر الجدار على المساحات الزراعية المروية في المناطق المتأثرة حيث بلغت المساحة المزروعة المروية المعزولة خلف الجدار حوالي 5000 دونم وأن ما يقارب من 1500 دونم من هذه المساحة قد تركت وأهملت بسبب عدم مقدرة المزارعين من

[1] وزارة الزراعة ، محافظة قلقيلية،2009م.

الوصول إليها، وعليه فإن ما يقارب من 3426 دونم من الأراضي المروية قد فقدت بسبب الجدار[1].



* المصدر: مديرية زراعة قلقيلية،2009م.

الشكل رقم (8) أثر الجدار على المساحات الزراعية المروية في المناطق المتأثرة.

كما تسبب الجدار في تلوث التربة وتدهورها من خلال قيام سلطات الاحتلال بالتخلص من النفايات الخاصة بالمستوطنين، والمياه العادمة للمصانع الكيماوية فيها بالإضافة إلى الآثار التي نتجت عن تعرية التربة بسبب الفيضانات خلال فصل الشتاء حيث سبب الجدار في حدوث الفيضانات في مدينة قلقيلية وخصوصاً في منطقة مدرسة الشارقة الابتدائية القريبة من الجدار الإسمنتي[2].

كما تسبب عنه إضرار على الأراضي المزروعة حيث تبلغ 260 دونم من الخضار، و22 دونم من الأشجار، بالإضافة إلى 500م2 من الحظائر[3].

---

(1) مشاهدة الباحث،2009م

(2) الجمعية التعاونية الزراعية، قلقيلية. 2009م.

(3) وزارة الزراعة، قسم التخطيط،2009م.

أثر الجدار على حالة الأمن الغذائي في التجمعات المتأثرة: -

يتحقق الأمن الغذائي لأي مجتمع إذا حصل كافة إفراد هذا المجتمع في جميع الأوقـات من الناحية الاقتصادية والفيزيائية على الغذاء الآمن والصحي والكافي لسد الاحتياجات الغذائيـة اللازمة لحياة صحية وفاعلة[1].

لقد تسبب الجدار في انخفاض إنتاج الغذاء بسبب التأثير المباشر على القطاع الزراعـي من خلال مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في التجمعات التي تأثرت بالجدار إذ بلغ حجم الانخفاض في الإنتاج الزراعي في هذه التجمعات حوالي 5628 طـن مـن مختلـف المحاصيل بشكل مناسب كما أدى وجود الجدار إلى صعوبة توزيع الغذاء والمنتجـات الغذائيـة بشكل مناسب في التجمعات المتأثرة بسبب سياسات الإغلاق والحواجز العسكرية والبوابات حيث إن هناك منتجات غذائية تنتج بكميات كبيرة كالخضار والحمضيات.

فمدينة قلقيلية تنتج ما يقارب 48% من الحمضيات المنتجة في المحافظة كـذلك الحـال بالنسبة لإنتاج الفواكه واللوزيات حيث بلغت النسبة 40% وإما الخضار فحـوالي 50% منهـا يتركز في قلقيلية وعزون عتمة علما بان نسبة السكان في المدينة تعادل 46% من مجموع عدد السكان في المحافظة ولكن بسبب عزل التجمعات بشكل كلي خلف الجـدار وتحـت السـيطرة الإسرائيلية سبب صعوبة في تصدير هذه المنتجات إلى القرى المجاورة[2].

تأثير الجدار على الثروة الحيوانية: -

كان للعزل تأثيره السلبي على مربي الثروة الحيوانية حيث أدى عزل الأراضـي خلـف الجدار إلى تقليص المساحات الرعوية التي يسمح لمربي الثروة الحيوانية بدخولها ووفق نظـام

---

[1] وزارة الزراعة ، قسم التخطيط، قلقيلية،2009م.

[2] مديرية زراعة قلقيلية 2001م

التصاريح الذي استحدثه الاحتلال للمناطق المعزولة، فانه لا يسمح لمربي الثروة الحيوانية بدخول الأراضي المعزولة كونهم لا يملكون الأرض، وعليه فقد حرم مربي الثروة الحيوانية من مناطق الرعي المعزولة، وهذا أدى إلى تحولهم من الاعتماد على المراعي في مواسم الرعي إلى الاعتماد الكامل على شراء الأعلاف مما ضاعف تكاليف الإنتاج عليهم، إضافة إلى ذلك فقد وقعت بعض مزارع الثروة الحيوانية خلف الجدار ويواجه أصحابها معيقات كثيرة في الاعتناء بها ونقل منتجاتها عبر البوابات[1].

جدول (34)

أعداد مربي الحيوانات المتضررين من الجدار

الصنف	العدد	عدد المزارعين
أبقار	545	15
أغنام	4500	80
ماعز	650	16
دجاج لاحم	5000	1
دجاج بياض	60.000	4
خلايا نحل	80	4
	10825	120

المصدر: مديرية الزراعة، 2009م.

نلاحظ من الجدول (34) أن الجدار عزل الحظائر والبركسات التي تربى فيها الحيوانات، كما نلاحظ من الجدول أن الضرر الذي حصل كان أثره واضح بشكل كبير على تربية الدواجن وعلى تربية الأبقار ثم أثّر على تربية الأغنام بشكل عام.

[1] الحملة الشعبية لمقاطعة جدار الفصل العنصري ،2008م، ص9.

أثر الجدار على التنوع الحيواني الزراعي في المناطق المتأثرة: -

بالرغم من صغر مساحة فلسطين فإنها معروفة بتنوع الكائنات الحية النباتية والحيوانية حيث يوجد حوالي 2500 نوع من النباتات و 32 نوع من العوائل الحيوانية 65 عائلة من الطيور تضم 470 نوع بالإضافة إلى بعض الطيور المهاجرة وقد تأثر هذا التنوع الحيوي إلى التدهور بسبب المعاملات الإسرائيلية السيئة للبيئة والطبيعة فتدمير الغابات سبب في اختفاء نباتات برية بسبب تغير في الظروف المناخية في بيئتها وكذلك الحال بالنسبة إلى الحيوانات البرية التي هجرت أماكن سكنها بسبب تدميرها من قبل الآليات الإسرائيلية خلال عملية بناء الجدار[1].

وكذلك فان عملية بناء الجدار أدت إلى تجريف واقتلاع ألاف الأشجار المزروعة ونلاحظ إن هذه الآثار تسببت في التأثير على دورة الحياة الطبيعية وذلك بسبب زيادة نسبة الأراضي البور حيث أدى ذلك إلى جريان كميات كبيرة من مياه الإمطار بصورة سريعة تتسبب في زيادة تعرية التربة وتكرار حدوث الفيضانات إضافة إلى انخفاض نسبة المياه داخل التربة[2] [3].

تأثير الجدار على الوضع لاجتماعي: -

أما على المستوى الاجتماعي، فان العزل أدى إلى تمزيق النسيج الاجتماعي في القرى المعزولة، وتشتيت إفراد الأسرة الواحدة، نظراً لاختلاف مكان السكن، على سبيل المثال إذا كان (نضال) يسكن في مدينة قلقيلية فيما يسكن والديه في قرية عزون عتمة المعزولة، فانه لن يتمكن من زيارة والديه والاطمئنان عليهما ما لم يستصدر تصريحاً خاص، حتى لو كانت الزيارة للقيام

---

[1] منشورات الإغاثة الزراعية،قلقيلية ،2009م.

[2] Thomson,a., Metz,M.,1999. Iimplication of economic of policy for food security. A

[3] training manual for agricultural planning,40mrev.1

بواجب أنساني محض، كحالات الوفاة أو المرض أو المشـاركة فـي المناسـبات الاجتماعيـة كالأفراح وغيرها من المناسبات الاجتماعية.

تاريخياً فان قرية عزون عتمة كانت امتداداً لأراضي مفتلحة مملوكة لعائلات في سـنيريا وبيت أمين، ونظراً لطول المسافة بين الأرض ومكان السكن وما ترتب على ذلك مـن مشـقة وجهد، بدا أهالي القريتين ينشئون بيوت لهم في عزون عتمة، ينتقل إليها جزء من إفراد العائلـة الذين يعملون في الأرض، فيما يبقى الإباء وبعض الأبناء في بيوتهم الأصلية فـي بيـت أمـين وسنيريا، عزل قرية عزون عتمة خلف الجدار خلق مشاكل اجتماعية كبيرة بين القرى الـثلاث، وخاصة في المناسبات كالأفراح والأتراح، إذ أصبحت المشاركة في ذلك تتطلب تنسيق مسـبق لجميع المشاركين، وهذا التنسيق معقد ويحتاج لإجراءات تتطلـب تحديـد أسـماء المـدعوين والانتظار حتى صدور التصاريح الخ.

إلى ذلك، فقد أدى عزل هذه التجمعات إلى ارتفاع المشاكل الاجتماعية نتيجـة الضـغط النفسي التي يعيشها سكانها بين أربعة جدران، ومن هنـا ارتفعـت معـدلات العنوسـة نظـراً للصعوبات التي يواجهها الشباب في اختيار شريكة الحياة، والمتعلقة بالإقامة والسـكن ونظـام التصاريح، حيث أن اختيار شريك الحياة أصبح معقداً فمعظم الأسر في القرى غيـر المعزولـة ترفض تزويج بناتها وأبناءها لمن هم داخل المواقع المعزولة، وذلك لقناعتهم التامة بـأنهم لـن يستطيعوا التواصل معهم في المستقبل، كما أن عملية وإجراءات عقد القـران وحفلـة الزفـاف ستكون معقدة نظراً لنظام التصاريح وقوانين الإقامة[1].

---

[1] الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري والاستيطان، 2008م

الخسائر الاقتصادية على القطاع الزراعي بسبب الجدار:

بخصوص الآثار التي خلفها الجدار على القطاع الزراعي من الناحية الاقتصادية فان تجريف ومصادرة 3726 دونم من المساحات الزراعية أدى إلى خسارة في حجم الإنتاج الزراعي بحوالي 5628 طن وتقدر هذه الخسارة بحوالي 3227266 دولار أمريكي. أما بالنسبة للخسائر التي نتجت عن تدمير البنية التحتية الزراعية فتقدر بحوالي 660150دولار أمريكي. في حين بلغت الخسائر التي لحقت بقطاع الثروة الحيوانية حوالي 117744 دولار أمريكي. أما بخصوص قطاع المشاتل فقد قدرت الخسائر الاقتصادية التي لحقت به بسبب بناء الجدار حوالي 500000 دولار أمريكي (وقد تم احتساب هذه الخسائر وفقاً للمعوقات المتعلقة بالجدار بالإضافة لمنع التسويق داخلياً وبالتالي اضطرار أصحاب المشاتل للتسويق في إسرائيل تحت ظروف المخاطرة وخاصة إتلاف الاشتال في حال ضبطت من قبل سلطات الاحتلال). حيث يبين الجدول رقم (35) الخسائر الاقتصادية التي تسبب بها الجدار.

جدول (35)

الخسائر الاقتصادية التي لحقت بالمساحات الزراعية بسبب الجدار

المحصول	المساحة	حجم الخسائر/ طن	عدد المزارعين	قيمة الخسائر/ دولار أمريكي
خضار محمية	150	1350	31	987804
خضار مكشوفة	926	2315	189	1129268
محاصيل حقلية	200	40	62	14634
زيتون	1584	174	450	242390
حمضيات	450	1125	224	548780
لوزيات وفواكه	416	624	12	304390
المجموع	3726	5628	968	3227266

*حسبت الخسائر غير المباشرة على أساس عدم القدرة على الزراعة بسبب تجريف الأراضي ومصادرتها.

اثر الجدار على الثروة المائية: -

لا يعد ظهور الجدار من وجهة النظر الهيدرولوجية مفأجاة بل هو تطبيق مادي متطرف لمختلف الجهود والنظريات الإسرائيلية خلال العقود الماضية للسيطرة علـــى الحـــوض المـــائي الغربي الحيوي، وإذا قمنا بتتبع الطريق الهندسية التي يسلكها الجدار سنجد أنها تتبع فعليا حدود المياه الجوفية واقل تأثير سلبي للجدار يتمثل في عدم تمكين الاتجاه الواقع عكس مجـــرى ميـــاه الحوض من الوصول إلى الفلسطينيين ضماناً بذلك إن يكون لإسرائيل كامل السيطرة على كمية ونوعية المياه[1].

إن الوقائع التي فرضتها إسرائيل على الأرض فيما يتعلق بالاستيلاء على مصادر المياه في محافظة قلقيلية من خلال عزل 19 بئرا جوفيا خلف الجدار جدول (36) يبين إن احـــد أهـــم الأهداف الحقيقية من وراء بناء الجدار هو السيطرة الكاملة على الحوض المائي الغربي والـــذي يقع أسفل أكثر الأراضي خصوبة على مستوى الضفة الغربية وعليه فان استعمال المياه في هذه المنطقة يرتبط وبشكل كبير بالزراعة لذلك تسبب عن بناء الجدار مصادرة حوالي 68% مـــن مساحة الأراضي المروية في المحافظة، إذ تبلغ نسبة المياه المستخرجة من الآبار التي تم عزلها بسبب بناء الجدار حوالي 34% من كمية المياه المستخرجة من جميع الآبار في المحافظة، والتي تستغل في إي ما يقرب من 3835 دونم في المحافظة وتشكل تقريبا 33% من المساحة المروية في المحافظة بالنظر إلى حجم المساحات المروية والبالغة حوالي 10207 دونم، وكذلك فان مـــا يقارب من 3426 دونم من الأراضي الزراعية المروية تركت، وبالتـــالي وعلـــى افتـــراض إن معدل حاجة الدونم الواحد من الزراعات المروية هو 800 كوب من الماء فان هذا يعنـــي بـــان 2740800 كوب قد فقدت دون استخراج، وهذا يؤكد الهدف الحقيقـــي مـــن تغيـــر المســـاحات الزراعية المروية وعزلها حتى لا يتمكن المزارع من خدمتها والعنايـــة بهـــا وبالتـــالي تتـــرك وتجف[2].

---

[1] وزارة الإعلام الفلسطيني،2009م.

[2] وزارة الزراعة، مديرية زراعة قلقيلية ،2009م.

جدول (36)

أعداد الآبار المعزولة خلف الجدار وطاقاتها الإنتاجية

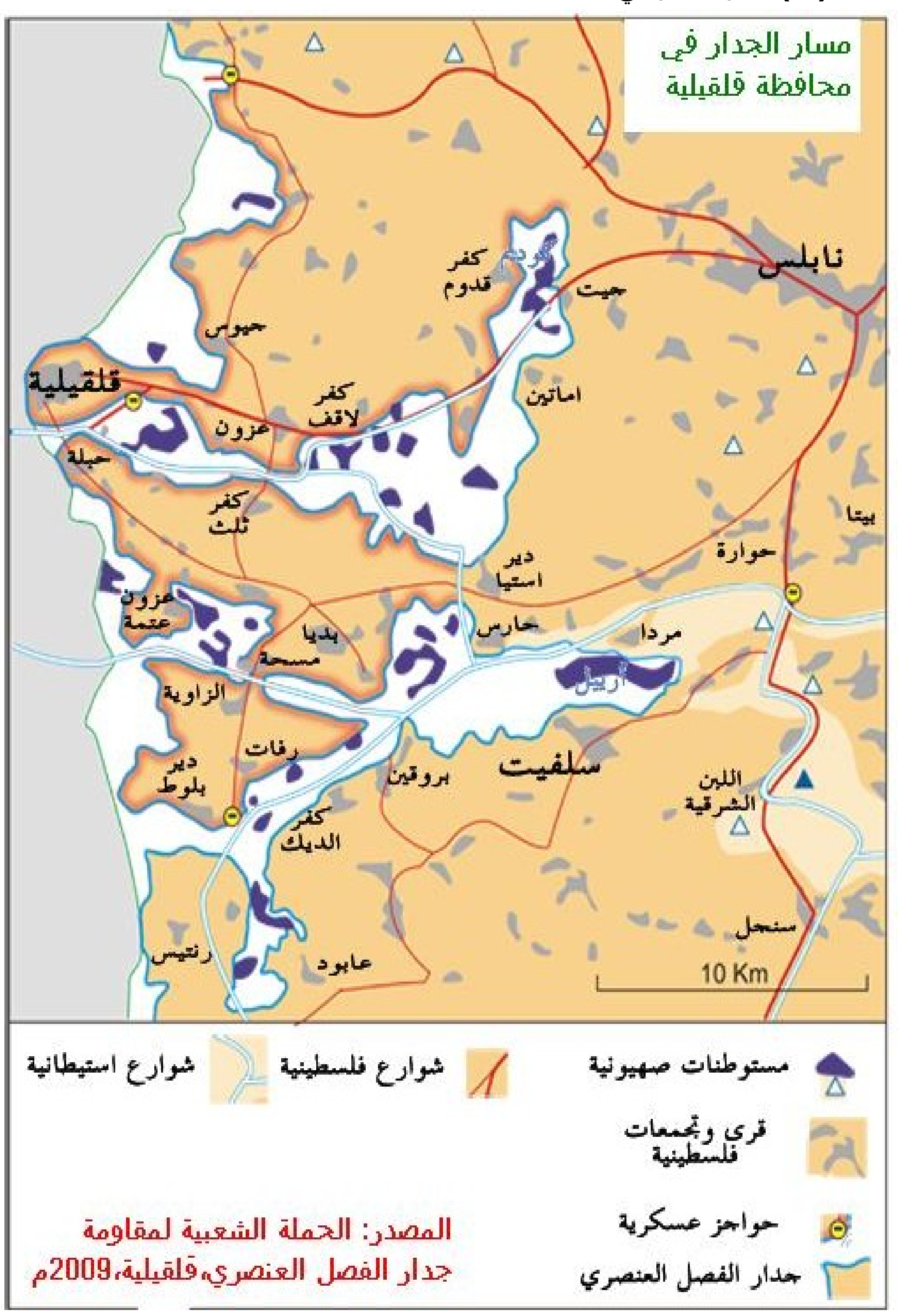
الموقع	عدد الآبار المعزولة خلف الجدار	الطاقة الإنتاجية السنوية /م³	المساحة المروية
فلامية	1	102000	300
جيوس	5	700500	1045
قلقيلية	4	464000	655
النبي اليأس	1	77600	200
حبلة	3	268100	535
عزون عتمة	5	563000	1100
المجموع	19	2175200	3835

* المصدر: مديرية زراعة قلقيلية،2009م.

يبين الجدول (36) بعض قرى المحافظة التي تعتمد على المياه الجوفية، حيث تم عــزل تلك الآبار عن التجمعات والتي تروي المزروعات في تلك التجمعات، ممــا حــول الزراعــة المروية إلى زراعة بعلية، كما حدث في جيوس وفلامية، وتروي هذه الآبار حوالي 3835 دونم من المساحات المروية.

كما تبين الخريطة (16) مسار الجدار في محافظة قلقيلية.

خريطة (16) مسار الجدار في محافظة قلقيلية

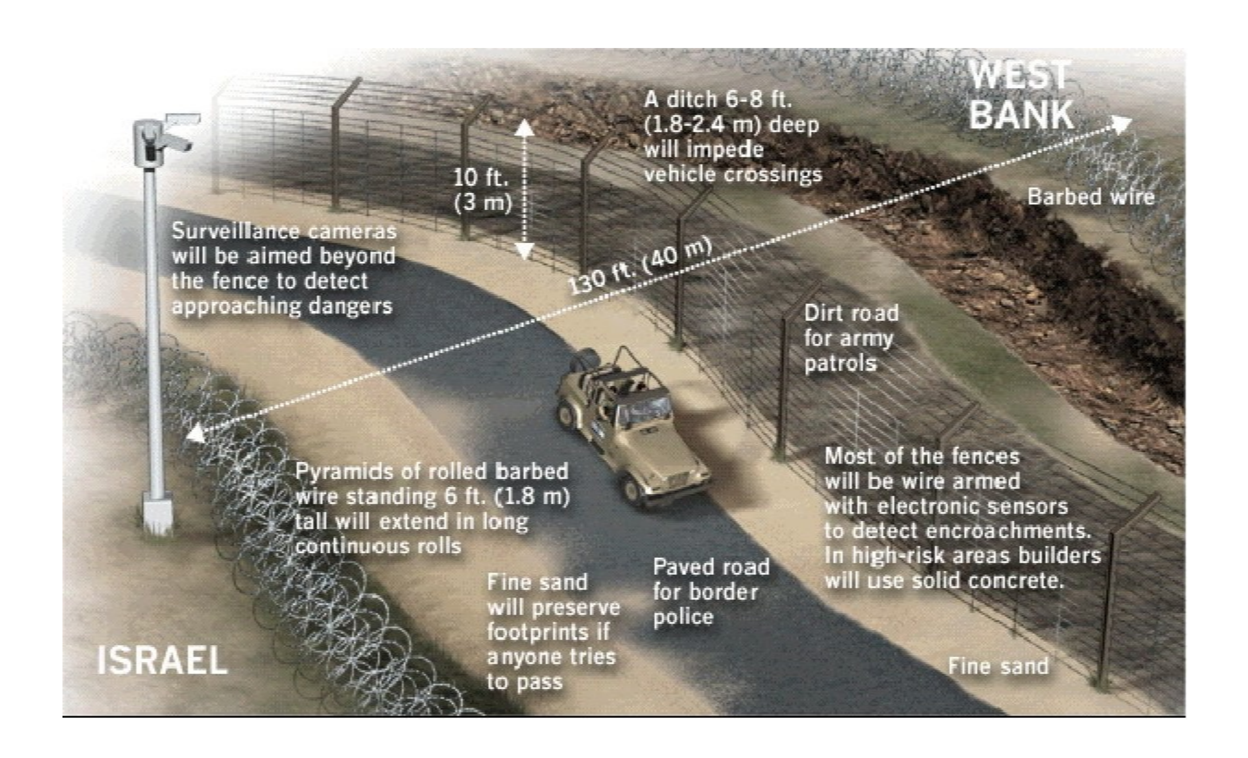




صورة رقم (1) الأسلاك الشائكة في منطقة قلقيلية



صورة رقم (2) مقطع من الجدار الأسمنتي



صورة (3) مقطع هندسي للجدار


جدار الفصل العنصري العازل «يحيط» بجزء من مدينة قلقيلية. (أ.ب)

صورة (4) جدار الفصل العنصري يحيط بمدينة قلقيلية

الفصل السادس

الاستيطان

الفصل السادس

اثر الاستيطان والمستوطنات:

كباقي محافظات الوطن فقد استهدفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي محافظة قلقيلية التي تعد من المحافظات الأولى التي تعرضت للهجوم الوحشي الاستيطاني حيث أقيمت أول مستوطنة على أراضي محافظة قلقيلية كانت في أواسط السبعينات من القرن الماضي وعلى أنقاض معسكرات سابقة للجيش الأردني وهما مستوطنتا قدوميم شرق مدينة قلقيلية وقرية شومرون وسط المحافظة[1].

إن طبيعة توزيع المستوطنات الجغرافي يكشف النزعة العنصرية القائمة على جعل الفلسطيني في تجمعات معزولة يصل عدد المستوطنات على أراضي المحافظة حوالي 20 مستوطنة وجزء منها مشترك مع أراضي محافظة سلفيت وقراها والآخر مشترك مع أراضي 1948م وأن الهدف من هذا التوزيع الاستيطاني هو تشكيل أحزمة أمنية مرتبطة بشكل سريع مع الكيان الإسرائيلي[2].

وتقدر عدد المستعمرات في الضفة الغربية 440 مستعمرة حيث يقطنها 489,453 أما عدد المستعمرين الذين يقطنون في مستعمرات محافظة قلقيلية فقد بلغ 27,512 أي أن نسبة سكان المستعمرات الذين يقطنون في مستعمرات محافظة قلقيلية بالنسبة إلى عدد المستعمرين في الضفة الغربية فقد بلغ 5.7% وقد بلغ نسبة عدد المستعمرين في محافظة قلقيلية بالنسبة إلى عدد سكان المحافظة حوالي 30.2%[3].

وتتفاوت مستوطنات المحافظة من حيث موقعها (ارتفاعها عن سطح البحر) بحيث بلغ أدنى منسوب عند مستوطنة يرحاف أنريت حيث بلغ مستواها نحو 120 متر عن سطح البحر وذلك بسبب وقوعها على حافة الحدود مع الخط الأخضر (أراضي حبلة ، كفر ثلث) وهي ضمن منسوب المنطقة التي تعتبر امتدادا للسهل الساحلي الفلسطيني ، في حين بلغ أقصى ارتفاع أقيمت عليه مستوطنة كدوميم في المحافظة (أراضي كفر قدوم) حوالي 300 متر.

---

[1] منشورات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة التابع للأمم المتحدة (ocha)، ص6.

[2] منشورات بلدية قلقيلية، 2005م.

[3] مركز الإحصاء الفلسطيني، 2009م.

أسماء مستعمرات محافظة قلقيلية :

1) **قدوميم** :

أقيمت في العام 1974 م بعهد شمعون بيرس تقع جنوب شرق بلدة كفر قدوم وهي أول مستوطنة تقام في الضفة الغربية . وتقدر مساحتها 1090 دونم وسكانها حوالي 3010 نسمة (مستوطن) وهي مدينة يسكنها المتدينون وتبلغ نسبة مساحتها من مساحة المحافظة 0.7% ونسبة سكانها بالنسبة لسكان محافظة قلقيلية فقد بلغ 3.3%[1].

2) مستعمرة قرينة شومرون :

وهي مركز تجمع مستوطنات الشومرون وقد تأسست في عام 1978 م على أرض معسكر للجيش الأردني الذي كانت مساحته تقدر بـــ 8 دونماً، وتم إنشاء أول معسكر للجيش الإسرائيلي فيه عام 1968م ويبلغ عدد سكانها 6170 مستوطن ومهم متدينون حيث تبلغ نسبة سكانها بالنسبة لسكان المحافظة 6.8% إما مساحتها فتصل لأكثر من 1000 دونم حيث تبلغ نسبة مساحتها من مساحة المحافظة حوالي 0.6%[2].

3)معاليه شومرون :

تأسست سنة 1980م وتبلغ مساحتها 408 دونم وتشكل نسبة مساحتها من مساحة الضفة 0.3% أما عدد سكانها فقد بلغ 594 مستوطن، وبلغ نسبة عدد سكانها من سكان الضفة 0.6% وهم سكان مدنيون وتقع إلى الشرق من بلدة عزون وكفر ثلث.

4) مستوطنة ألفي منشة:

تأسست عام 1981م وعدد المستوطنين فيها 5433 مستوطناً حيث بلغ نسبة سكانها بالنسبة لسكان المحافظة6% أما مساحتها فتبلغ حوالي 5612 دونم وتشكل نسبتها بالنسبة لمساحة المحافظة حوالي 3.2 % وسكانها معظمهم علمانيون[3].

---

[1] أبو الشيخ، **الاستيطان الصهيوني في محافظة قلقيلية** 2006م، ص2.

[2] مكتب محافظة قلقيلية،2009م.

[3] صحيفة تصدر عن اتحاد الفلاحين قلقيلية،2009م

5) مستوطنة جينات شومرون:

تأسست 1981م ومساحتها 1000دونم وتشكل نسبة مساحتها من مساحة المحافظة حوالي0.6% أما عدد سكانها فقد بلغ 5300 مستوطن وحيث بلغ نسبة سكانها بالنسبة إلى سكان المحافظة حوالي 5.8% وهي قائمة على حساب أراضي عزون وكفر لاقف وسكانها خليط من العلمانيين والمدنيين[1].

6) أورانيت:

تأسست 1983م ويبلغ عدد سكانها 5978 نسمة وتشكل نسبة سكانها بالنسبة لسكان المحافظة 6.6% أما مساحتها فقد بلغت حوالي 2085 دونم وتشكل نسبة مساحتها من مساحة المحافظة حوالي 1.3% وهي تقع على حساب أراضي كفر ثلث سنيريا وعزون العتمة وسكانها مدنيون[2].

7) عمانوئيل:

تم تأسيسها في العام 1983م وتقدر مساحتها 520دونماً وتشكل نسبة مساحتها بالنسبة للمحافظة حوالي 0.3% أما عدد سكانها فيبلغ 2585 وتشكل نسبة سكانها بالنسبة لسكان المحافظة 2.8% وتقع إلى الشرق من بلدة جينصافوط وجنوب إماتين وشمال أراضي ديراستيا وسكانها مدنيون.

8) نيريت:

أقيمت عام 1983م وتقدر مساحتها 522دونماً وتشكل نسبة 0.31% من مساحة المحافظة أما عدد سكانها فيبلغ 4160 مستوطن حيث يبلغ نسبة سكانها من سكان المحافظة حوالي 4.6% وهي تقع على أراضي بلدة حبلة وسكانها مدنيون[3].

---

(1) مكتب محافظة قلقيلية،2009م.

(2) مقابلة شخصية مع نائب رئيس بلدية عزون العتمة،2009م

(3) مكتب محافظة قلقيلية،2009م.

9) زامروت:

أقيمت عام1983م ومساحتها 335دونماً وتشكل نسبة مساحتها بالنسبة إلى مساحة المحافظة حوالي 0.2% ويبلغ عدد سكانها حوالي 750 مستوطن حيث يبلغ نسبة سكانها من سكان المحافظة حوالي 0.8% وتقع على أراضي بيت أمين وعزون العتمة.

10) شعاري تكفا

أقيمت في 1983م ومساحتها 1000دونماً وتشكل نسبة مساحتها من مساحة المحافظة حوالي 0.6% أما عدد سكانها فقد بلغ 3685 مستوطن حيث تبلغ نسبة سكانا بالنسبة لسكان المحافظة حوالي 4% وسكانها مدنيون وهي تقع على أراضي سنيريا وعزون عتمة[1].

11) عيتس أفرايم(شجرة إبراهيم):

أقيمت عام 1985م ومساحتها 180دونم وتشكل نسبة مساحتها بالنسبة لمساحة المحافظة 0.1% وعدد سكانها 627 مستوطن حيث يبلغ نسبة عدد سكانها بالنسبة لسكان المحافظة 0.9% وسكانها مدينون.

12) تصوفيم/تصوفين:

تأسست 1989م ومساحتها 2000 وتشكل نسبتها من مساحة المحافظة 1.4% وعدد سكانها 1000 مستوطن حيث بلغ نسبة سكانها بالنسبة لسكان المحافظة 1.1% حيث تبعد عن مدينة قلقيلية 2كم شمالاً وقد أقيمت على أراضي جيوس وجزء من أراضي عزون وسكانها مدنيون.

13) حي نافيه مناحيم(النبي مناحيم)

تأسست في 1991م ووتقدر مساحتها 1016 دونم وتشكل نسبة مساحتها نسبة ً إلى مساحة المحافظة حوالي 0.6%، أما عدد سكانها فيبلغ 2000مستوطن ويبلغ نسبة سكانها بالنسبة لسكان المحافظة حوالي 2.2%، وسكانها متدينين وتقع على حساب أراض الأحراش وأراضي كفر لاقف وأراضي جينصافوط[2].

---

[1] الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري والاستيطان، قلقيلية،2008م.

[2] منشورات محافظة قلقيلية،2009م.

14) ماتان يرحاف:

أقيمت في 1991م وعدد سكانها 5570 مستوطن وتشكل نسبة سكانها بالنسبة إلى سكان المحافظة حوالي 6.1% ومساحتها 422دونم وتشكل نسبة مساحتها من مساحة المحافظة حوالي 0.3% وسكانها معظمهم مدنيون[1].

جدول (37)

اسم المستوطنة وعدد سكانها ومساحتها وتصنيفها وسنة التأسيس

الرقم	اسم المستوطنة	عدد السكان	المساحة/دونم	التصنيف	سنة التأسيس
1	قدوميم	3010	1090	مدني	1974م
2	قرنيه شومرون	6170	1000	مدني	1987م
3	معالم شومرون	549	408	مدني	1980م
4	ألفي منشة	5433	3612	ديني/علماني	1981م
5	جينات شومرون	5300	1000	علماني ومدني	1981م
6	أورانيت	5978	2080	مدني	1983م
7	عمانوئيل	2585	520	متدينين	1983م
8	نيريت	4160	522	مدني	1983م
9	زاماروت	720	332	مدني	1983م
10	شعاري تكفا	3685	1000	مدني	1983م
11	عيتس افرايم	627	180	مدني	1985م
12	تصوفيم/تصوفين	1000	2000	مدني	1989م
13	النبي مناحيم	2000	1016	متدينين	1991م
14	ماتان يرحاف	5570	422	مدني	1991م

إعداد الباحث،2009م.

[1] مكتب محافظة قلقيلية 2009م

نلاحظ من الجدول (37) أن التقسيم الوظيفي للمستوطنات في المحافظة تقسم على النحو التالي:

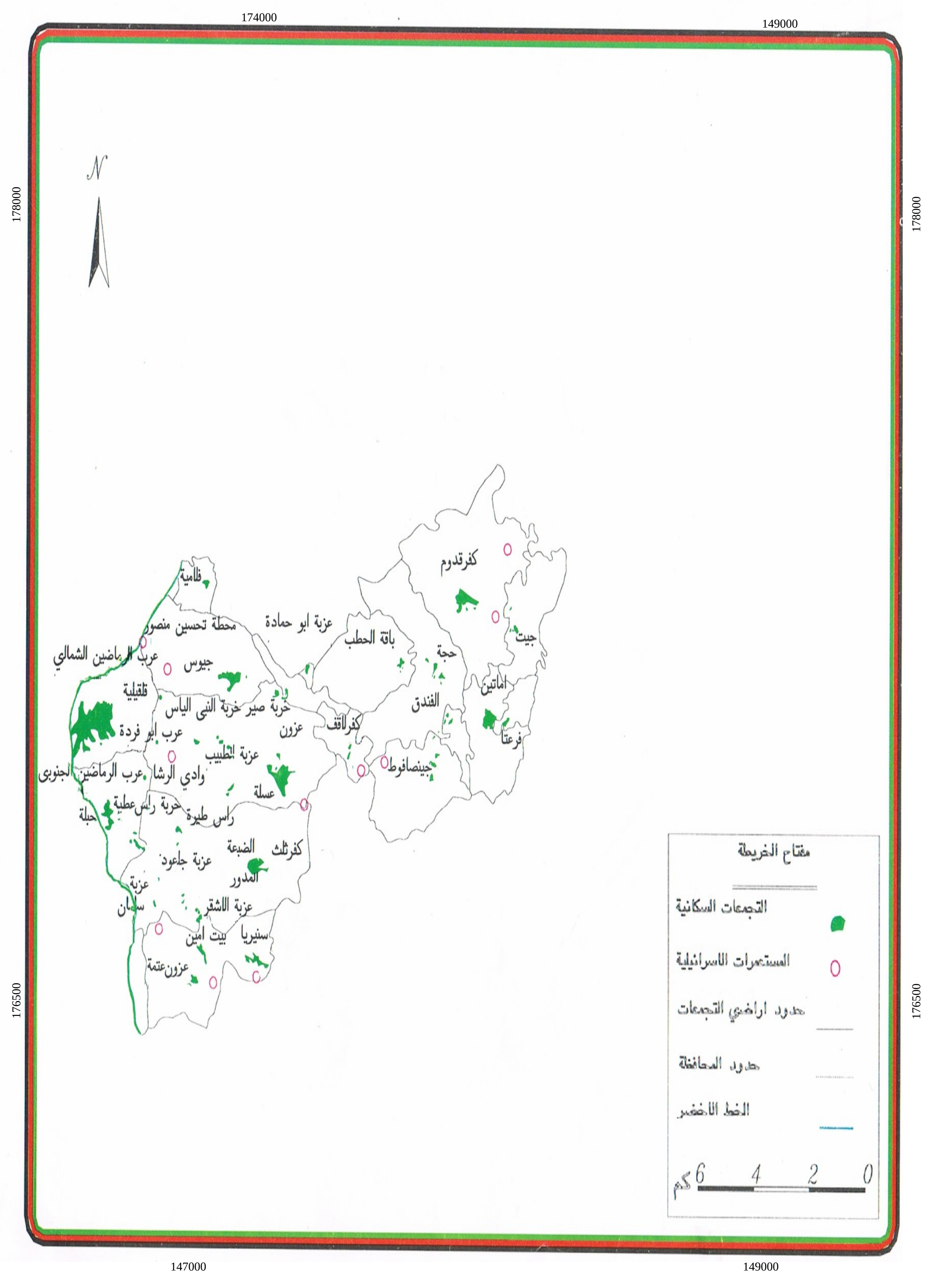
1) 10 مستوطنات أقيمت لأغراض السكن.

2) مستوطنتان علمانيتين.

3) مستوطنتان متدينتين.

كما نلاحظ من الجدول أن الوظيفة السكنية هي الوظيفة الغالبة على مستوطنات المحافظة في عام 2009م، حيث بلغ عدد المستوطنات على أراضي المحافظة 14 مستوطنة مــن أصــل 216 مستوطنة منتشرة في الضفة الغربية، وتشكل هذه المستوطنات ما نسبته 6.5% من اجمالي عدد المستوطنات في الضفة الغربية، في حين تبلغ المساحة المبنية لهذه المستوطنات 15.2 كم^2 وتشكل هذه المساحة ما نسبته 9.2% من أجمالي المساحة المبينة لعــام 2009م، بينمــا بلغــت مساحة محافظة قلقيلية حوالي 166 كم^2، حيث تبين الخريطة (17) توزيع المســتوطنات فــي المحافظة.

خريطة رقم (17) توزيع المستوطنات في محافظة قلقيلية



المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني محافظة قلقيلية 2007م

اثر المستوطنات على النظام البيئي في محافظة قلقيلية:

النظام البيئي: هو التفاعل ما بين الكائنات العضوية نباتية أو حيوانية ومن مواد غير عضـــوية داخل بيئة ما[1]، ومفهوم تلوث البيئة: هو كل ما يؤدى بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بكفاءة العملية الإنتاجية نتيجة للتأثير السلبي والضار على سلامة الوظائف المختلفة لكل الكائنات الحية على الأرض سواء النبات والحيوان والماء[2].فاختلال التوازن بين عناصر كل نظام بيئي من النظم المختلفة يزيد من المشاكل البيئية التي سيصبح الإنســـان معهـــا غيـــر قـــادر علـــى معالجتها[3].

الاستيطان وأثره على البيئة :

يقوم المستوطنون بضخ ملايين الأمتار المكعبة من المياه العادمـــة باتجـــاه القـــرى الفلســـطينية والمزارع والحقول التابعة لها ما يؤدي إلى انتشار الأوبئة والحشرات والروائح الكريهـــة فـــي مناطق متفرقة وواسعة من أراضي الضفة الغربية عامة وأراضي محافظة قلقيلية خاصـــة أمـــا المياه العادمة التي يضخ المستوطنون فإنها تؤدي إلى نوعين من التلوث:

1. تلوث الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة والتي تبلغ مساحتها 1300 دونم وتلوث يلحـــق الأذى بالمناطق المخصصة للري، كما أن جريان هذه المياه العادمة في الوديان يؤدي إلى جرف التربة وإحداث المكاره الصحية بسبب تجمعها وعن طريق الروائح الكريهـــة وفيضـــان الميـــاه العادمة على أراضي المزارعين مما يجبر المزارعين على ترك مزارعهم كما أن تجمـــع هـــذه المياه العادمة يؤدي إلى انتشار الحشرات الضارة والناقلة للأمراض[4].

فخلال فصل الشتاء الماضي أقدم المستوطنون من مستعمرة معاليه شمرون مســـتغلين هطـــول الأمطار وجريان الأودية على ضخ كميات كبيرة من مياه المجاري عبر العبارات المقامة علـــى الجدار باتجاه أراضي البلدة الجنوبية مما أدى ذلك إلى تلويث نحو 300 دونماً مـــن الأراضـــي

---

[1] العودات باصهى **التلوث وحماية البيئة** 1985م، دار العلم للملايين، بيروت، ص6.

[2] سيد أحمد وآخرون **البيئة والمجتمع** 1989م، ص207.

[3] ذياب الحفيظ **البيئة حمايتها تلوثا مخاطرها** 2000م،دار صفاء للنشر والتوزيع، ص35

[4] وزارة الصحة مديرية قلقيلية قسم البيئة ،2009م.

الزراعية المشجرة بالزيتون المثمر ومن ثم القضاء على ثمار تلك الأشجار بشكل كامل ويتخوف الأهالي من امتداد مياه المجاري (العادمة) وصولاً إلى بئر عزون الجنوبي[1].

2. تلوث يلحق الأذى في خزانات المياه الجوفية نتيجة اختراق المياه العادمة للأرض حيث يؤدي هذا الاختراق إلى تخريب المياه الجوفية على المدى البعيد مما يؤدي إلى تسمم المياه نتيجة هذا التلوث.

وفي مقابلة مع رئيس بلدية حبلة قال أن الفحوصات المخبرية التي أجريت على مياه آبار حبلة تبين بأن نسبة النيرات مرتفعة وارجع السبب في ذلك إلى المياه العادمة المتدفقة من المستعمرات المحيطة بالبلدة[2].

أولاً: التلوث الناتج عن تدفق مياه المجاري من المستعمرات:

1. مستوطنة عمانوئيل:

حيث تنساب مياه الصرف الصحي إلى واد قانا المحمية الصيفية الفلسطينية إلى محطة تجميع وتنقية المياه العادمة والتي تسمى قانا لإعادة استعمالها زراعياً من قبل المستوطنات، أما المخلفات فيتم ضخها في الوادي مشكلة مكرهة صحية ضخمة وهناك روائح وغازات منبعثة من المصانع حيث أدت إلى تشكيل طبقة كيماوية على مساحة واسعة من المزروعات في المنطقة.

2. المنطقة الصناعية (قرنيه شومرون):

تؤثر على البيئة الفلسطينية بشكل كبير من خلال سكب المياه العادمة إلى الأودية لتصل بلدة كفر صور مروراً بأراضي كفر لاقف وباقة الحطب وأراضي بلدة كور كما يؤدي إلى انتشار وانبعاث الروائح الكريهة مما يشكل طبقة هوائية عازلة فوق المنطقة[3].

---

[1] مقابلة مع رئيس بلدية عزون،2009م.

[2] مقابلة مع رئيس بلدية حبلة،2009م.

[3] مكتب محافظة قلقيلية، 2009م.

3. مستوطنة تصوفيم أو تصوفين:

انتشار وحدة تجميع المياه العادمة بينها وبين مستوطنة تسور يغنيال التي أقيمت بعد 1993م في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق(إسحاق شامير) على طرف الخط الأخضر شمال قلقيلية وضخ المياه إلى البركة داخل أراضي مدينة قلقيلية الشمالية وذلك تحضيراً لضخها إلى البركة الواقعة في كيبوتس ايال والبركة الأخرى شمال بلدة الطيرة المثلث والمخلفات العادمة داخل الواد شمال قلقيلية مكوناً المكرهة الصحية والذباب متلفاً المزروعات في أجزائها الشمالية[1].

4. مستوطنة شعاري تكفا:

إتلاف المزروعات من الحمضيات والخضراوات وانتشار الحشرات نتيجة انسياب مياهها العادمة على الوادي قرب عزبة سلمان والذي يمر من بلدة حبلة مشكلاً تلوث للمياه الجوفية في المنطقة التي يوجد فيها ثلاث آبار ارتوازية[2].

5. مستوطنة قدوميم:

قامت قوات الاحتلال بتحويل كسارة أبو شوشة إلى مكب للنفايات يتم احضار النفايات من نتانيا هرتسيليا كفار سابا وتجميعها على أراضي كفر قدوم[3].

ثانياً: مخلفات النفايات الصلبة:

يمكن تعريف المخلفات الصلبة على أنها مخلفات تشكل خطراً على الصحة للبشر كما أنها تشكل خطراً على الأراضي الزراعية والمياه الجوفية وتتميز بصلابة معينة ومتفاوتة وتتكون من المواد العضوية والكرتون والزجاج والمعادن ومواد خطرة.

كما أظهرت التحاليل التي أجرتها وزارة شؤون البيئة وجود 17 مادة كيميائية موجودة في المكب من ضمنها مواد محرمة دولياً تؤثر بشكل مباشر على الغطاء النباتي والثروة الحيوانية

(1) السلطة الوطنية الفلسطينية دائرة مخابرات قلقيلية ملف المستوطنات،2009م.

(2) مقابلة شخصية مع عضو مجلس القرية. مجلس عزبة سلمان،2009م.

(3) حمد مراعبة لجنة مقاومة الجدار،2008م،ص19.

في المنطقة بالإضافة إلى أنها تؤثر مستقبلاً على المياه الجوفية ومن بين هــذه المــواد الســامة الإستبس وفكتين بيروكسين بوتاسيوم عضوي فتاليت مينوليت.

كما أن وجود هذا المكب أدى إلى الانتشار الواسع للكلاب الضالة والخنازير البرية والتي مــن شأنها إتلاف المزروعات وبث الرعب والخوف في نفوس الأهالي في القرى المجاورة[1].

ولا تقل مخلفات المستعمرات الصلبة في خطورتها عن المياه العادمة فهي تشكل عبئاً بيئياً على الأراضي الزراعية والغير زراعية فهذا الجسم الاستيطاني الطفيلي يلقى بكل مخلفاته (القــذرة) فوق كاهل الأرض الفلسطينية إن وجود أكثر من منطقة صناعية ملحقة بمستوطنات يجعلهــا من أكبر تجمع للنفايات الصلبة الخطرة التي تنتج من مخلفات المصانع ومعظمها مــن مصــانع البلاستيك وصناعة الأقمشة وصباغتها ومصانع طلاء المعادن ومصانع الأسلحة وغيرها التــي تلقي مخلفاتها في أراضي محافظة قلقيلية إن هذه المخلفات تلقى في مكب النفايات بــين بلــدتي عزون وجيوس[2].

1) مكب جيوس:

أقيم مكب النفايات عام 1980م على مساحة 20 دونم مملوكة للمواطن جمال عبد النبي من قرية جيوس في الجهة الجنوبية الشرقية للقرية وتحديداً على حوض رقم 2 بمحاذاة طريق طولكرم / قلقيلية الرئيسي وبدأت عملية إلقاء النفايات في المكب بشكل رسمي عام 1989م وذلك بإلقاء كم هائل من المخلفات الصناعية الكيميائية من المصانع الإسرائيلية المقامة داخل الخــط الأخضــر ومن المستعمرات الإسرائيلية القريبة في وادي قانا في هذا المكب.

وكانت هذه المخلفات عبارة عن مواد سامة مسرطنة ومشعة ارتأت حكومة الاحتلال الــتخلص منها عن طريق تصديرها إلى خارج الخط الأخضر تحديداً إلى تلك المنطقة[3].

ومع ارتفاع وتيرة تجمع النفايات السامة في تلك المنطقة وتزايد آثارها الســلبية علــى الســكان والبيئة تقدمت السلطات المحلية الفلسطينية في قرى عزون وجيوس وصير في بداية التســعينات

---

[1] دراسة غير منشورة،خالد أبودية،2006م، الاستيطان في قلقيلية،، ص5.

[2] مقابلة شخصية مع رئيس بلدية جيوس/2009م .

[3] مكتب محافظة قلقيلية ،2009م.

من القرن الماضي بشكاوي إلى ما تسمى الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية ضد هذا المكب إلا أن سلطات الاحتلال لم تستجب لذلك بحجة أن مكب النفايات يقع على بعد 2 كم عــن المخطط الهيكلي لقرية جيوسٍ. و 1.5كم عن المخطط الهيكلي لبلدة عزون[1].

2) مكب بلدية قلقيلية:

ويقع جنوب شرقي المدينة في المنطقة التي تعد الاخصب زراعيا ومساحةً والمنطقة التي تعتبــر المتنفس الأفقي للمدينة في حال التوسع العمراني للمدينة وحسب بلدية قلقيلية فانه يعتبــر مكبــاً مؤقتاً وليس دائما ولكنه إن بقي ستنعكس أثاره السلبية على البيئة والإنسان مما يشكل اخطر من مكب جيوس المذكور أعلاه، علماً بان العمر الزمني لهذا المكب هو عدة سنوات ليس أكثر[2].

3) مكب نفايات مجلس الخدمات المشترك الأول:

ويوجد له عدة مكبات وهي:

أ) مكب قرب بلدة فرعتا: شرق المجلس وتخدم عدة مجالس وأيضاً يقع بالقرب مــن المنــازل والمزارع.

ب) مكب قرب بلدة حجة غرباً بالقرب من بلدة كفر لاقف وهو أيضا يضر بأراضـــي القــرى المحيطة المزروعة بالزيتون وكذلك يؤثر على بلدتي كفر زيباد وكفر عبوش.

4) مكب المجلس المشترك الأوسط: ويقع في الوادي بين بلدتي كفر ثلث وسنيريا.

5) مكب المجلس المشترك الغربي: ويقع جنوب المجلس على أراضي المدور وسط الأراضـــي والمزارع[3].

رغم إن هذه المكبات أخذت الصبغة القانونية المؤقتة وذلك بهدف منع إن تصبح كل بلدة ومدينة عبارة عن مكبات عشوائيا متناثرة في الإحياء والحواري ورغم ذلك فقد ظهرت مكبات عشوائيا

---

[1] السلطة الوطنية. دائرة مخابرات قلقيلية،2009م.

[2] السلطة الوطنية. دائرة مخابرات قلقيلية،2009م.

[3] قسم الصحة العامة،مديرية صحة قلقيلية،2009م.

في الجبال والأودية بحجة استصلاح الأرض لزراعتها، وقد انتشرت هذه الظاهرة بعد أقامت سلطات الاحتلال لجدار الفصل العنصري.

إن هذه المكبات عبارة عن جلب المخلفات (الأبنية وأرصفة الشوارع والمصانع والمخلفات الزراعية) الإسرائيلية مقابل مبلغ زهيد من المال يحصل عليه صاحب الأرض المستهدفة وبعد تسوية الأرض تصبح بنفس المستوى يتم تغطيتها بطبقة من التربة الحمراء المجهولة المصدر بسمك يصل إلى 0.5متر.

وبنفس الوقت لا تتم مراعاة الحضانة البيئية والمعالجات اللازمة لتقليل أضرار مخاطر هذه المخلفات[1].

6) مكب المنطقة الجنوبية: خاصة القرى المعزولة خلف الجدار حيث تنتشر بشكل كبير وواسع لسهولة إحضار السيارات والمخلفات الإسرائيلية وبعيدا عن أعين الأجهزة الرسمية للسلطة الفلسطينية (الضبعة، راس طيرة، واد أرشا).

7) مكب المنطقة الشرقية: وتتركز في :

أ) موقع عزون الجهة الشمالية الغربية.

ب) موقع كفر لاقف الجهة الشرقية للبلدة.

كما يوجد مكب نفايات مركزي تم استخدامه قرب مستوطنة قدوميم على حساب أراضي دير شرف في موقع كسارة أبو شوشة القديم، حيث يتم جلب النفايات من بلدية نتانيا لردم الحفرة التي خلفتها الكسارة[2].

مشاكل مكب النفايات:

أ- **تلوث المنظر العام:** توصي الكثير من الدراسات بإبعاد مكب النفايات الصلبة عن المناطق السكنية لمسافة لا تقل عن 13 كم كحد أقصى و7 كم كحد أدنى، حيث يبعد مكب جيوس عن

---

[1] مكتب محافظ قلقيلية،2009م.

[2] مديرية صحة قلقيلية، قسم الصحة العامة،2009م.

البلدة حولي 450 متر، وعن بلدة عزون 1200م ويبعد مكب بلدية قلقيلية عن المدينة حوالي 300م، وتعد إدارة النفايات الصلبة السليمة من أهم الخطوات اللازمة لمنع حدوث التلوث البيئي بكافة أشكاله وخاصة المنظر العام ولم تكن هناك أي خطوات عملية لمنع ذلك كان من الطبيعي حدوث تلوث خطير لها، إذ إن تطاير المواد من مختلف الإحجام فوق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية أدى إلى التلوث في المنظر العام لمنطقة المكب.

ب -**تلوث تربة منطقة المكب:** يسهم مكب النفايات في إحداث تلوث كبير للتربة المجاورة للمكب، سواء كان تلوث فيزيائي كمكونات النفايات الغير قابلة للتحلل التي تعمل على إغلاق مسامات التربة ومن ثم تقلل قدرتها على النفاذية مما يؤدي إلى تغيير في خصائص التربة وتدهور بنائها، أو ما كان على نطاق تراكم المعادن بشتى أنواعها وخصائصها في التربة ومن ثم تغير خصائص تركيبها المعدني.

ج - **تلوث المياه الجوفية والسطحية:** إن أي مكب نفايات له أثار سلبية على المياه الجوفية والسطحية حيث انه لا يوجد طبقة عازلة تحيط به من الأسفل من اجل منع تسرب العصارة إلى المياه الجوفية ولهذا هناك تأثير على المياه بشكل عام وخاصة في فصل الشتاء حيث تسقط الإمطار فتجري مياه الوديان ووجود المخلفات يؤدي إلى تلوثها[1].

حيث أظهرت نتائج الفحوصات التي أجرتها بلدية قلقيلية أن نسبة النيترات في المياه الجوفية مرتفعة بسبب المياه العادمة التي تسببها المستعمرات.

اثر ملوثات الاستيطان على البيئة الطبيعية (النبات الطبيعي والحيوان):

شكل الاستيطان ضرراً فادحاً للاستيطان اليهودي في المنطقة. كما أن بناء المستوطنات الزراعية ساهم تدريجياً في حرمان السكان الفلسطينيين في المحافظة من الانتفاع بالتربة الغنية وآبار المياه.

أدى التوسع الاستيطاني في المنطقة إلى قضاء الجرافات الإسرائيلية على الغابات والأحراش مثل تدمير غابة القفاف في منطقة عزون مساحتها 120دونم أقيمت على كامل مساحتها مستوطن. وتم تدمير غابة كفر لاقف الطبيعية التي يبلغ مساحتها 2300دونم وأقيمت مستوطنتين مكانها.

---

[1] قسم الصحة بلدية قلقيلية، 2009م.

كما دمرت غابة وأحراش وادي كانا ومساحتها 11095دونم وأقيمت مكانها مستوطنتي عمانوئيل وياكير على 4000دونم منها[1].

ومن مظاهر الاعتداءات على الأراضي الزراعية قيام المستوطنين بإحراق أشجار الزيتون في كفر لاقف وجينصافوط حيث ذكر أحد المزارعين في هذه البلدة في مقابلة شخصية أن المستوطنين اقتلعوا وأحرقوا له 70شجرة زيتون[2] وفي مقابلة أخرى مع مزارع من قرية عزون أكد أن المستوطنين قاموا برش أشجار الزيتون بمبيدات كيميائية مما تسبب في موتها كلياً كما يقوم المستوطنين بالتعمد بإحراق محاصيل القمح والشعير في موسم الحصاد[3]

جدول (38)

القرى المتأثرة والمتضررة بالمكب على الأقل

القرية	عدد السكان	مساحة الأراضي
عزون	9349	9139
جيوس	3742	13044
صير	866	3049
المجموع	**13957**	**25232**

المصدر: مكتب محافظة قلقيلية، 2009م.

كما أجرت بلدية عزون عام 2001م والتعاون مع وزارة الصحة وجامعة النجاح الوطنية تحليلاً للمياه الجوفية الموجودة في بئر عزون الشمالي(60كوب/ساعة)والذي يبعد مسافة 2500م عن مكب النفايات، تبين فيه ارتفاع نسبة الرصاص في المياه مع العلم أن تلك المادة هي مادة مسرطنة وتساعد على نشوء خلايا سرطانية في الجسم(mg/kg h20670)وهذا التلوث ناتج عن إلقاء هذه المواد في مكب النفايات الصلبة قرب هذا البئر[4].

---

[1] مكتب محافظة قلقيلية،2009م.

[2] مقابلة شخصية مع أحد المزارعين في بلدة جينصافوط،2009م.

[3] مقابلة شخصية مع أحد المزارعين في بلدة عزون،2009م.

[4] سلطة المياه الفلسطينية، رام الله،2009م.

قامت وزارة شؤون البيئة الفلسطينية عام 2004م على دراسة واقع مكب النفايات في المنطقة حيث تبين أن الملوثات المتخمرة الموجودة في المكب أدت إلى تلوث المنطقة بشكل كامل وهذا يعني زيادة الإصابة بالأمراض من ضمنها شلل العضلات واضطراب الرؤيا وارتفاع ضغط الدم والأمراض الجلدية بسبب انتشار الحشرات بكثرة في المنطقة ومن بين الأمراض الأخرى التي يعاني منها سكان القرى الحساسية في قصبات التنفس التي تسبب على المدى البعيد سرطان الرئة بالإضافة إلى قرحة المعدة وفقر الدم بسبب ارتفاع نسبة الكالسيوم في الماء[1].

اثر الاستيطان على استهلاك المياه الجوفية:

تؤثر المستوطنات التي أقامتها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية تأثيراً مباشراً على مصادر المياه والأحواض الجوفية في الضفة الغربية فحالات الاستنزاف القصوى التي تتعرض لها المواد المائية من قبل هذه المستوطنات الآن تأثيرها السلبي يهدد مستقبل المياه في الضفة[2].

تقلل إقامة المستوطنات من مساحة منطقة التغذية للأحواض الجوفية بسبب ازدياد الرقعة الحضرية عليها مما يؤدي إلى انخفاض نسبة المياه المتجددة التي تصل هذه الأحواض سنوياً.

تلوث مياه الحوضين الغربي والشمالي الشرقي بسبب المياه العادمة القادمة من المستوطنات وخاصة الصناعية منها والتي تجري في طريق جريان المياه الجوفية في باطن الأرض.

سرقة المياه الفلسطينية عن طريق حفر الآبار في المستوطنات حيث تقدر عدد الآبار المحفورة في الضفة الغربية حوالي خمسٌ وخمسون بئراً.

رفضت سلطات الاحتلال السماح للبلديات بحفر الآبار إلا في حال تزويد المستوطنات القريبة بالمياه أو أن تربط شبكات البلديات بالشبكات الإسرائيلية مما أدى إلى جفاف الآبار

---

[1] وزارة البيئة الفلسطينية، رام الله، 2009م.

[2] دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية منظمة التحرير الفلسطينية ،2008م.

العربية المتواجدة وذلك كون المعدات التي تستخدمها المستوطنات قوية للغاية بحيث تصل إلــى عمق 500م مقارنة مع المعدات الفلسطينية الأمر الذي أدى إلى جفاف 50بئراً في الفترة الواقعة 1967م إلى 1980م فقط.

يقع 70% من المستوطنات على حوض الخزان الشرقي في الضــفة بينمــا 45% مــن مجموع المستوطنات تقع على مناطق حساسة جداً بالنسبة لمناطق التغذية[1]. نلاحظ من الجدول رقم (39) إن نصيب الفرد من المياه في الجانب الإسرائيلي بلغ 101م^3، أمــا نصــيب الفــرد الفلسطيني فقد بلغ 30 م^3، أي ما نسبته 29.8% من إجمالي استهلاك الإســرائيلي، كمــا يبــين الجدول نصيب الفرد من الأراضي المزروعة في الجانب الإسرائيلي بلغ 350دونم بينما بلغ في الجانب الفلسطيني 68دونم.

جدول (39)

حجم استهلاك الفرد الفلسطيني من المياه حسب القطاعات المختلفة مقارنة بنظيره الإسرائيلي

	الجانب الإسرائيلي	**الجانب الفلسطيني**
حجم الاستهلاك البشري من المياه	571	91
نصيب الفرد من المياه	101	30
حجم الاستهلاك للقطاع الزراعي.	1252	171
الأراضي المزروعة بالدونمات /	2000000	211000
نصيب الفرد من الأراضي المزروعة	350	68
حجم الاستهلاك للقطاع الصناعي م^3	136	5
إجمالي نصيب الفرد	344	93

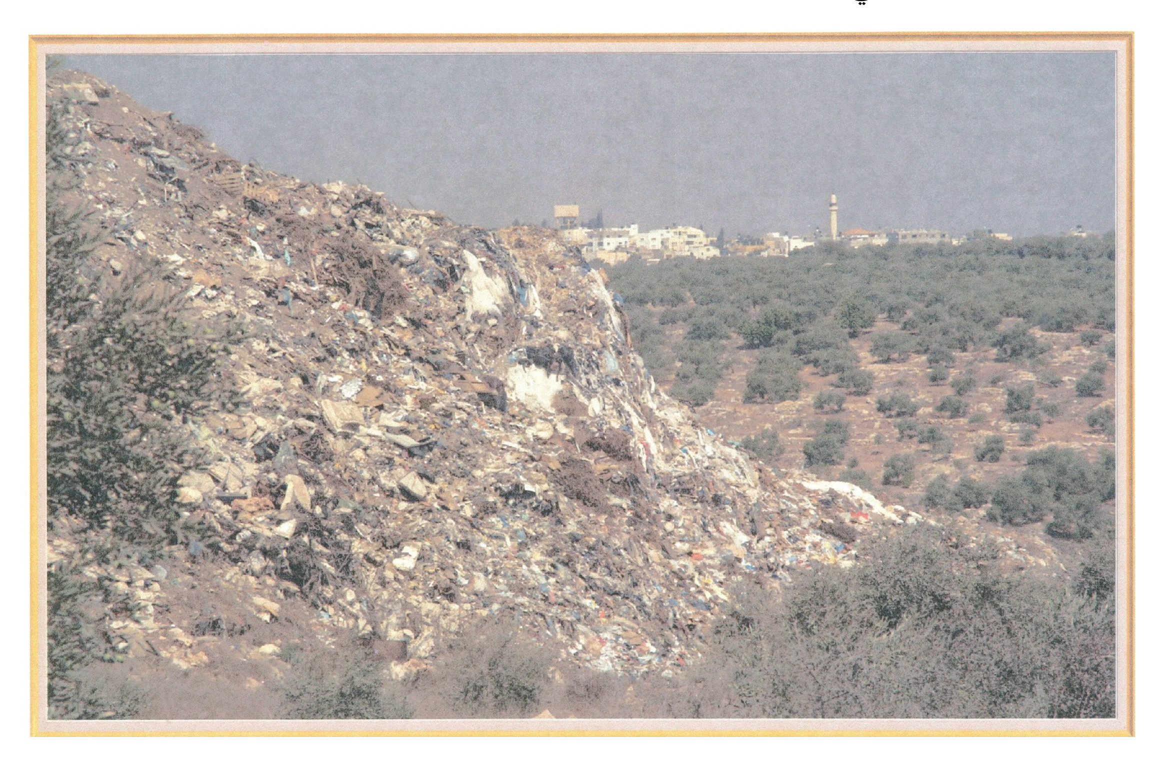
المصدر: مكتب محافظة قلقيلية،2009م.

أما عن استهلاك المستوطنات من المياه في محافظة قلقيلية فتقدر بحــوالي 12.4 مليــون متــر مكعب سنوياً أي بنسبة 7.1% من أجمالي استهلاك المستوطنات العام، أما التجمعات الفلسطينية

---

(1) منشورات مؤتمر فلسطيني للاستثمار 2008م

فهي تستهلك حوالي 21.5 مليون متر مكعب تمثل 8.9% من أجمالي استهلاك التجمعات الفلسطينية، ولو افترضنا أن استهلاك المستوطن الواحد من المياه هو نفس استهلاك الفرد الفلسطيني فانه يجب أن لا يتعدى استهلاك هذه المستوطنات من المياه 2.8 متر مكعب سنوياً، أي أن هناك حوالي 9.8 مليون متر مكعب زيادة في استهلاك المستوطنات سنوياً عن مثيلاتها من التجمعات العربية في المحافظة[1].



المصدر: تصوير الباحث،2009م.

صورة (5) منظر عام لمكب نفايات جيوس

المستوطنات التي تحاصر مدينة قلقيلية:

تعاني محافظة قلقيلية من نهب مستمر لأراضيها من قبل المستعمرات الإسرائيلية والحواجز العسكرية والطرق الالتفافية وأخيرا من جدار الفصل العنصري.

---

[1] إحسان شريف محمد، **المياه وأثرها في توجيه الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية من 1967م إلى 2002م** جامعة النجاح، نابلس، ص196.

إن هذه المدينة مستهدفة من قبل إسرائيل لأنها من المدن الفلسطينية الحدودية المتاخمة للخط الأخضر الذي يفصل بين حدود عام 1967م و 1948م . وتشرف مدينة قلقيلية على المدن الإسرائيلية الواقعة في مناطق 1948م.

وتعتبرها القيادة الإسرائيلية كالخنجر في خاصرة إسرائيل وقد لجأت إسرائيل إلى إنشاء طوق استيطاني حول مدينة قلقيلية صادرت من أجله مساحات واسعة من الأراضي وشق الشوارع الاستيطانية التي توصل بين هذه المستوطنات وبين داخل الخط الأخضر على حساب الأراضي الزراعية لها. وقطعت الطريق أمام أي توسع أفقي لها مستقبلاً[1].

وتشير الدراسات إلى أنه في السنوات الأولى للاحتلال صادرت ما يقارب 30 ألف دونماً وهي أفضل الأراضي السهلية والخصبة وأكملت إسرائيل على أراضي المواطنين الجبلية من الجنوب والشمال والشرق بشق الطرق الالتفافية والتي هي عملية التفاف من أجل سرقة الأرض لإقامة المستوطنات وتوسيعها.

كما تم استهداف المدينة بالاستيطان والمصادرات العسكرية لأراضي سكان المدينة خاصة تطبيق خطة شارون التي وضعها في الثمانينات من القرن الماضي حين كان وزيراً للبنى التحتية والتي تسمى (خارطة النجوم) والتي تم إحاطة المدينة بالمستوطنات من كافة الجهات والطرق[2].

الآثار البيئية لوجود المستوطنات بين الأراضي الفلسطينية:

1) تناقص الأراضي الزراعية بسبب الشوارع الاستيطانية:

سعت قوات الاحتلال منذ البداية على خلق وضع يضمن اتصال المستوطنات بعضها ببعض ككتلة واحدة وذلك من خلال شبكة ضخمة من الطرق الاستيطانية التي أنشأت لهذا الغرض على حساب أراضي الفلسطينيين وتواصلهم وفي محافظة قلقيلية شقت قوات الاحتلال شبكة من

---

[1] مديرية زراعة قلقيلية، 2009م.

[2] مكتب محافظة قلقيلية ، 2009.

الطرق الالتفافية خلال سنوات الانتفاضة الأولى التهمت المزيد من أراضي المحافظة وقطعت التواصل بين القرى الفلسطينية تقطع شبكة الطرق الاستيطانية قرى المحافظة بشكل عرضي لإحكام السيطرة على مداخل التجمعات الفلسطينية من جهة وتسهيل حركة المستوطنين من الضفة إلى حدود الخط الأخضر وعزل القرى الفلسطينية عن بعضها من جهة أخرى وقد أدت هذه الشبكة من الطرق إلى تهديد البيئة بسبب الأدخنة المنبعثة من السيارات الإسرائيلية ومن ابرز الشوارع التي تم إنشاءها: -

*طريق الفيه منشة الواقع بين قلقيلية و حبلة.

*طريق تصوفين الواقع شمال شرق مدينة قلقيلية.

*طريق التفافي شارع نابلس شمال بلدة عزون وعزبة الطبيب مما أدى إلى إغلاق المدخل الشرقي لقرية عزون وتحويله لمستوطنة معاليه شمرون المقامة على أراضي القرية أصلا.

وبعد اتفاقية أوسلو جرفت آليات الاحتلال ما يقارب 150 متراً على طول الخط الساحلي لمدينة قلقيلية وذلك بحجة إقامة حزام امني لمنع ما أسموه التسلل إلى الأراضي المحتلة عام 1948م هذا بالإضافة إلى حزام أخر أقيم بين مستوطنة متان وجنوب قرية حبلة لنفس الهدف[1].

ولا يقتصر تأثير الاستيطان الإسرائيلي على زعزعة الاستقرار السياسي والأمن للمناطق التي تشملها حركة الاستيطان بل تمتد أثار الاستيطان المدمرة لتشمل التوازن الاجتماعي والاقتصادي و البيئي القائم في المجتمع الفلسطيني والأراضي الفلسطينية من حيث إعاقتها لتنمية المجتمع الفلسطيني وتقطيع أوصاله وسلبها لمصادرة الطبيعة وتلويث بيئته إضافة لكونها أداة للسيطرة على هذا المجتمع وتدميره واستخدام تلك المستوطنات كقواعد انطلاق للجيش الإسرائيلي في حربه المستمرة ضد الشعب الفلسطيني[2].

---

[1] الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري والاستيطان، 2008م، ص4.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008م، **المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية**، التقرير الإحصائي السنوي 2007م، رام الله، فلسطين.

2) المستوطنات والآثار الأمنية السلبية : -

إن قرب مدينة قلقيلية من الخط الساحلي قد أجج أطماع الاحتلال بأراضي المدينة وموقعها الاستراتيجي من الناحية الأمنية حيث أن المسافة بين مركز المحافظة قلقيلية وساحل البحر المتوسط لا تتجاوز 15كم واقل من 5 كم عن مدينة نتانيا الإسرائيلية.

ومن الناحية الفلسطينية فان الاستيطان يشكل ضررا امنيا فادحا في مصالح الشعب الفلسطيني وهذا الضرر كان له أثاره السلبية التالية[1].

(1) أدى الحضور الاستيطاني إلى حالة احتكاك دائم بين المواطنين الفلسطينيين وبين مسلحين مستوطنين وكثيرا ما وقعت الصدامات التي أحدثت الكوارث المضرة بالمصالح الأمنية للشعب الفلسطيني وسجل هذه الأحداث حافلة بالشواهد ابتداء من تشكيل عصابات الاستيطان ومحاولتهم تسميم المياه التي تغذي مدينة قلقيلية في الانتفاضة الأولى 1989م كما قام المستوطنين في نفس العام بتدمير شبكة الكهرباء التي تغذي مدينة قلقيلية .

(2) كانت المستوطنات المحيطة بمنطقة قلقيلية مقراً لضعفاء النفوس من أبناء المنطقة وبتحريض من هيئات استيطانية منظمة إلى بيع أراضيهم و إسقاطهم لأهداف تجسسية[2].

(3) يعتبر موقع محافظة قلقيلية الجغرافي موقعا متميزاً، حيث إنه يشرف على مدن الساحل الفلسطيني وهو من الناحية العسكرية موقع مهم حيث كان في عهد الإدارة الأردنية نقطة دفاع عن الضفة الغربية حيث أن السلطات الأردنية كان لها نقطة عسكرية في منطقة صوفين وكان يوجد هناك مدفع بقي حتى دخول السلطة الوطنية إلى مدينة قلقيلية حيث قامت السلطات الاحتلال الإسرائيلية بسحب هذا المدفع معها[3].

---

[1] الحملة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان،ص3،2008م.

[2] السلطة الوطنية الفلسطينية، المخابرات العامة، دائرة مخابرات قلقيلية، ملف المستوطنات في محافظة قلقيلية،2009م.

[3] مقابلة شخصية مع ضابط متقاعد من الجيش الأردني، 2009م

(4) لم تنحصر الاعتداءات على المواطنين بل لحق الأرض والمزروعات الفلسطينية حيث إن حوادث إحراق المحاصيل الزراعية الفلسطينية على يد المستوطنين كان شاهداً فاضحاً على مدى الضرر الأمني بالمصالح الفلسطينية كما في إحراق محصول القمح في موسم الحصاد تعود ملكيته إلى المزارع نمر إدريس الشنطي عام 1985م كما قامت مجموعة من المستوطنين برش بعض المبيدات على أشجار الزيتون الواقعة بالقرب من مستعمرة ألفيه منشة.

(5) يقوم المستوطنون بضخ ملايين الأمتار المكعبة من المياه العادمة باتجاه المزارع وأراضي المدينة مما يسبب تلف المزروعات وتلوث التربة وإحداث إضرار في المنتجات الزراعية كما يقوم المستوطنون بدفن مئات آلاف الأطنان من النفايات الصلبة والنفايات الخطرة في مكب النفايات القريب من مدينة قلقيلية حيث يعرض حياة الفلسطينيين للخطر من هذه النفايات الخطرة التي تعد المسبب الرئيسي للإمراض السرطانية التي اكتشف حالات منها عند بعض المواطنين الفلسطينيين في المدينة[1].

(6) إن الوجود الاستيطاني يحتل عادةً قمم الجبال في منطقة قلقيلية وغيرها من مناطق الضفة الغربية حيث يطل في غالبيته على التجمعات الفلسطينية مما يسهل السيطرة على هذه التجمعات من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية في حالة العمليات العسكرية[2].

منطقة الرصد للمستوطنات:

قصر موشي زوهر : - أقيم على التل العسكرية المسمى تلة القرنين والتي كانت موقعا للمدفعية الأردنية وهذه التله التي شهدت أشرس المعارك دفاعاً عن مدينة قلقيلية خلال حرب 1948م مشكله مثلثاً استراتيجياً مع المدفعية المتواجدة في كفر قاسم وصوفين في قلقيلية.

---

[1] وزارة الصحة، مديرية صحة قلقيلية، قسم البيئة، 2009م.

[2] المخابرات العامة، دائرة مخابرات قلقيلية،2009م.

وتبلغ مساحة هذا الجبل 230 دونم والجبل جميعه محاط بالألغام ويمكن الوصول إليه فقط من الجهة الشرقية وتم تجهيزه بالمعدات الأمنية العسكرية المتطورة وإحاطته بالسياج اللازم لحمايته[1].

مواقع الرصد العسكري للمستوطنات:

مستوطنة تسوفيم:

تقع على تلة ترتفع 200 متر عن سطح البحر ويربطها بإسرائيل طريقان:

أ- شارع 550 يربطها بغرب كفار سابا ويرتبط بشارع رقم 6 السريع.

ب- يمر جنوب المتوطنة شرق مدينة قلقيلية والذي يلتقي بشارع رقم 55 ومن غربا إلى إسرائيل مشتركا مع المستوطنات الشرقية ونابلس للدخول إلى إسرائيل

ومن ابرز معالمها انه يوجد فيها معسكر للجيش مركزي يخضع لما يسمى منطقة قيادة قلقيلية العسكرية الإسرائيلية (وحدات حرس الحدود وجيش نظامي)[2].

إن الحديث عن الآثار السلبية التي تركها الاستيطان والمستوطنات وخلفها وجوده على الأراضي الفلسطينية وخصوصا (محافظة قلقيلية) من الصعب حصره في سبب أو عدة أسباب يحتاج هذا الباب إلى بحث ودراسة تفصيلية ترصد هذه الآثار التي خلفها الاستيطان وبناء على الظروف الصعبة التي تعصف بالأراضي الفلسطينية بسبب الوجود الغير شرعي والغير قانوني للمستوطنات الإسرائيلية وما نتج عنها من اثأر سلبية تمس حياة المواطن الفلسطيني تتكاتف الجهود لفضح ممارسات الاحتلال ولا يتم هذا إلا من خلال جهد وطني شامل لإيجاد قوى ضاغطة على المستوى الدولي للحد من هذه الآثار والإضرار الناتجة من تلك الممارسات .

---

[1] مكتب محافظة قلقيلية، 2009م.

[2] منشورات بلدية جيوس، 2008م.

الفصل السابع

استنزاف الموارد المائية

الفصل السابع

سيطرة إسرائيل على مياه فلسطين عام 1967م:

وبعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام 1967م استكملت إسرائيل سيطرتها على المياه الجوفية والسطحية في الأراضي الفلسطينية وفي حربها عام 1978م و 1982م مع لبنان استكملت سيطرتها على الجزء الأكبر من نهر الليطاني.

لقد كانت مصادر المياه المتوفرة لإسرائيل قبل حرب حزيران تصل إلى مستوى تشغيلي لها. ويتم استغلالها بشكل مكثف نتيجة التزايد السكاني والنمو والهجرة الأمر الذي يرتبط مباشرة بزيادة استهلاك المياه وهو السبب الأول الذي ارتبط مباشرة بالهجوم عام 1967م على الأراضي العربية حيث ظاهرها التهديدات العربية وباطنها الرغبة في السيطرة على مصادر المياه.

إن النظرة الصهيونية للمياه لها منطقها الخاص وللمياه علاقة وثيقة بالزراعة والزراعة مرتبطة بالعقيدة الصهيونية والاستيطان مرتبط بالأمن القومي وهكذا تصبح الدائرة مغلقة وتصبح المياه الخط الأحمر للأمن القومي الإسرائيلي[1].

تشكل المياه الجوفية في المحافظة المصدر الأساسي للمياه حيث تصل نسبة الاستعمال إلى أكثر من 90% من المياه المتوفرة سواء للاستخدام المنزلي أو الاستخدامات الصناعية والزراعية[2].

وهذه المصادر تشمل أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية الآتية وهذه المصادر تشمل أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية:

1) الحوض الغربي: -

- ويشمل الحوض المائي الغربي المنحدرات الجبلية المطلة على المناطق الساحلية لفلسطين التاريخية، وهو يمتد من جبال الخليل جنوبا وحتى جبال المنطقة الوسطى الشمالية. وتبلغ مساحة

---

[1] مكتب محافظة طولكرم،2009م.

[2] أبو قرع، عقل وحيد،1998م، **تلوث المياه و وسائل الحماية**، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين لتطوير مصادر المياه والبيئة، القدس، ص6.

هذا الحوض حوالي 11.398كم مربع، وتوجد فيه طبقتان مائيتان رئيسيتان تقدر سماكتهما مـــا بين 600 - 900 متر وهمـــا: الطبقـــة المائيـــة العليـــا(Turonian Upper cenomanian) والطبقة المائية السفلى (Upper Albian)، وتفصلها طبقة كتيمة من الحور(المـــارل) والتـــي تسمى طبقة يطة (Yatta)، وتقدر كميات التغذية الطبيعية للحوض الغربـــي أكثـــر مـــن (300 مليون / م³) في السنة قبل استغلال مياهها بطريقة مكثفة من قبل إسرائيل بعـــد العـــام 1948م، حيث ارتفع معدل الاستخراج السنوي من هذا الحوض ليصل إلى حـــوالي (400 -570 م / م³) سنويا معظمها من الآبار الإسرائيلية ذات القدرة النوعية العالية جدا (مئات الأمتار المكعبة من المياه في الساعة الواحدة، وبهبوط بسيط في مستوى المياه الجوفية بسبب النفاذية العالية للطبقات المائية في هذا الحوض). وتقع معظم الآبار الإسرائيلية بمحاذاة الخط الأخضـــر الفاصـــل بـــين الضفة الغربية و إسرائيل[1].

2) الحوض الشمالي الشرقي:

يقع الحوض الشمالي الشرقي في مقعر بين الجبال الوسطى للضفة الغربية، ويتوضع فيه طبقتان مائيتان رئيسيتان هما: الطبقة المائية السطحية(Eocene) والطبقة المائية العليـــا(Turonian- Upper Cenomanian) وتفصل بينهما طبقة كتيمة من الحور (المارل)، وتقدر كمية التغذيـــة الطبيعية لهذا الحوض بحوالي (130 مليون / م³) سنويا. وبالاستناد للتقديرات السنوية للأعوام ما بين 1980 -1999، تقدر كمية الاستخراج الكلية للحوض بحوالي (26.21 م / م³) ســـنويا لكلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وتقدر الكمية المستخرجة من قبـــل الجانـــب الفلســـطيني بحوالي (12.72 م / م³) سنويا تستغل لإغراض الزراعة والصـــناعة والشـــرب، فـــي حـــين يستخرج الجانب الإسرائيلي حوالي (13.49 م / م³) سنويا.

بالإجمال يمكن القول إن قدرة الحوضين الشرقي والشمالي الشرقي التخزينية وكميـــات الميـــاه الممكن استخراجها منهما لا تفي بالإغراض المائية الفلسطينية حتى لو أتيحت كافة المياه فيهمـــا للجانب الفلسطيني، والحال بالطبع أكثر سوءا مع استخراج الجانب الإسرائيلي لكميات مياه اكبر

---

[1] سلطة المياه الفلسطينية، رام الله، 2009م.

من التي يستخرجها الجانب الفلسطيني من هذين الحوضين. من هنا يمكن القــول إن الحــوض الغربي هو الاهم لما يتمتع به من مزايا هيدروجيولوجية عالية[1].

1) الحوض الشرقي:

يشمل الحوض الشرقي طبقتان مائيتان رئيسيتان تقدر سماكتهما ما بين 650-800 متر، وهمـــا الطبقة المائية العليا، والطبقة المائية السفلى (Upper Albian)، وتفصل بينهما طبقة كتيمة من الحور (المارل) وتسمى طبقة يطة.

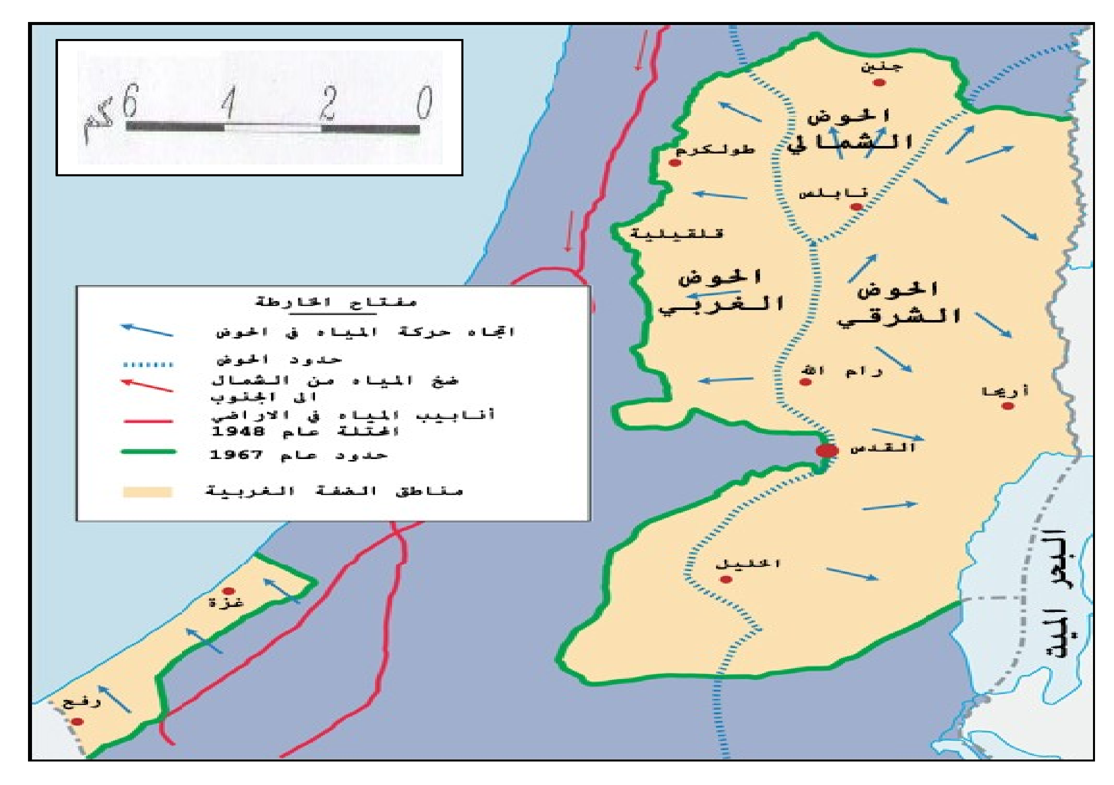
استنادا إلى التكشفات الجيولوجية على سطح الحوض الشرقي، تقدر كميات التغذية الطبيعية لهذا الحوض (172 م / م^3) سنويا. وبالاستناد إلى التقديرات السنوية للأعوام ما بين 1980-1999 تقدر كمية الاستخراج الكلية للحـــوض بحـــوالي (56.25 م / م^3) ســـنوياً، ويســـتغل الجانـــب الإسرائيلي (88.25 م / م^3) من الينابيع الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية وهي فـــي معظمهـــا مياه مالحة.وبالاستناد إلى الأرقام سالفة الذكر فان إجمالي كميات المياه التي تصرفها الينابيع من الحوض الشرقي وكميات المياه المستخرجة منه تزيد عن معدلات التغذية الطبيعية له، وبهذا فان الحوض الشرقي يستنزف سنويا وبمعدلات كبيرة ما يهدد استمراريته وصلاحيته كمخزوناً مائياً استراتيجياً، هذا بالإضافة إلى إن حوض ذا قدرة محدودة أصلا ولا يفي بالاحتياجـــات المائيـــة الفلسطينية الحالية ولا المستقبلية[2].

---

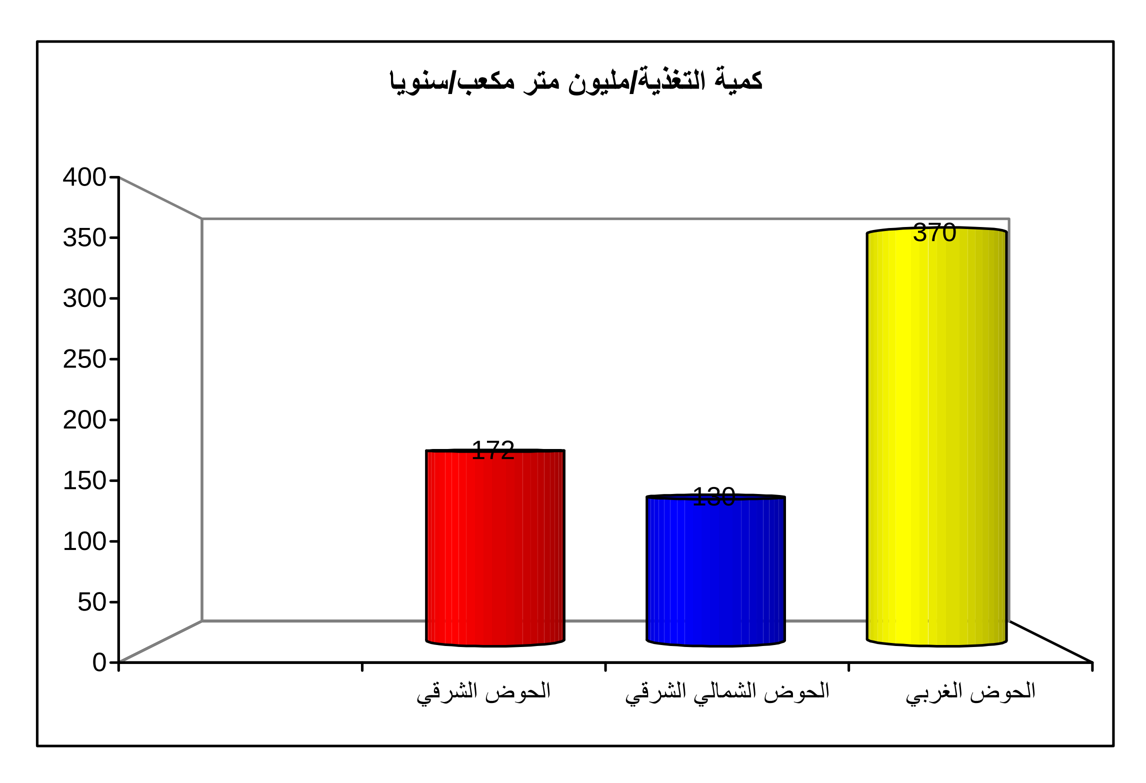
[1] سلطة المياه الفلسطينية، رام الله، 2009م.

[2] سلطة المياه الفلسطينية، رام الله، 2009م.

الخريطة (18) التوزيع الجغرافي للأحواض المائية في الضفة الغربية.



المصدر :الوضع المائي والصحي في محافظة قلقيلية، مكتب محافظة قلقيلية،2009م.



اعداد الباحث، 2009م.

الشكل رقم (9) كمية المياه في الأحواض المائية الثلاثة

جدول (40)

كمية التغذية في الأحواض المائية الثلاث

اسم الحوض	كمية التغذية مليون متر مكعب/سنويا
الحوض الغربي	370
الحوض الشمالي الشرقي	130
الحوض الشرقي	172

* المصدر: سلطة المياه الفلسطينية - رام الله، 2009م.

نلاحظ من الجدول (40) أن الحوض الغربي هو اكبر الأحواض من حيث كمية التغذية ثم يليه الحوض الشمالي الشرقي ثم الحوض الشرقي.

جدول (41)

حصة الفلسطينيين والإسرائيليين من كل حوض مائي في الضفة الغربية

اسم الحوض	حصة الفلسطينيين/مليون متر	حصة الإسرائيليين/مليون متر
الغربي	21.04	367
الشمالي الشرقي	12.72	13.49
الشرقي	17.39	38.86

*المصدر: سلطة المياه الفلسطينية - رام الله، 2009م.

يبين الجدول (41) أن حصة الإسرائيليين في الحوض الغربي التي تبلغ 367 مليون متر مكعب سنوياً أكثر من حصة الفلسطينيين التي تبلغ 21.04 مليون متر مكعب سنوياً، كذلك الأمر في الحوض الشمالي الشرقي حيث أن حصة الإسرائيليين 13.49 مليون متر مكعب سنوياً بينما تبلغ حصة الفلسطينيين 12.72 مليون متر مكعب سنويا، وكذلك الأمر بالنسبة للحوض الشرقي حيث أن حصة الإسرائيليين أكثر من ضعف حصة الفلسطينيين.

وتشكل مساحة المحافظة من أجمالي مساحة الحوض الشرقي ما نسبته 3%، أما الحوض

الشمالي الشرقي فيغطي من المحافظة ما مساحته 0.8 كم^2، وهذا يمثل 0.01% مـــن أجمـــالي مساحة الحوض[1].

وفي الآونة الأخيرة تم حفر بئرين ارتوازيين في المستوطنات المقامة على أراضـــي محافظـــة قلقيلية وتزود هاتان البئران المستوطنات بالمياه وبعض القرى الفلسطينية وتبـــاع هـــذه الميـــاه للفلسطينيين بأسعار باهظة قد يصل إلى أحَد عشرَ دولاراً للكوب الواحد الأمر الذي يؤدي إلـــى هجرة المزارعين لأراضيهم مما يزيد من نسبة الأراضي البور (المتصحرة)[2].

الوضع المائي في محافظة قلقيلية:

تقع محافظة قلقيلية على الحوض المائي الغربي والذي يشكل ما نسبته 52% من مصادر المياه الكلية في الضفة الغربية وتعتبر محافظة قلقيلية من المناطق الغنية بالثروة المائية المتمثلة بالمياه الجوفية.

إما في ما يخص توزيع الآبار الجوفية الزراعية في محافظة قلقيلية، فان عددها في المحافظـــة والبالغة 70 بئر تمثل 21.3% من مجموع الآبار الزراعية الكلي في الضفة الغربية البالغة 328 بئر وفي محافظة قلقيلية يوجد 68 بئر تستغل للإغراض الزراعية فقط[3].

كما يوجد بئران تمتلكها بلدية قلقيلية تستعمل لإغراض الشرب و الإغراض المنزلية[4].

---

[1] دراسة سابقة، إحسان شريف محمد، **المياه وأثرها في توجيه الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية من 1967م إلى 2002م**، جامعة النجاح، نابلس، ص196.

[2] دراسة غير منشورة،هناء سالم،2005م، اثر الجدار على المياه الجوفية في محافظة قلقيلية.

[3] وزارة الزراعة، مديرية محافظة قلقيلية،2009م.

[4] بلدية قلقيلية ،2009م.

نهب إسرائيل المستمر لمصادر المياه واستنزافها:

بدأت قوات الاحتلال بالسيطرة على المياه منذ أول يوم من احتلالها للضفة الغربية عام 1967م حيث أصدرت ستة أوامر عسكرية تنص في مجملها على تصرف إسرائيل المطلق بالموارد المائية الفلسطينية وبالتالي تبعد الفلسطينيين عن مصادر المياه الرئيسية عدا عن استنزافها لمياه المنطقة من خلال شركاتها التي شرعت بحفر أبار ضخمة في الضفة الغربية وخصوصا حول مدينة قلقيلية مما أدى إلى جفاف أبار الفلسطينيين الذين اخذوا يعتمدون على المياه المشتراة من الشركات الإسرائيلية لسد احتياجاتهم من المياه حيث يبين الملحق بالأوامر العسكرية المتعلقة بالسيطرة على مياه الضفة الغربية(1).

ملحق بالأوامر العسكرية المتعلقة بالسيطرة على مياه الضفة الغربية(2)

1. أمر بتاريخ 1967/6/7 ينص على: (كافة المياه الموجودة في الأراضي التي تم احتلالها مجددا هي ملك لدولة إسرائيل).

2. الأمر رقم 92 بتاريخ 1967/8/15 وينص على: (منح كامل الصلاحية بالسيطرة على كافة المسائل المتعلقة بالمياه لضابط المياه المعين من قبل المحاكم الإسرائيلية).

3. الأمر رقم 58 بتاريخ 1967/8/19 ونص على: (يمنع منعاً باتاً انتشار أي منشأة مائية جديدة بدون ترخيص ولضابط المياه حق رفض أي ترخيص دون إعطاء أي أسباب).

4. الأمر رقم 158 في 1967/10/1 والذي يقضي بوضع جميع الآبار والينابيع ومشاريع المياه تحت السلطة المباشرة للحاكم العسكري الإسرائيلي).

5. الأمر رقم 291 لعام 1967 وينص على: (جميع مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية أصبحت ملكاً للدولة وفقاً للقانون الإسرائيلي الصادر في العام 1959).

---

(1) مكتب محافظة قلقيلية،2009م.

(2) الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري،2008م.

6. الأمر 948 وينص على: (إلزام كل مواطن في قطاع غزة الحصول على موافقـــة الحـــاكم العسكري الإسرائيلي إذا أراد تنفيذ أي مشرع يتعلق بالمياه).

وضع الآبار الارتوازية في محافظة قلقيلية:

إن الآبار الموجودة في محافظة قلقيلية تم حفرها في سنوات الخمسينات والستينات ومعدل أعماقها يتراوح ما بين 60 -150 متر ومعدل طاقتها التصريفية (50 -80) متر مكعب/ساعة.

إن المياه الجوفية التي تضخ من خلال الآبار الارتوازية هي المصدر الوحيد للـــري فـــي المحافظة وتعتبر المياه متوفرة في هذه المنطقة قياسا إلى المناطق الأخرى في الضفة الغربية.

إن الشيء الملفت للنظر عند دراسة وضع المنطقة المائي هو إن هناك تناقص في الوضع المائي من حيث الوفرة والاكتفاء من جهة والحاجة والعوز إلى الماء في بعض المنـــاطق فـــي المحافظة من جهة أخرى أي بصورة أخرى إن هناك زيادة و وفرة مياه في بعـــض المنـــاطق ونقصان المياه في مناطق أخرى داخل المحافظة[1].

إما إذا دققنا في الجدول رقم (42) فانه باستطاعتنا إن نطلق على محافظة قلقيلية (حوض قلقيلية المائي) لان موقع منطقة قلقيلية هو أغنى واهم المواقع المائية في الحوض الغربي وهـــو يشكل 52% من الموارد المائية الفلسطينية وما يزيد في أهمية الحوض كونه متجدد بسبب رفده من خلال مغذيات جوفية عديدة[2].

إلا إن الآبار الارتوازية في محافظة قلقيلية تواجه عدة مشاكل من قبل إســـرائيل حيـــث يوجد قسم منها متوقف بالكامل وقسم مهدد بالتوقف وهي تشكل مشكلة كبيرة لأنه إذا ما تم فعلا توقف جميع الآبار المبينة في الجدول (42) فان نسبة كبيرة من الأراضـــي الزراعيـــة ســـوف تتحول إلى مناطق جرداء لا تصلح إلا للزراعة البعلية.

---

[1] اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين، آذار 2008م.

[2] وزارة الزراعة، مديرية قلقيلية،2009م.

جدول (42)

عدد الآبار المهددة بالجفاف والتي تم توقيفها والآبار المعزولة خلف الجدار

الرقم	الاسم (للبئر)	رقم الترخيص	الموقع	الضخ السنوي 1000م	ملاحظات
أ) الآبار المهددة بالتوقف					
1	مروان رفيق عبد	14-17/26	أم الدرب	3104.04	مهدد
2	عبد الكريم قبعة	14-17/22	العينبوسية	50.8	مهدد
3	صالح السعيد	14-17/24	القرية	77.4	مهدد
4	شاكر برهم	14-17/30	الظهر	81	مهدد
5	عادل عبد الرحمن	14-17/49	الخلة	92.07	مهدد
6	جمال علي قاسم	14-17/13	الظهر/حبلة	87.03	مهدد
7	فتحي حداد	14-17/15	المحجر	72	مهدد
ب) الآبار المتوقفة					
1	احمد داوود	14-17/19	القطعة	63	متوقف
2	عبد الله عورتاني	14-17/29	السباتي	55.8	متوقف
3	محمود يوسف نزال	14-17/35	سهل صوفين	140.04	متوقف
4	عبد الرحيم خلف	14-17/39	مرج الخب	25.2	متوقف
5	رشيد ظاهر	14-1814	البستان/فلاميه	117	متوقف
6	فهمي عبد السلام	14-17/20	سهل العزازنة	153.4	متوقف
7	احمد الشنطي	14-17/10	واد سعيفان	89.01	متوقف/مد
8	عبد الرحيم الجدع	14-17/16	الوقف/حبلة	57	متوقف
9	البلدية - ظهر نزال	14-17/50	ظهر نزال	69.3	متوقف
10	البلدية	14-21.17	خربة صوفين	113.04	متوقف

*المصدر: اتحاد الفلاحين،قلقيلية 2005م.

الآبار المتوقفة: تعني إن البئر فيه ماء لكن الاحتلال يمنع من تشغيلها أو صيانتها

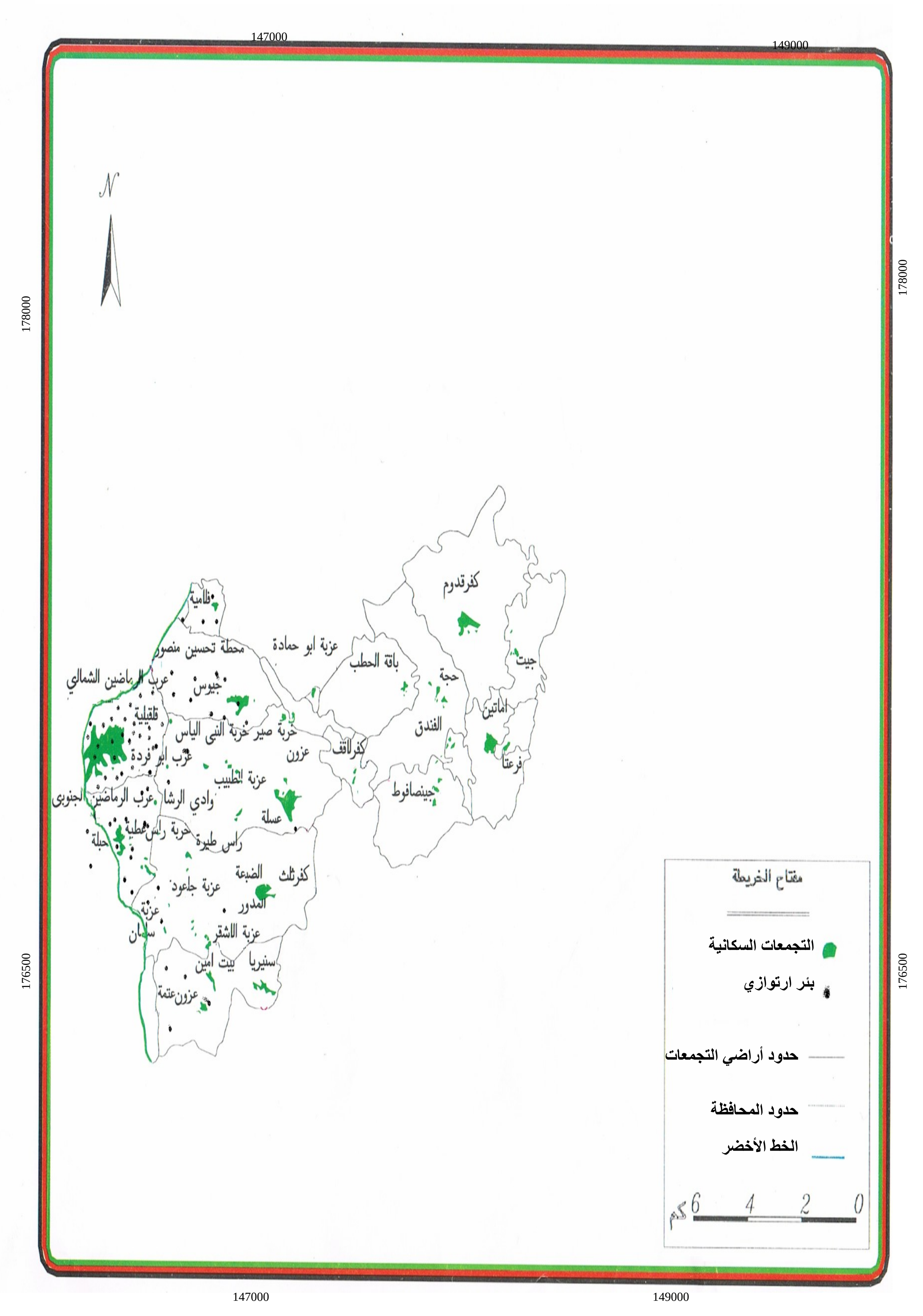
ويعود السبب في تلك الآبار المهددة بالتوقف أو المتوقفـــة إن إســـرائيل لا تســـمح لأصحاب هذه الآبار بإعادة صيانتها والعمل على تعميق هذه الآبار، إلا إن هناك مشكلة أخـــرى وهو ارتفاع أسعار المحروقات التي تستعمل كوقود لمضخات المياه، ممـــا اجبـــر كثيـــراً مـــن المزارعين إلى ترك أراضيهم وعدم ممارسة حرفة الزراعة حيث يطلب أصحاب الآبـــار مـــن السلطات المعنية بتحويل المضخات التي تعمل على الوقود إلى مضخات تعمل على الكهربـــاء لان تكلفة استخراج المياه بمضخات تعمل على الكهرباء اقل بـــ 50% من المضـــخات التـــي تستخدم الوقود[1]، وتبين الخريطة (19) الآبار الارتوازية في محافظة قلقيلية.

إما المشكلة الأخرى التي تواجه أصحاب الآبار وهي مشكلة الجدار والـــذي عـــزل خلفه 19 بئر تستغل للإغراض الزراعية وتشكل ما نسبته 27.9% من مجمـــل الآبـــار التـــي تستعمل لإغراض زراعية ويبين الجدول رقم (42) أسماء الآبار المعزولة خلف الجدار وهـــذا يعني إن هذه الآبار توقفت عن ضخ المياه بسبب ترك المزارعين لأراضيهم لعدم قدرتهم علـــى الوصول إلى أراضيهم حيث تصبح أراضي محافظة قلقيلية مهددة بالتصـــحر وارتفـــاع نســـبة الأراضي البور[2].

(1) مقابلة شخصية مع عدد من أصحاب الآبار المتوقفة والمهددة بالتوقف،2009م.

(2) وزارة الزراعة، مديرية محافظة قلقيلية،2009م.

خريطة رقم (19) توزيع الآبار الارتوازية في محافظة قلقيلية



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني محافظة قلقيلية 2007م

ج) الآبار المعزولة خلف الجدار

الرقم	رقم البئر	المكان	المحافظة	التدفق م^3/سنويا
1	14 -17/003	حبلة	قلقيلية	86000
2	14 -17/005	حبلة	قلقيلية	108000
3	14 -17/006	حبلة	قلقيلية	112000
4	14 -17/010	حبلة	قلقيلية	99000
5	14 -17/011	قلقيلية	قلقيلية	89000
6	14 -17/013	حبلة	قلقيلية	87000
7	14 -17/014	حبلة	قلقيلية	84000
8	14 -17/017	قلقيلية	قلقيلية	108000
9	14 -17/020	قلقيلية	قلقيلية	17000
10	14 -17/029	قلقيلية	قلقيلية	62000
11	14 -17/040	قلقيلية	قلقيلية	95000
12	14 -17/042	قلقيلية	قلقيلية	136000
13	14 -17/047	قلقيلية	قلقيلية	151000
14	15 -17/009	قلقيلية	قلقيلية	131000
15	15 -17/010	قلقيلية	قلقيلية	82000
16	15 -17/011	جيوس	قلقيلية	87000
17	15 -17/012	جيوس	قلقيلية	124000
18	15 -18/002	جيوس	قلقيلية	114000
19	15 -18/004	فلامية	قلقيلية	130000

*المصدر: دراسة سابقة، سلمان، مازن إبراهيم، تقييم الأثر البيئي ،2005م.

المشاكل البيئية التي تواجه المياه في محافظة قلقيلية:

أ) عدم التوازن في سحب المياه بين الفلسطينيين و الإسرائيليين حيث إن الفلسطينيين يستغلون فقط حوالي 7% من مياه الحوض الغربي وأنها وضعت محددات كثيرة على إمكانية استغلال المياه، حيث انه لم يسمح بحفر أي بئر جديد منذ بداية الاحتلال في عام 1967م وحتى ألان، وفي عام 1976م فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي القيود على استخراج المياه من الآبار بحيث يسمح فقط بسحب كميات محدودة من مياه الآبار (وهو ما يسمى بنظام الكوتا أو الحصة) وفي عام 1986م تم حسم ما نسبته 10% من الكوتا المفروضة أصلاً على الآبار مما أدى إلى خفض أخر وتحديد أخر على إمكانية تطوير واستغلال المصادر المائية في المنطقة.

ب) عدم التوازن في واقع استغلال المصادر المائية بين منطقة المدينة ومناطق الريف للآبار الزراعية حيث انه يوجد في قلقيلية 35 بئر من أصل 70 بئر للري في المحافظة أي 50% من الآبار الزراعية وهي تغطي مساحة لا تزيد عن 10% من أراضي المحافظة[1].

إن الآبار الموجودة في منطقة المدينة (الأراضي التابعة للمدينة) في غالبيتها تضخ أقل من الكمية المسموح ضخها من المياه الجوفية حيث إن الكمية المسموح بسحبها تصل إلى حوالي 6788 إلف متر مكعب في السنة، بينما الكمية التي يتم سحبها فعلاً تقدر بحوالي 6 مليون متر مكعب في السنة أي ما نسبته 88% من الكمية المسموح بها وذلك حسب إحصائيات وقراءات عدادات الآبار لسنة 1996م، وبهذا يتم هدر حقنا في استغلال حوالي 800 إلف متر مكعب من المياه سنوياً، إن هذا الوضع جاء نتيجة طبيعية لتزايد رقعة المناطق السكنية والامتداد العمراني في منطقة قلقيلية منذ عام 1967م وحتى يومنا هذا[2].

---

[1] منشورات اتحاد المزارعين الفلسطينيين، قلقيلية،2008م.

[2] اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين، قلقيلية،2008م.

نوعية المياه في منطقة قلقيلية:

إن عدداً من الآبار الواقعة مباشرة إلى الجنوب والجنوب الشرقي من منطقة قلقيلية تظهر ازدياد في نسبة النيترات حيث تبين الخريطة (20) الآبار التي تقع على خط يتجه شمال غرب وجنوب شرق من وادي قانا باتجاه منطقة قلقيلية.

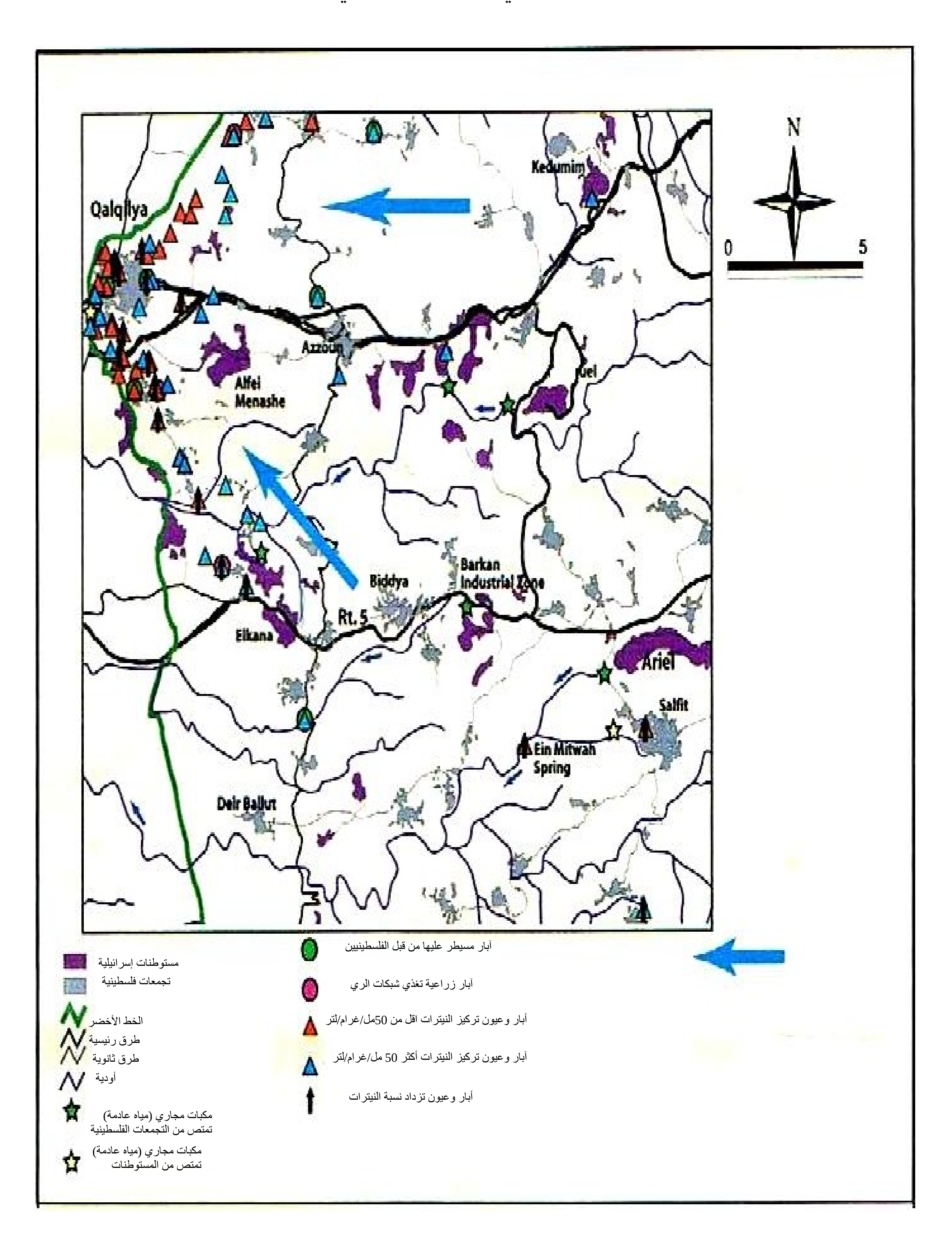
عدم التطابق بين نسبة النيترات مقارنة مع الكلوريد بشكل عام يدل على إن مصدر التلوث في هذه الآبار ناتجة بشكل أساسي من مياه مجاري المستوطنات وليس من الزراعة كما إن هناك عدداً من الآبار التي تحتوي مياهها على آثار منظفات تقع في مناطق قلقيلية وطولكرم بالقرب من وادي قانا و وادي زيمر وبعض هذه الآبار هي نفسها التي لوحظ فيها ارتفاع نسبة النيترات وتقريبا كل العينات المأخوذة من مياه المجاري السطحية المأخوذة من وادي قانا و وادي زيمر تحتوي على آثار المنظفات مما يبرهن على تسرب المياه الجارية في هذين الواديين إلى المياه الجوفية في تلك المناطق وبالرجوع إلى الوضع العام للتلوث في الآبار والى اتجاه حركة المياه الجوفية (الغرب والشمال الغربي) يمكن القول إن مصدر تلوث المياه الجوفية هو المجاري المنسابة من المستوطنات الإسرائيلية بما فيها مستوطنة بورقان الصناعية والمياه العادمة الصناعية والمجاري المنسابة من مستوطنة بورقان تسيل في وادي قانا وتتسرب إلى المياه الجوفية وكذلك المستوطنات مثل ايمانويل، شعريه تكفا، الفيه منشيه وكارنيه شومرون جميعها تطرح مجاريها غير المعالجة في الوديان التي تقع مباشرة في أعلى المناطق التي تقع فيها الآبار المتأثرة بالتلوث.

كما إن الآبار الواقعة في قلقيلية والمناطق المحيطة بها متأثرة بمياه المجاري وكذلك المياه العائدة من الأنشطة الزراعية، حيث وجدت كميات من البوتاسيوم أعلى من باقي مناطق الضفة الغربية، ومن المعروف إن البوتاسيوم يمكن إن ينتج من استخدام الأسمدة في الزراعة[1].

---

[1] سلطة المياه الفلسطينية ، رام الله، 2009.

خريطة (20) نسبة النيترات في المياه الجوفية في محافظة قلقيلية



المصدر: سلطة المياه الفلسطينية، رام الله، 2009م.

الفصل الثامن

السياسة العامة الفلسطينية للحفاظ على التنوع المحصولي

الفصل الثامن

السياسة العامة الفلسطينية للحفاظ على التنوع المحصولي:

وفي منتصف السبعينات بادر الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية (IUCN) إلى إجراء دراسة شاملة لتحديد حجم مشكلة تلوث البيئة وهدر مواردها الطبيعية وذلك بالتعاون مع مؤسسات دولية معنية بشؤون المحافظة على البيئة مثل: منظمة الأغذية والزراعة الدولية، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجند لهذه الدراسة ألاف العلماء من معظم إنحاء العالم لمدة أربع سنوات وخرجوا بعد جهد منظم بإعلان يوم الخميس الموافق 1980/3/6م: يوم الإستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة.

وحماية البيئة ليست دعوة من دعاوى الترف، بل هي واجب وطني وأنساني في آن معاً، لصلتها المباشرة بحياة الإنسان واقتصاده وتقدمه وبقائه، وعليه لابد من منحها الأولوية التي تستحق في كل أنشطة السلطة الفلسطينية وجعلها احد مكونات ثقافتنا الوطنية.

ومن اجل المحافظة وحماية البيئة يجب وضع إستراتيجية تهدف إلى المحافظة على التوازن البيئي المستمر لعناصر البيئة الرئيسية بما يضمن رخاء ورفاه المواطنين في فلسطين في الحاضر والمستقبل[1].

أهداف السياسة الزراعية والخيارات الإستراتيجية المطلوبة:

من الواضح إن هناك قيوداً كبيرة على الأراضي الزراعية والموارد المائية في محافظة قلقيلية نتج عن ذلك انخفاضاً في الإنتاج الزراعي وإنتاج الماشية مصحوباً بتزايد الضغوط على الحياة النباتية والحيوانية الطبيعية وتلوث البيئة الطبيعية ويتمثل التحدي الذي يواجه الفلسطينيين في استغلال تلك الأراضي الزراعية والموارد المائية الشحيحة بكفاءة في الزراعة المكثفة التي تعتمد على العمالة من اجل زيادة الدخل والتوظيف مع حماية واستعادة البيئة الطبيعية[2].

وفيما يتعلق بتخفيف القيود التي تؤثر على إدارة الموارد الطبيعية ولحماية البيئة الطبيعية تحدد السياسة الزراعية التي تضعها وزارة الزراعة الإجراءات التالية ذات الأولوية: -

---

[1] الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في الأردن، 1991م، ص19.

[2] إستراتيجية الزراعة المستدامة في فلسطين،دائرة الزراعة،2001م،ص50.

(1) الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية والمحافظة عليها وزيادة رقعتها من خلال: -

أ. وقف تدهور الأراضي الزراعية وسوء استغلالها والاعتداءات الواقعة عليهـــا مـــن قبـــل إسرائيل.

ب. قصر استخدام الأراضي وفقاً لقدراتها وملاءمتها للأنشطة المختلفة.

ج. تشجيع الاستثمار في مشروعات استصلاح الأراضي الزراعية.

د. توفير الأطر القانونية والمؤسسية الملائمة.

(2) إدارة مياه الري بكفاءة لتعظيم عائد المتر المكعب من مياه الري من خلال:

أ. إعادة تأهيل البنية التحتية للمياه (الآبار والينابيع والبرك وغيرها)

ب. زيادة كفاءة نظم توفير المياه والري.

ج. الاستفادة من استخدام المياه المالحة ومياه الصرف المعالجة في الري.

د. بناء سدود صغيرة وتشجيع حصاد المياه.

هـــ. تكثيف ودعم أنشطة الإرشاد الزراعي والأبحاث ونقل التكنولوجيا.

و. تشجيع الاستثمارات في مشروعات المياه والحفاظ عليها.

(3) حماية وتطوير الغطاء الأخضر والحياة البرية من خلال: -

أ. زيادة الإنتاجية وتنظيم استغلال الأراضي المملوكة للدولة وخاصة المراعي.

ب. حماية مناطق المحميات الطبيعية والغابات والتوسع في تلك المناطق.

ج. حماية الحياة النباتية والحيوانية البرية.

د. زيادة الوعي العام حول أهمية حماية الحياة البرية واستدامتها[1].

---

[1] إستراتيجية الزراعة المستدامة في فلسطين،وزارة الزراعة،2001م، ص51.

إسهامات وزارة الزراعة في حماية الموارد الطبيعية في محافظة قلقيلية

لعبت وزارة الزراعة وما زلت دوراً بارزاً في تهيئة وتصليب أسس وعوامل الصمود في محافظة قلقيلية من خلال عملها المتواصل على حماية الموارد الطبيعية وإعادة تجديدها وإنعاشها وتفعيلها وخصوصاً بعد الاعتداء السافر والمباشر من قبل إسرائيل على أراضي محافظة قلقيلية[1].

فقد عملت وزارة الزراعة على ما يلي: -

(1) قامت وزارة الزراعة بمشاريع شق طرق زراعية جديدة بدل الطرق الزراعية التي سيطرت عليها إسرائيل حيث بلغ تكلفة هذا المشروع حوالي 150 إلف دولار وبلغ مجموع طول هذه الطرق حوالي 15كم وقد أسهمت هذه الطرق في تعزيز قدرة سكان محافظة قلقيلية على مواجهة الآثار السلبية للسياسات والإجراءات الإسرائيلية من حصار وإغلاق وحواجز وإسقاطاتها على مناحي حياتهم المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية)حيث لعبت هذه الطرق وما زلت أدواراً مختلفة ومتنوعة من أبرزها:

أ. الدور التوحيدي والجامع بين المواقع الريفية المتقاربة، والتي أمنت نسبياً إمكانيات التواصل الاجتماعي والاقتصادي بين سكان هذه المواقع.

ب. دوراً ميسراً وموصلاً بين هذه المواقع وبين المدينة والتي وفرت فرصاً لتنقل الأيدي العاملة وتبادل البضائع والسلع خصوصاً المنتجات الزراعية.

ج. دوراً في تسهيل وصول المزارعين والآليات الزراعية ومدخلان الإنتاج الزراعي إلى الأراضي الزراعية الأمر الذي أسهم في تطوير هذه الأراضي وتحسين إنتاجيتها.

د. الإسهام في تشكيل أسواق محلية للمنتجات الزراعية وامتصاص نسبة من فائض الإنتاج الزراعي[2].

---

[1] مديرية زراعة محافظة قلقيلية،2009م.

[2] مديرية الزراعة، محافظة قلقيلية،2009م.

(2) قامت وزارة الزراعة بشكل مباشر وغير مباشر عن طريق بـــرامج الإغاثـــة الزراعيـــة بمشاريع استصلاح أراضي جبلية لتعويض النقص الذي تم في أراضي محافظة قلقيلية من قبـــل إسرائيل خلال عملية بناء الجدار الفاصل ومصادرة الأراضي الزراعية من اجل شـــق الطـــرق وبناء المستوطنات، وتقدر قيمة هذا المشروع بحوالي 550 إلـــف دولار حيـــث تبلـــغ مســـاحة الأراضي التي تم استصلاحها قرابة 600 دونم، ولقد ترتب على انجاز استصـــلاح الأراضـــي العديد من الآثار والإسهامات التنموية ولعل أبرزها: -

أ. تقليص تدهور خصوبة الأراضي وتصحرها وحماية التربة.

ب. تعزيز إعادة الاعتبار للأرض ومكانتها لدى الفلاح والمزارع الفلسطيني

ج. الإسهام في مواجهة وعرقلتُهُ التمدد الاستيطاني

د. تحسين قيمة الأرض ومكانتها على الصعيد الإنتاجي بالإضافة إلى تحسين قيمتها الســـوقية والإسهام في تعزيز الأمن الغذائي.

هـــ. تحفيز التوجه نحو العمل الزراعي والاهتمام به.

و. الإسهام في تشغيل الريفيين العاطلين عن العمل وتوفير الدخل لهم[1].

(3)تعتبر محافظة قلقيلية من أكثر محافظات الوطن التي تحتوي على المياه الجوفيـــة (الآبـــار الارتوازية) وهي المصدر الوحيد للري، إلا إن ارتفاع أسعار المحروقات أدى إلى عـــدم قـــدرة المزارع على ممارسة حرفة الزراعة وترك الأرض بور بدون زراعـــة، لـــذلك قامـــت وزارة الزراعة بتحويل 28 بئر من أصل 68 بئراً للعمل على الكهرباء حيث إن التكلفة انخفضت بنسبة 50% مما شجع المزارعين على العودة للممارسة حرفة الزراعة بالإضافة إلى تزويد المزارعين بـــ 1474 تنك مياه صغير و 205 تنكات معدنية لجمع المياه[2].

إما على صعيد الاستفادة من معالجة المياه العادمة فقد قامت الإغاثة الزراعيـــة بتزويـــد الأسر الزراعية والريفية بـــ 400 محطة تنقية فردية للمياه العادمـــة وتســـعة محطـــات تنقيـــة

[1] جمعية التنمية الزراعية، الإغاثة الزراعية،2008م، ص19.

[2] مديرية الزراعة، محافظة قلقيلية،2009م.

جماعية، حيث أسهمت هذه المحطات في إعادة استخدام المياه العادمة بعد تنقيتها لري مزروعات الحدائق المنزلية مملوكة لأكثر من 730 أسرة زراعية وريفية[1].

(4) قام الاحتلال الإسرائيلي كما ذكرنا في الفصل السابق بتدمير كثير من البيوت البلاستيك، وتعتبر الزراعة في هذه البيوت زراعة حضرية وهي من أهم الممارسات التي تحقق مفاهيم الأمن الغذائي داخل مدينة قلقيلية وقراها والتي تزود سكان المدينة بالعديد من المنتجات الزراعية على المستويين المنزلي والتجاري على حد سواء، وعلى الرغم من المعيقات الإسرائيلية التي يواجهها هذه النمط الحضري الزراعي ، حيث تقوم وزارة الزراعة والمؤسسات غير الحكومية بتأهيل بيوت بلاستيك وبدعم دولي حيث قدمت مؤسسة فاو 70000 دولار وتقدر المساحة التي تم تأهيلها 56 دونم، إما أوبك فقدمت 80000 دولار وتقدر المساحة التي تم تأهيلها 300 دونم، إما مؤسسة بكدار فقد قدمت مساعدة قيمتها 150000 دولار وتقدر المساحة بحوالي 50 دونم[2].

(5) عملت وزارة الزراعة على تمديد خطوط رئيسية ("4+6") أنش بتكلفة 15000 دولار وتقدر طولها حوالي 10000 م وهذا رد على ما قامت به قوات الاحتلال من تدمير وتجريف البنية التحتية، إما مؤسسة بكدار فقد قدمت مساعدات من اجل إنشاء شبكات ري تغذي 520 دونم ومؤسسة (UNDP) قدمت حوالي 300.000 دولار ومساحة تقدر 500 دونم.

(6) إما على صعيد زراعة أشجار بدل الأشجار التي قامت قوات الاحتلال بتجريفها قبل وبعد بناء الجدار الفاصل فقد قامت مجموعة من المؤسسات الدولية وبالتعاون مع المؤسسات الحكومية والغير حكومية حيث قدمت مؤسسة (UNDP) والمنظمة العربية بتقديم 100.000 شتلة بكلفة 300.000 دولار تم توزيعها على المزارعين الذين تضرروا من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

---

[1] جمعية التنمية الزراعية، الإغاثة الزراعية، رام الله 2008م،ص50.

[2] منشورات اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين ،2008م.

(7) هناك مشاريع مقدمة بالتعاون مع المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهــذه المشاريع هي بيوت بلاستيكية حوالي 500 بيت وشبكات ري حوالي 200 دونم وأبــار جمــع حوالي 300 بئر بتكلفة حوالي 100.000دولار[1].

(8) تعتبر كافة الآبار الارتوازية في قلقيلية ومنطقتها قديمة حيث مضى على حفرها أكثر مــن خمسين عاماً ولم يتم تجديدها، وتبين دراسة مسحية لوزارة الزراعة بتاريخ 1993/2/2م لأبــار قلقيلية إن 65 بئراً يحتاج لإعادة تأهيل بتغيير المحرك والمضخة واستبدال شبكات التغذية وكذلك حفر وتعميق ثلاثة أبار أخرى حيث تم تأهيل 20 بئــر ارتــوازي بتكلفــة 1.000.000 دولار وخصوصاً الآبار التي تم عزلها خلف الجدار الفاصل.

هذا الوضع يقود إلى التفكير الجدي السريع في رسم خطة لإعادة التأهيل لهــذه الآبــار ووضع الآليات لها تجعل المحافظة على استمرار في عملها كمورد مائي مرخص وكذلك لرفــع الإنتاجية لها، حيث إن إهمال ذلك يؤدي إلى تمكين الشركة الإسرائيلية (مبكورت) من الاستفادة من توقفها.

أساليب مكافحة التدهور البيئي:

إن الأوضاع الحالية والتي يعيشها السكان قاسية، وسوف تصبح بحكم المؤكد أكثر سوءاً في ظل الإجراءات والسياسات الإسرائيلية لذلك لابد من الارتكاز على معالجة وترميم الوضــع الزراعي برمته، لأنه يمثل المورد المعيشي لأكثر من نصــف الســكان. ولان واقــع الحيــازة الزراعية في منطقة قلقيلية محدود للغاية حيث إن نسبة الحيازة الزراعية تبلغ للفــلاح الواحــد 3.9% مما يقودنا إلى اقتراح العمل ضمن إطار المؤسسات والجمعيات الحكومية والغير حكومية كحل امثل للعمل ضمن هذا الوضع[2].

الاستغلال السليم للموارد: -

إن الاستغلال السيئ للموارد يؤدي إلى حدوث التصحر، لذلك فان الحل يكمن في إعادة النظر في الطريقة الخاطئة التي تستغل بها الموارد، وإتباع طريقة سليمة تقي التربة من إخطار

---

[1] مديرية الزراعة، محافظة قلقيلية، 2009م.

[2] دراسة غير منشورة،هناء سالم،2005م.

تدهور إنتاجيتها إلى جانب تطوير هذه الإنتاجية وتحسينها، ولا بد إن نهتم بالموارد البشرية التي تتعامل مع المارد الاقتصادية والطبيعية. فنحرص على توفيرها بالإعداد المناسبة من حيث الكم والكيف. من هذا المنطلق يصبح من الضروري تطبيق سياسة سكانية تتناسب مع حجم المـوارد المتاحة والمستغلة ومن شان هذه السياسة إن تعمل على تخفيف الضغط السكاني على المـوارد في المناطق المهددة بإخطار التصحر من خلال إعادة النظر في توزيع السكان بتوفير الحـوافز التي تشجعهم على الهجرة والانتقال إلى المناطق التي تحتاج لسـواعدهم لاسـتغلال مواردهـا المتاحة وغير المستغلة[1].

ويهدف تطوير الزراعة بشكل عام إلى نقل النشاط والتطور من الزراعـة المعيشـية أو الذاتية إلى الزراعة التجارية كما هو الحال في دول العالم المتقدم وتقوم إستراتيجية الزراعة في معظم دول العالم العربي على رفع مستوى دخل الفرد الزراعي إلى مستوى دخول القطاعـات الاقتصادية الأخرى[2].

أهداف السياسة الزراعية والخيارات الإستراتيجية والإجراءات المطلوبة :

هدف السياسة: الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية والمحافظة عليها وزيادة رقعتها.

- **الخيار الاستراتيجي: تحسين توافر الأراضي الزراعية**

تتفاقم القيود المشددة التي تفرضها إسرائيل على الوصول إلى المزيـد مـن الأراضـي الزراعية من خلال التوسع المستمر للمستوطنات اليهودية وإنشاء طرق فرعيـة علـى حسـاب الأراضي المملوكة للفلسطينيين وخاصة في الضفة الغربية. وعلـى المـدى القصـير يصـبح استصلاح الأراضي هو الخيار الوحيد المتاح أمام الفلسطينيين لـيس لـزادة مسـاحة الرقعـة الزراعية فحسب بل لحماية الأراضي القائمة من تعديات المستوطنات اليهودية. وبالإضافة إلـى ذلك فنظراً لارتفاع كثافة العمالة يمكن إن تؤدي مشروعات استصلاح الأراضـي إلـى تـوفير فرص العمل اللازمة في المناطق الريفية.

---

[1] منصور أبو علي وآخرون، **الأساس الجغرافي لمشكلة التصحر** 1989م،عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.

[2] منصور أبو علي، **الجغرافيا الزراعة** 2004م، دار وائل للنشر،ص143.

وعلى الرغم من سيطرة الأهداف السياسية والاجتماعية لمشروعات استصلاح الأراضي لابد أن تتأكد وزارة الزراعة من حصول الجدوى الاقتصادية على اهتمام مكافئ في اختيار مواقع الاستصلاح ذات الأولوية. وتصر وزارة الزراعة أيضاً على الحصول على مساهمات المزارعين (المالية وغيرها) من اجل ضمان التزامهم بالحفاظ على الأراضي المستصلحة وإدارتها بصورة مستدامة.

الخيار الاستراتيجي: تعزيز إطار العمل القانوني والتنظيمي لإدارة الأراضي

لا يزال الوضع القانوني المضطرب فيما يتعلق بملكية الأراضي يفرض مستوى من التشكيك ويعتبر بمثابة مثبط لاستثمارات المزارعين في دعم إنتاجية أراضيهم. وغالبا ما تمنع هذه البيئة القانونية غير الثابتة من استخدام الأرض كضمان للقروض. ويعتبر الموقف أكثر صعوبة واضطراباً فيما يتعلق بالأراضي المملوكة للدولة والأراضي المشاع. وبالإضافة إلى ذلك فقد أدت قوانين الوراثة إلى مشكلة خطيرة تتمثل في تقسيم الأراضي مما يعوق اقتصاديات الحجم في إدارة الأراضي والإنتاج الزراعي.

لذلك يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية إن تعطي أولوية كبرى للانتهاء من قانون موحد لملكية الأراضي بالضفة الغربية وقطاع غزة. وهناك حاجة ماسة أيضا لأطر قانونية ملائمة لتنظيم استخدام وإدارة الأراضي المشاع والأراضي المملوكة للدولة. ولا بد من منح الأولوية لتأسيس نظام حديث لتسجيل الأراضي وكذلك البدء في برنامج شامل لتسجيل جميع الأراضي خلال اقل فترة زمنية ممكنة. ويجب إن يتم إجراء دراسة شاملة لتقييم خطورة مشكلة تقسيم الأراضي ووضع آليات تنظيمية بديلة من اجل تناول هذه المشكلة.

الخيار الاستراتيجي: تعزيز التخطيط الفعال لاستخدام الأراضي:

تخضع جميع المناطق الحضرية في الضفة الغربية وقطاع غزة في الوقت الحالي لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية (المنطقة أ) باستثناء القدس الشرقية وأجزاء من مدينة الخليل. وبعد سنوات من القيود الإسرائيلية المشددة بشان إصدار تصاريح البناء شهدت معظم المدن الفلسطينية انتعاشا كبيرا في حركة التعمير والتوسع الحضري عقب خضوعها لسيطرة السلطة

الوطنية الفلسطينية . ومع ذلك فان هذا التوسع السريع يؤدي إلى تعديات حضرية خطيرة على بعض الأراضي الزراعية الأكثر خصوبة وخاصة في قطاع غزة وفي بعض المناطق شبه الساحلية. وقد ارتفعت أسعار الأراضي بسرعة في المناطق المجاورة للمناطق الحضرية مما شجع المزارعين على بيع أراضيهم لاستخدامها في غير إغراض الزراعة. ومن المتوقع إن يستمر هذا الاتجاه على المدى الطويل نظرا للنمو السكاني السريع والتوسع المتوقع في القطاعات غير الزراعية. ولابد من استحداث تشريعات لدعم قوانين التقسيم السليم للأراضي. ويجب إن تقوم وزارة الزراعة من خلال التعاون الوثيق مع السلطات المحلية باستحداث قوانين تقسيم الأراضي من اجل الحد من استغلال الأراضي عالية الجودة في الإغراض غير الزراعية.

ومع انتقال الضفة الغربية وقطاع غزة إلى السيطرة الفلسطينية سوف تحتاج وزارة الزراعة إلى وضع خطط شاملة لاستخدام الأراضي لضمان الاستفادة المثلى والمستدامة من هذه الأراضي. ويعد التخطيط الفعال لاستخدام الأراضي هاما للغاية من اجل تحقيق الإدارة المستدامة للأراضي المجاورة والقاحلة حيث ثبت عدم استدامة الزراعة المستمرة بها مما يؤدي إلى تأكل وتصحر التربة. ولا بد أن تمنح وزارة الزراعة الأولوية لإجراء عملية مسح شامل للتربة وإعداد خرائط تفصيلية لها بالإضافة إلى إعداد قواعد بيانات شاملة لاستخدام الأراضي تعتمد على نظام المعلومات الجغرافي. وسوف يعتبر هذا أساسا للتخطيط المستقبلي الشامل لاستخدام الأراضي في جميع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة . ولابد من منح الأولوية أيضا إلى تدريب فريق عمل وزارة الزراعة على أساليب تخطيط استخدام الأراضي بما في ذلك استخدام نظام المعلومات الجغرافي وغيرها من أدوات التخطيط الأخرى[1].

---

[1] منشورات وزارة الزراعة، سياسة البحث والإرشاد الزراعي، 1998م،ص70.

الخيار الاستراتيجي: تحسين الإنتاجية والإدارة المستدامة للأراضي الزراعية :

نظرا للقيود المشددة المفروضة على الأراضي الزراعية المتاحة والتكلفة المرتفعة لاستصلاح الأراضي فان دعم الإنتاجية والإدارة المستدامة للأراضي الزراعية القائمة يؤدي إلى توفير بديل اقل تكلفة من اجل زيادة الإنتاج والدخل الزراعي.

وتتمثل أكثر السبل فاعلية في دعم إنتاجية الأراضي التي تعتمد على الزراعة البعلية. ومن المقدر إن تكون هناك إمكانيات طويلة الأجل للتوسع في المساحات الزراعية بنحو 400 ألف دونم إضافية على الأقل (إضافة إلى 240 إلف دونم متوفرة حاليا) في حالة توفير موارد مائية إضافية. وقد يؤدي هذا إلى زيادة إجمالي النتاج القومي الزراعي بنحو 50% على الأقل. ومن المتوقع إن يسمح استخدام مياه الصرف المعالجة والمياه المالحة وحصاد مياه الإمطار والري التكميلي بالتوسع في المساحات الزراعية التي يتم ريها فقط. ومع ذلك سوف تظل عمليات التوسع الكبيرة في الري تعتمد بصورة كلية على التخلص من القيود الإسرائيلية المفروضة والتي تحول دون حصول الفلسطينيين على حقوقهم الكاملة في المياه. ولابد إن تمنح وزارة الزراعة الأولوية لإجراء عمليتي جرد وتقييم شامل للأراضي الزراعية الملائمة للري وتحديد المصادر المحتملة لري هذه الأرضي. وبناءً على هذا التقييم لابد إن تضع وزارة الزراعة وسلطة المياه الفلسطينية خطط طوارئ مشتركة من اجل التوسع المحتمل قصير الأجل وطويل الأجل في المناطق التي تم ريها.

تعتبر تزايد ملوحة التربة والمياه بصورة كبيرة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في الوقت الحالي على إنتاجية بعض الأراضي الأكثر خصوبة وخاصة في قطاع غزة ووادي الأردن . وقد تؤدي الزيادة الكبيرة المتوقعة في استخدام المياه المالحة إلى زيادة ملوحة التربة

وقد ينتج عنها انهيار حادا في الإنتاجية . وتعتبر الممارسات السليمة في مجال الري والزراعـــة والاستعمال الواعي للمياه العذبة و / أو مياه الصرف المعالجة لترشيح الأملاح الزائـــدة أمـــرا ضروريا للحد من ملوحة التربة . ولا بد إن تمنح وزارة الزراعة الأولوية لإجراء مسح شـــامل للتربة في قطاع غزة يتبعه مسح مماثل في وادي الأردن . ولا بد إن تستهدف عمليات مســـح التربة بصفة رئيسية تحديد المناطق الأكثر تعرضا لمخاطر ملوحة التربة وأكثر المناطق ملائمة لاستخدام المياه المالحة . وبناء على هذا المسح لا بد إن تضع وزارة الزراعة برنامجا مستهدفا للإرشاد الزراعي لزيادة وعي المزارعين المعنيين بأهمية ممارسات الري السليمة في مكافحـــة الملوحة[1].

وفي الأراضي الجبلية الوسطى والمنحدرات الشرقية يمثل تأكل التربة والتصـــحر أهـــم عوامل تدهور التربة التي تؤثر على إنتاجية الزراعة البعلية .وبناءا على المسح الشامل للتربـــة لابد إن تقوم وزارة الزراعة بتقييم مدى تأكل وتصحر التربة وتحديـــد أولويـــات الإجـــراءات والمناطق التي تكون أكثر حاجة إلى اتخاذ الإجراءات . وبناءا على هذا لا بد إن تمـــنح وزارة الزراعة الأولوية لبدء تنفيذ برنامج الإرشاد الزراعي الذي يستهدف المزارعين فـــي المنـــاطق المحددة ذات الأولوية من اجل تعزيز الممارسات الزراعية المناسبة ودورات المحاصيل ومزيج المحاصيل الأكثر ملائمة للحد من تدهور الأراضي . كما يجب إن تمنح وزارة الزراعة الأولوية لوضع آلية فعالة للمتابعة الدائمة لتآكل وتصحر التربة . ولابد إن تتولى وزارة الزراعة الريادة في تأسيس ودعم اللجنة القومية لمكافحة التصحر .

---

[1] منشورات وزارة الزراعة، **سياسة البحث والإرشاد الزراعي** 1998م،ص130.

هدف السياسة: الحفاظ على وتنمية الغطاء الأخضر الطبيعي والحياة البرية

الخيار الاستراتيجي: تحسين الغابات والمحميات الطبيعية

هناك غابات رسمية تصل مساحتها إلى 232 إلف دونم تقريبا يقـــع 80% منهـــا فـــي المنحدرات الشرقية. وع ذلك يستطيع الفلسطينيون حاليا الوصول إلى نحو 35% فقط من هـــذه الغابات بينما يخضع الجزء الباقي لسيطرة الإسرائيليين في المناطق العسكرية المغلقة. وتعتبـــر الصورة الحالية للمحميات الطبيعية مماثلة للغاية للمناطق العسكرية المغلقة. فقد أعلنت إســـرائيل عن وجود 48 محمية طبيعية تغطي نحو 331 إلف دونم تنتشر على امتداد المنحدرات الشرقية ووادي الأردن. وتخضع 19 محمية فقط بمساحة 41 إلف دونم لسيطرة الســـلطات الفلســـطينية والذي فرضه الانتداب البريطاني عام 1927م من اجل إصدار قانون يكون أكثر ملائمة لوضـــع موارد الغابات الحالية ولاحتياجات وأولويات الفلسطينيين. ولابد إن تكون الأولوية لعملية الجرد والتقييم الشامل لجميع موارد الغابات والمحميات الطبيعية. وعلى المدى القصير قد يقتصر ذلـــك على المناطق التي يستطيع الفلسطينيون الوصول إليها من اجل تحديد وتنفيذ مشروعات إعـــادة زراعة الغابات ذات الأولوية. ولا بد من الاهتمام بصفة خاصة بالغابـــات الزراعيـــة والرعـــي بالغابات وغيرها من الاستخدامات الاقتصادية المحتملة. وهناك حاجة إلى تدريب فريـــق مـــن وزارة الزراعة على حماية وإدارة الغابات والمحميات الطبيعية. وسوف يساعد وجـــود فريـــق مدرب بالصورة الملائمة وزارة الزراعة على تولي المسؤوليات الكاملة بفاعلية من الإسرائيليين من اجل حماية وإدارة الغابات والمحميات الطبيعية.

وقد بدأت وزارة الزراعة بالفعل في تنفيذ العديد من الأنشطة لحمايـــة وتنميـــة مـــوارد الغابات. ويتضمن ذلك إعادة تأهيل المشاتل الزراعية وإعادة التشـــجير بالمنـــاطق المختـــارة ذا

الأولوية وبدء برنامج "فلسطين خضراء" من اجل التشجير بالمنـــاطق الحضـــرية والمنـــاطق المحيطة بها. ولابد إن تستمر وزارة الزراعة في منح الأولوية للتوسع في برنـــامج "فلســطين خضراء" من خلال التعاون الوثيق مع المجالس البلدية. ولا بد من منح الأولوية أيضـــا لإعـــادة التأهيل والتوسع في مشاتل الغابات التابعة لوزارة الزراعة بالإضـــافة إلـــى تشـــجيع المشـــاتل الخاصة[1].

مدى استجابة السكان:

بالرغم من زوال الاحتلال من بعض المناطق، فـــان تـــأثير الإجـــراءات والسياســـات الإسرائيلية السلبية ما زالت واضحة على السكان في محافظة قلقيلية، فأهل فلسطين عامة وأهالي قلقيلية وقراها بشكل خاص يواجهون الاحتلال الإسرائيلي بشكل يـــومي للـــدفاع عـــن الأرض الفلسطينية، وتعاني المحافظة من مشكلة استغلال المياه الفلسطينية وعملية ســـرقتها مـــن قبـــل الاحتلال الإسرائيلي، إلا إن مدى استجابة السكان في محافظة قلقيلية تتفاوت في تطبيق القوانين الزراعية والبيئة، ويعود السبب في ذلك إلى المشاكل والمعوقات التالية[2]:

(1) المشاكل ذات العلاقة بالموارد والطبيعة والبيئة: -

أ. محدودية المياه والأراضي الزراعية وزيادة المنافسة عليها من قبل القطاعات الأخرى.

ب. انجراف التربة وتدهور خواصها وتدني إنتاجيتها.

ج. تدهور نوعية المياه المستعملة في الري.

د. تدهور الغطاء النباتي وموطن الإحياء البرية النباتية والحيوانية.

---

[1] إستراتيجية الزراعة المستدامة في فلسطين،وزارة الزراعة،2001م،ص72.

[2] صوت المزارع، صحيفة فلسطينية زراعية بيئية، العدد الرابع،2008م.

و. الزحف العمراني والحضري والتوسع في الإنشاءات على حساب الأراضي الزراعية.

(2) المشاكل والمعوقات بسبب الاحتلال الإسرائيلي: -

أ. عدم تمكين السكان في محافظة قلقيلية من إدارة موارده الطبيعية نتيجة قيام إسرائيل بمصادرة الأراضي وإغلاق جزء كبير منها كمناطق عسكرية وإقامة المستوطنات وشق الطرق الالتفافية بالإضافة إلى عمليات النهب المتواصلة للمياه الفلسطينية.

ب. قلة الاهتمام بتطوير البنية التحتية والخدمات الزراعية المساندة.

(3) المشاكل والمعوقات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي: -

أ. ضعف العمل الجماعي والتعاوني.

ب. عدم وجود نظام للتمويل الزراعي والريفي.

ج. قلة العائد من الزراعة وارتفاع عنصر المخاطرة، مما أدى إلى عزوف الكثير عن العمل في هذا القطاع بالإضافة إلى قلة الاستثمارات الزراعية[1].

(4) المشاكل والمعوقات المؤسسية والتشريعية: -

أ. عدم الوعي الكافي عند سكان محافظة قلقيلية لتطبيق القوانين الزراعية والبيئية.

ب. عدم مواءمة القوانين والتشريعات الزراعية.

ج. عدم وجود نظام لتأمين الزراعي وتعويض المزارعين ضد الكوارث الطبيعية، وضد ما تقوم به إسرائيل من تلويث البيئة والمياه.

---

[1] منشورات وزارة الزراعة، سياسة البحث والإرشاد الزراعي، 1998م،ص 90.

د. التضارب والازدواجية بين المؤسسات ذات العلاقة في القطاع الزراعي والبيئي وضعف قدراتها.

و. ضعف إمكانيات المؤسسات الأهلية مثل البلديات على توفير حل لمشاكل البيئة الناتجة عن همجية الاحتلال الإسرائيلي، حيث إن بلدية قلقيلية غير قادرة على توفير مكب للنفايات يضم جميع نفايات قرى المحافظة.

ز. الإمكانيات الفردية ضعيفة، حيث لا يستطيع الفرد من تعمير ما أتلفه الاحتلال الإسرائيلي.

ي. أحياناً تكون القوانين والتشريعات تتعارض مع مصالح السكان مما يجعل السكان لا يستجيبوا لتطبيق القانون[1].

---

[1] منشورات وزارة الزراعة، سياسة البحث والإرشاد الزراعي، 1998م،ص99.

النتائج والتوصيات

النتائج:

بناءاً على دراسة الآثار البيئية السلبية على الاستغلال الزراعي في محافظة قلقيلية فان الباحث توصل إلى النتائج التالية:

أولاً: نتائج الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في محافظة قلقيلية :

تتحكم إسرائيل بالمخططات الهيكلية لقرى وتجمعات محافظة قلقيلية مما يعيق عملية تطور العمران بالشكل الصحيح حيث أن محافظة قلقيلية فقدت إلى 3.9كم² من الأراضي الزراعية لصالح التوسع العمراني خلال الفترة ما بين 2000م إلى 2009م وتشكل هذه المساحة ما نسبته 2.4% من مساحة المحافظة، كما احتلت إسرائيل عام 1948م حوالي 50 ألف دونم من أراضي محافظة قلقيلية الزراعية ، أما بالنسبة لمدينة قلقيلية فان نسبة الأراضي الزراعية قبل عام 1946م كانت 98.8% ، بينما بلغت نسبة الأراضي الزراعية عام 2008م 22.5% ويعود السبب في هذا إلى الزحف العمراني المستمر على الأراضي الزراعية، ونتيجة الاحتلال ومصادرة الأراضي الزراعية من قبل إسرائيل في محافظة قلقيلية تراجع العائد الاقتصادي من الأراضي المزروعة بالحمضيات وأشجار الزيتون ونتيجة الزحف العمراني المستمر على الأراضي الزراعية فان عدد من الآبار الارتوازية توقف عن ضخ المياه.

ثانياً: أثار جدار الفصل العنصري:

بناءاً على دراسة الآثار السابقة لجدار الفصل فان التجمعات التي حاصرها من أهم المناطق الزراعية في المحافظة حيث تشكل هذه التجمعات من الناحية الزراعية 60% من المساحات المزروعة في المحافظة، كما تسبب إقامة الجدار بعزل مالكي الأراضي الزراعية عن أرضيهم حيث بلغ عدد المواطنين الذين تأثروا 27.848 مواطناً، أما بخصوص توزيع الانخفاض الحاصل في المساحات المزروعة على المحاصيل الزراعية نلاحظ أن هناك انخفاض في مساحات الزيتون بنسبة 7.2%، أما الحمضيات فكانت النسبة 13% وأما اللوزيات والفواكة فكانت النسبة 24%، في حين كانت النسبة أعلى في الخضار وكانت 34.3%، وكان الانخفاض

في المحاصيل الحقلية 22%، كما اثر الجدار على النمو في القطاع الزراعي في المناطق المتأثرة على وجه الخصوص من خلال فقدان المزارعين لأراضيهم وتدمير البنية التحتية الزراعية والتنوع الحيوي الزراعي بالإضافة إلى الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية على اسر المزارعين والتأثير على دور القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي الكامل له، وكان الهدف عند إسرائيل من بناء الجدار هو السيطرة الكاملة على الحوض المائي الغربي والذي يقع أسفل الأراضي الخصبة في محافظة قلقيلية، حيث تم عزل 19 بئر جوفي خلف الجدار والتي تشكل ما نسبته 26.3% من الآبار في المحافظة.

ثالثاً: استنزاف الموارد المائية لحساب المستوطنات:

إما على صعيد إسرائيل والموارد المائية فهناك الكثير من النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة والتي تؤكد الصراع المستمر مع إسرائيل على الموارد المائية وكذلك محدودية الموارد المائية في ظل الظروف المناخية الجافة حيث تهدف إسرائيل إلى تسخير الموارد المائية لصالح مشاريعها الاستيطانية في محافظة قلقيلية، حيث تعاني محافظة قلقيلية من تذبذب في معدلات التساقط المطري وشح الموارد المائية ومحدوديتها في الوقت الذي ترتفع الزيادة السكانية المضطردة وزيادة الطلب على المياه، تشكل محافظة قلقيلية بما تحويه من احد الأحواض المائية الجوفية (الحوض الغربي) أهمية حيوية وإستراتيجية بالنسبة لإسرائيل وأمنها المائي، وتعتبر محافظة قلقيلية مورد مائي تغذي إسرائيل عن طريقها المستوطنات، كما أن هناك زيادة في نسبة التلوث للطبقات الجوفية عبر الإغراق المشترك للنفايات والاستخدام الخطر للمواد الكيماوية، وبلغت الكمية التي تقوم إسرائيل بسحبها من مياه الحوض الغربي 367 -545 مليون متر مكعب، أما الجانب الفلسطيني فان الكمية التي يقوم بسحبها بلغت حوالي21.04 مليون متر مكعب، وبلغ إجمالي نصيب الفرد من المياه في الجانب الإسرائيلي 344 م^3 إما الفلسطيني فكان نصيب الفرد 93 م^3.

رابعاً: أثار مصادرة الأراضي والاستيطان على الوضع البيئي :

أما على صعيد قضية الاستيطان وإغلاق محافظة قلقيلية بالمستوطنات، حيث بينت هــذه الدراسة أن أكثر الأسباب التي أدت إلى قيام المستوطنات في محافظة قلقيلية هو القضـــاء علـــى الأراضي الزراعية، وتعتبر إسرائيل موقع المستوطنات في محافظة قلقيلية نقاط أمامية للـــدفاع عن إسرائيل في أي حرب تنشب بين إسرائيل والدول العربية، كما قام المستوطنون في محافظة قلقيلية بتخريب البيئة الفلسطينية من خلال تلويث الأراضي الزراعية والمياه بإلقاء كميات كبيرة من نفايات المستعمرات ومياها العادمة وتقوم بإلقاء كميات من المواد الكيميائية الخطرة بـــالقرب من التجمعات الفلسطينية، ويعتبر الاحتلال أن المستعمرات هي أماكن لإسقاط ضعفاء النفـــوس من الجانب الفلسطيني.

التوصيات:

بناءاً على ما ورد سابقاً فان الباحث يقترح عدة توصيات وهي ما يلي:

أولا: الزحف العمراني:

وقف الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في قلقيلية وقراها وذلك عـن طريـق التوسع العمودي في البناء بدلاً من الامتداد الأفقي وإعطاء حـوافز للبنـاء المرتفـع والمتعـدد الطبقات وذلك عن طريق تخفيض رسوم الرخص المتعددة الأدوار المرتفعة تصاعدياً "أي كلمـا ارتفع البناء تقل الرسوم بشكل ملحوظ وكذلك زيادة رسوم الرخص على بنايات الطابق الواحـد، و العمل على إيجاد جهاز يخطط جيدا للمنشاة الصناعية التي تقام عادة في ضواحي المدن بحيث لا تقوم هذه المنشاة على حساب الأراضي الزراعية بل تقوم في أماكن غير صالحة للزراعـة، على إن لا يكون وجودها سبباً في إلحاق الضرر بالمحاصيل الزراعية أو في تلويث الأراضـي الزراعية المجاورة لها، و يجب استغلال المساحات الفضاء المتروكة داخل المناطق المبنية فـي قلقيلية وقراها، ولا شك إن إقامة تجمعات سكنيه جديدة في مناطق غير صالحة للزراعـة مـن شانها إن تخفف الضغط السكاني والعمراني على المدينة وقرى المحافظة.

ثانياً: جدار الفصل العنصري:

أما على صعيد مشكلة جدار الفصل العنصـري، يـورد الباحـث بعـض التوصـيات والمقترحات التالية:

تفنيد ادعاء الحكومة الإسرائيلية إن سبب إقامة هذا السور هو امني ولوقف العمليـات التي تنطلق من منطقة قلقيلية، في الواقع ليس لهذا الادعاء أي صلة بـالأمن لأنـه لـو كانـت الدواعي أمنية لتم إقامة الجدار على الخط الأخضر أو خط حدود الهدنة، وهو الخط المعترف به كحدود دولية أو إن يتم الزحف على أراضي مدينة قلقيلية وقراها لدرجة الدخول إلـى أراضـي المدينة في الجهة الغربية حيث يبعد هذا السور حوالي (20 متر) عن منازل المـواطنين فـي

المدينة ولكن الأهداف الأساسية لهذا السور هي مصـــادرة ميــاه المحافظـــة، والضـــغط علـــى المواطنين وإجبارهم على الهجرة الطوعية لموقع المدينة الاستراتيجي والمحيط بالمدن والقـــرى والمستوطنات الإسرائيلية، وكذلك التأكيد على نشر الوعي بين المواطنين الفلســـطينيين وذلـــك بضرورة التمسك بأراضيهم داخل الجدار وعدم تركها رغم الضـــغوط الإســـرائيلية، ومناشـــدة المجتمعات الدولية بضرورة تقديم العون المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني عامة والمتضررين من الجدار خاصة، والاقتراح على وزارة الزراعة بضـــرورة إنشـــاء قســـم خـــاص لمتابعـــة المتضررين من الجدار وتفعيل دورها اتجاه المواطنين للزراعة وكذلك عن طريق توفير الاشتال والأسمدة والمبيدات والجرارات والمعدات الخاصة للحراثة، والعمل على تأهيل الآبار الارتوازية وشبكات الري في محافظة قلقيلية التي تم تدميرها من قبل الاحتلال.

ثالثاً: مشكلة الاستيطان:

إن الباحث يورد المقترحات التالية:

يجب التوجه إلى المنظمات الدولية لمواجهة الاستيطان الإسرائيلي في محافظة قلقيليـــة والكشف عن المخاطر البيئية التي تتعرض لها المحافظة من خلال ما تطلقه المســـتعمرات مـــن المياه العادمة والنفايات الصلبة باتجاه التجمعات السكانية، ويجب العمـــل علـــى دعـــم صـــمود المواطنين في مقاومة حملة الاستيطان الشرسة في محافظة قلقيلية، وضـــرورة تقـــديم الســـلطة الفلسطينية الدعم والمساندة للأهالي والمزارعين الذين تضرروا من بنـــاء المســـتعمرات، وفـــي ضوء تفاقم التلوث البيئي الناتج عن مكب النفايات في المستوطنات الإســـرائيلية فـــي محافظـــة قلقيلية لا بد من التفكير الجدي في حل مشكلة النفايات الصلبة وذلك من قبـــل وزارة الصـــحة وسلطة البيئة و وزارة التخطيط والمؤسسات الغير حكومية الناشطة في مجال البيئـــة، وتشـــكيل لجان من قبل السلطة الفلسطينية تعمل على فضح إعمال إسرائيل من تخريب وتلويث البيئة فـــي محافظة قلقيلية من اجل القضاء على الإنسان الفلسطيني.

رابعاً: استنزاف الموارد المائية:

أما على صعيد الموارد المائية فان الباحث يوصي ويقترح ما يلي:

يجب على الحكومة الفلسطينية إن تتمسك بحقوقهم المائية خلال عملية المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي لان هذه الحقوق هي شرعية وطبيعية، وعلى الحكومة الفلسطينية تقديم الدعم إلى سكان محافظة قلقيلية من اجل حفر أبار ارتوازية جديدة، وعلى الحكومة الفلسطينية وبالتعاون مع منظمات دولية مراقبة التلوث الناجم عن المستوطنات الإسرائيلية، حيث تعمل المصانع الموجودة في المستوطنات في الضفة الغربية على التخلص من المياه العادمة في الأراضي الفلسطينية وهذا يؤثر على خزانات المياه الجوفية ويلوثها ويلحق إضراراً بيئية خطيرة، وعلى الحكومة الفلسطينية منع مياه الصرف الصحي القادمة من استعمال المنازل في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية عامة وفي منطقة قلقيلية خاصة لان هذه المياه تعمل على تلوث البيئة ومياه الآبار الارتوازية، وعلى البلديات والمجالس المحلية في محافظة قلقيلية إنشاء محطات من اجل معالجة المياه العادمة ومياه الصرف الصحي واستخدامها في المجالات الزراعية، ويجب على الحكومات الفلسطينية تقديم الدعم المادي من اجل إنشاء المشاريع المائية الفلسطينية داخل محافظة قلقيلية لان محافظة قلقيلية هي الدرع الواقي عن الضفة الغربية.

المصادر والمراجع

المراجع :

1- أرناؤوط، محمد السيد: **طرق الاستفادة من المخلفات الزراعية،** مكتبة الـدار العربيـة، القاهرة، 2003م.

2- أبو الشيخ: **البوابات الحديدية،** محافظة قلقيلية، فلسطين، آب/2005م

3- أبو حجر،أمنة: **موسوعة المدن والقرى الفلسطينية** جزء 2، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003م.

4- العودات باصهى: **التلوث وحماية البيئة،** دار العلم للملايين، بيروت 1985م.

5- أبو قرع، عقل وحيد: **تلوث المياه و وسائل الحماية،** مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين لتطوير مصادر المياه والبيئة، القدس، 1998م.

6- اشتيه، محمد سليم وحمد، علي: **حماية البيئة الفلسطينية**،نابلس 1995.

7- حسن، محمد إبراهيم: **الأرض والموارد والإنتاج،** الإسكندرية، مؤسسة شـباب الجامعـة، 2004م.

8- حسن، محمد إبراهيم: **البيئة والتلوث دراسة تحليلية لأنواع البيئات ومظـاهر التلـوث** مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1997م.

9- حسن، محمد إبراهيم: **الجغرافيا المناخية والنباتيـة عوامـل تكـوين التربـة**، مركـز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000م.

10- حسين، عادل الشيخ: **البيئة مشكلات وحلول،** دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ط1 1997م.

11- الحفيظ، عماد محمد ذياب: **البيئة حمايتها تلوثها مخاطرها،** دار صفاء للنشر والتوزيـع، عمان، ط1 2000م.

12- الدباغ، مصطفى: **بلادنا فلسطين** الجزء الثالث ، دار الهدى،1991م.

13- السعدي، حسين علي: **أساسيات علم البيئة والتلـــوث**، دار اليــــازوري العلمــــي للنشــــر والتوزيع، 2006م.

14- سلامة، احمد خميس محمد: **المبيدات وسميتها للإنسان والبيئة**، مكتبة بســـتان المعرفـــة للطباعة والنشر، الإسكندرية،2003م.

15- سليم، محمد صبري محسوب: **البيئة والطبيعة**، دار الفكر العربـــي للنشـــر والطباعـــة، القاهرة، 1996م.

16- سيد أحمد وآخرون: **البيئة والمجتمع** دار الفكر للنشر والطباعة، القاهرة، 1996م.

17- أبو سمور، حسن وآخرون: **المدخل علـــى الجغرافيـــا الطبيعيـــة**، دار الصـــفاء للنشــــر والتوزيع، عمان، ط1 1998م.

18- الشواورة، علي سالم حميدان: **التصحر ومخاطره**، مكتبة دار الفكر، القدس، 2003م.

19- شراب، محمد حسن: **معجم بلدان فلسطين**، الأهلية للنشر والتوزيع، 1996م، ص 609.

20- الشنطي، خالد: **قلقيلية والجدار** اتحاد المزارعين الفلسطينيين - قلقيلية 2004 م.

21- ألصفدي، عصام حميدي وآخرون: **صحة البيئة وسلامتها**، دار اليازوري العلمية للنشــــر والتوزيع،الأردن، 2008م.

22- طراف، عامر محمود: **إرهاب التلوث والنظام البيئي**، مجد المؤسسة الجامعية للدراســـات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1 2002م.

23- الطررزي، عبد الله حمادة: **الجغرافيا البشرية**، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ط1 2002م.

24- طامون، زكريا: **التلوث خط واسع**، الأهلية للنشر، 2000م.

25- عبد السلام، محمد السيد: **الأمن الغذائي في الوطن العربي**، عـالم المعرفـة، الكويـت، 1987م.

26- عبد الهادي، محمد: **الضوضاء والتلوث** 2002م.

27- عبد الحافظ، معمر رتيب محمد: **اتفاقية بازل ودورها في حمايـة البيئـة مـن التلـوث بالنفايات الخطرة**، دار النهضة العربية، القاهرة،2006م.

28- عبيد، هاني: **الإنسان والبيئة**، دار الشوق للنشر والتوزيع، رام الله، ط1 2001م.

29- عرار عبد العزيز: **القرية الفلسطينية بين المتحول والثابت** دار القلم، رام الله 1985م.

30- عبدو، قاسم: **الإدارة العامة للتربة والري**، وزارة الزراعة الفلسطينية، نيسان، 2003م

31- أبو علي، منصور: **الأساس الجغرافي لمشكلة التصحر**، دار الشروق للنشـر والتوزيـع، عمان،1989م.

32- أبو علي، منصور: **الجغرافيا الزراعة** دار وائل للنشر والتوزيع 2004م.

33- فيشر، كينغ: **الموسوعة العلمية المعاصرة**، لبنان،2004م.

34- قصاص، محمد عبد الفتاح: **التصحر تدهور الأراضي في المنـاطق الجافـة**، المجلـس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1999م.

35- محمود احمد حميد: **أهم المشكلات البيئية في العالم المعاصر** 2003م.

36- اليستر، ليماك وآخرون: **تاريخ الأرض**، معهد الإنماء، بيروت،1998م.

المراجع الأجنبية:

37- **Geopolitical status in qalqiliya governorate,** February .2007. The west Bank and Gaza.

38- Thomson,a., Metz,M.,1999. **Iimplication of economic of policy for food security**. A training manual for agricultural planning,40mrev.1

التقارير والمنشورات:

1) منشورات بلدية قلقيلية، 1996م.

2) منشورات بلدية قلقيلية،1997م.

3) منشورات بلدية قلقيلية 1998م.

4) منشورات بلدية قلقيلية 2005م.

5) منشورات محافظة قلقيلية،2009م.

6) منشورات بلدية حبلة 2009م.

7) منشورات بلدية جيوس 2009م.

8) منشورات جامعة القدس المفتوحة، البيئة والموارد والسكان، 2001م.

9) منشورات بلدية كفر ثلث، 2005م.

10) صحيفة القدس المحلية 2003/11/10م

11) منشورات منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، الآثار القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فلسطين، 2004م.

12) منشورات الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري،2008م.

13) صحيفة تصدر عن اتحاد الفلاحين قلقيلية 2009م.

14) تقرير مراعبة لجنة مقاومة الجدار،2008م.

15) منشورات مؤتمر فلسطيني للاستثمار 2008م

16) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008م، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، التقرير الإحصائي السنوي 2007م،رام الله، فلسطين.

17) صوت المزارع، صحيفة فلسطينية زراعية بيئية، العدد الرابع،2008م.

18) سياسة البحث والإرشاد الزراعي، منشورات وزارة الزراعة،1998م.

19) منشورات الغرفة التجارية الصناعية الزراعية، 2009م.

20) منشورات وزارة الاقتصاد الوطني، قلقيلية، 2009م.

المقابلات شخصية:

1) مقابلة شخصية مع أحد أصحاب الآبار المنسوفة 2009م.

2) مقابلة شخصية مع رئيس قسم المياه بلدية قلقيلية الساعة الثانية عشر ظهراً 2009/2/1م.

3) مقابلة شخصية مع مدير دائرة الزراعة في محافظة قلقيلية الساعة الواحدة ظهراً 2009م.

4) مقابلة شخصية مع احد الأشخاص الذين عاصروا إحداث نسف الآبار عام 1956م.

5) مقابلة شخصية مع رئيس قسم المياه بلدية قلقيلية 2009م.

6) مقابلة شخصية مع رئيس قسم التخطيط في مديرية الزراعة محافظة قلقيلية 2009م.

7) مقابلة مع رئيس قسم الهندسة، بلدية قلقيلية، 2009م.

8) مقابلة شخصية مع مدير الجمعية الزراعية التعاونية، قلقيلية 2009م.

9) مقابلة شخصية مع رئيس قسم وحدة GIS بلدية قلقيلية 2009م.

10) مقابلة شخصية مع رئيس قسم التخطيط بلدية قلقيلية 2009م.

11) مقابلة شخصية مع رئيس قسم الهندسة بلدية حبلة 2009م.

12) مقابلة شخصية مع نائب رئيس بلدية حبلة 2009م.

13) مقابلة شخصية مع المساح، بلدية كفر ثلث، 2009م.

14) مقابلة شخصية مع رئيس بلدية جيوس 2009م.

15) مقابلة شخصية مع رئيس قسم المساحة ، بلدية جيوس 2009م.

16) مقابلة شخصية مع نائب رئيس بلدية عزون عتمة 2009م

17) مقابلة شخصية مع أحد أعضاء المجلس البلدي في جينصافوط،2009م.

18) مقابلة شخصية مع رئيس بلدية عزون 2009م.

19) مقابلة شخصية مع عضو مجلس عزبة سلمان،2009م.

20) مقابلة شخصية مع أحد المزارعين في بلدة جينصافوط،2009م.

21) مقابلة شخصية مع أحد المزارعين في بلدة عزون،2009م.

22) مقابلة شخصية مع أحد المزارعين في بلدة جيوس 2009م.

23) مقابلة شخصية مع عدد من أصحاب الآبار المتوقفة والمهددة بالتوقف،2009م.

24) مقابلة شخصية مع ضابط متقاعد من الجيش الأردني، 2009م.

مؤسسات وهيئات حكومية ورسمية:

1) اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين، آذار 2008م.

2) الإغاثة الزراعية، قلقيلية،2009م.

3) بلدية جيوسن2009م.

4) بلدية قلقيلية، 2009م.

5) جمعية التنمية الزراعية، الإغاثة الزراعية، رام الله، 2008م.

6) الجمعية الزراعية التعاونية 2009م.

7) الرئاسة الفلسطينية، مكتب الرئيس،2003م.

8) السلطة الوطنية الفلسطينية دائرة مخابرات قلقيلية ملف المستوطنات،2009م.

9) سلطة المياه الفلسطينية،رام الله، 2009م.

10) قسم الصحة العامة،مديرية صحة قلقيلية،2009م.

11) قسم الصحة بلدية قلقيلية، 2009م.

12) قسم الهندسة، بلدية جيوس 2009م.

13) قسم الهندسة، بلدية حبلة 2009م.

14) قسم الهندسة، بلدية قلقيلية، 2009م.

15) المجلس التشريعي الفلسطيني،2003م.

16) مكتب محافظة قلقيلية 2009 م.

17) مركز الإحصاء الفلسطيني ،2007م.

18) معهد بحوث أريج، 2009م.

19) الغرفة التجارية في قلقيلية،2009م.

20) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة التابع للأمم المتحدة (ocha).

21) مكتب محافظة طولكرم،2009م.

22) وزارة الإعلام الفلسطيني،2009م.

23) وزارة الاقتصاد الوطني،2009م.

24) وزارة البيئة الفلسطينية،2009م.

25) وزارة الزراعة / قسم التخطيط،2009م.

26) وزارة الزراعة الفلسطينية - مديرية محافظة قلقيلية 2009م

دراسات سابقة:

1) إستراتيجية الزراعة المستدامة في فلسطين، وزارة الزراعة الفلسطينية، 2001م.

2) الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في الأردن،1991م.

3) بصلات، تيسير: **الآثار التي خلفها جدار الفصل العنصري على استدامة الأنظمة البيئية الزراعية في قلقيلية**، منشورات المؤتمر حول جدار العزل الفصل العنصري حدود دولة أم واد للدولة الفلسطينية 2007م.

4) جبر بلال: **تحولات استخدام الأرض في مدينة قلقيلية للفترة مـــا بـــين 1945م -2001م** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين 2003م:

5) جراد، إيمان حسين: **اثر الجدار على القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية**، دراســـة غيـــر منشورة، جامعة القدس المفتوحة 2005م.

6) سلمان، مازن إبراهيم : **تقييم الأثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل فـــي الضـــفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين 2005م.

7) عودة، خضر: **التركيب السكاني لبلدة حبلة**، دراسة غير منشورة، جامعة النجاح الوطنيـــة، فلسطين 1996م،.

8) عودة، ساهرة عبد الرحمن، وحمدان، سلمى عبد اللطيف: **استخدامات الأرض الزراعية في بلدة حبلة لعام 2007م**، دراسة غير منشورة، جامعة القدس المفتوحة 2008م.

مواقع الكترونية:

1. www.qalqilia.com
2. www.ar.wikipedia.org
3. www.islamtoday.net
4. www.paleineremembered.com
5. WWW.OCHAOPT.ORG
6. WWW.NAD-PLO.ORG
7. WWW.PNIC.GOV
8. WWW.BTSELEM.ORG

WWW.RELIEFWEB.ORG .9

WWW.CIDI.ORG .10

WWW.POICA.ORG .11

WWW.PALESTINE-PMC.COM .12

WWW.PCBS.ORG .13

WWW.ARIJ.ORG .14

WWW.RCHRS.ORG .15

WWW.MIC-PAL.INFO .16

THE WAL.ORGWWW.STOP .17

WWW.PALESTINE-INFO.INFO .18

WWW.PASSIA.ORG .19

WWW.PENGON.ORG .20

الملاحق

ملحق (1) يبين توزيع الآبار الجوفية حسب موقعها في المحافظة

الرقم	اسم مالك البئر	البلدة	رقم البئر	عمق البئر (م)	تصريف البئر ($م^2$/الساعة)	المساحة المروية (دونم)
الآبار في قرية عزون عتمة						
1	يوسف أبو شله	عزون	15- 16/1	160	96	200
2	محمد وليد أبو حجلة	عزون	15/16/3	220	60	150
3	شريف أبو حجلة	عزون	15- 16/4	167	60	120
4	محمد طه يوسف	عزون	15- 17/8	172	45	180
5	محمد الحاج يوسف	عزون	15- 17/18	110	60	265
الآبار في قرية النبي اليأس						
1	عبد الفتاح مجد	النبي	15- 17/5	152	95	218
2	عثمان أبو مريم	النبي	15- 17/17	140	110	109
الآبار في قرية عزون						
1	صدقي شبيطة	عزون	15- 17/7	255	-	30
الآبار في قرية جيوس						
1	علي عاشور	جيوس	15- 17/9	123	36	185
2	سامي عبدا لله يوسف	جيوس	15- 17/11	170	53	165
3	محمد خليل+ناجي	جيوس	15- 17/12	202	80	403
3	لطفي عمر	جيوس	15- 18/2	124	70	330
4	رضى أبو خضر	جيوس	14- 17/40	107	80	250
الآبار في قرية عزبة المدور						
1	احمد عبد العزيز أبو	عزبة	15- 17/13	146	60	131

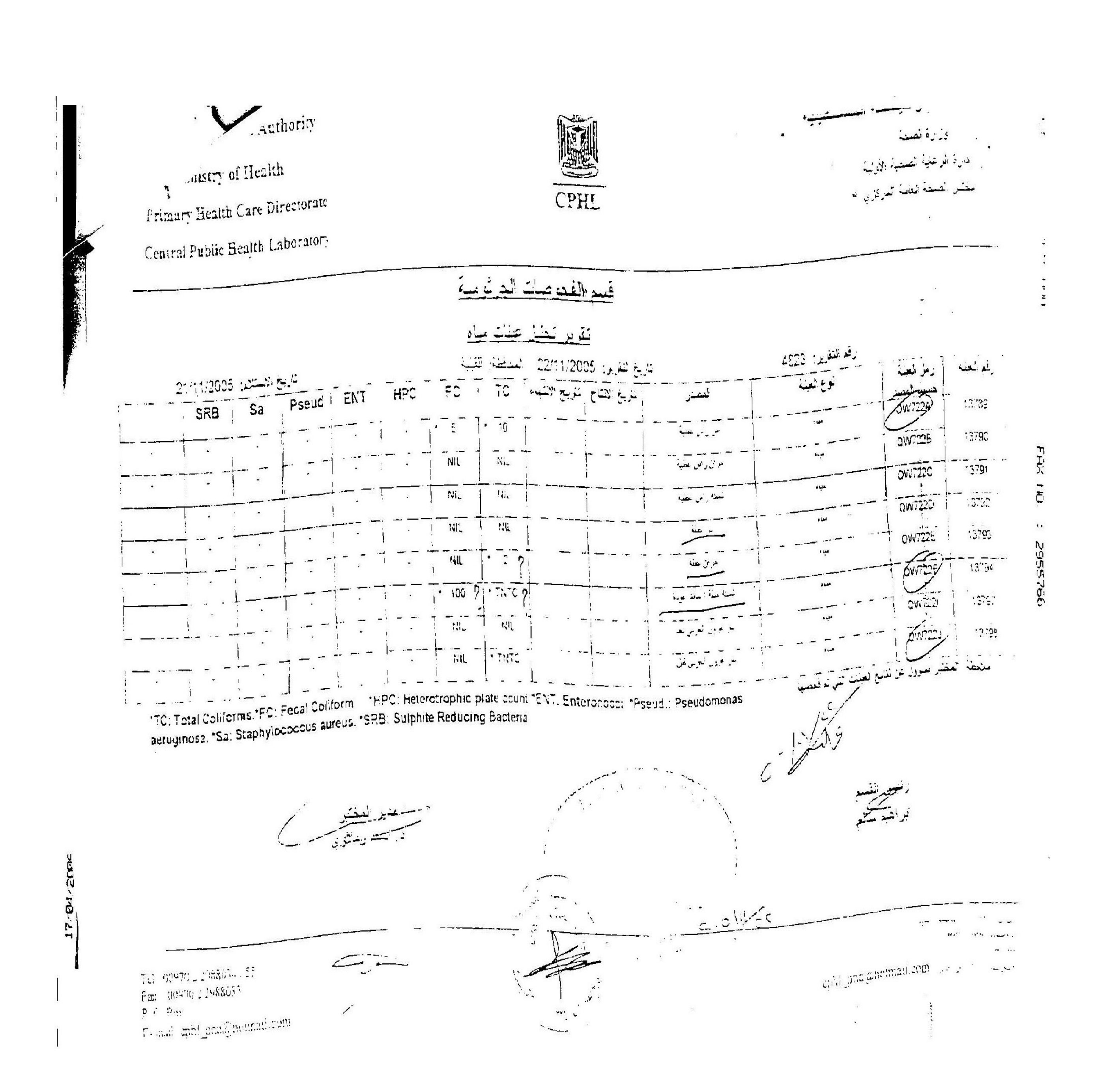
الرقم	اسم مالك البئر	البلدة	رقم البئر	عمق البئر (م)	تصريف البئر (م²/الساعة)	المساحة المروية (دونم)
الآبار في قرية بيت أمين						
1	عبد الكريم عبدا لله	بيت أمين	15- 17/14	160	58	150
الآبار في قرية عزبة سلمان						
1	إبراهيم أبو الرز	عزبة	14- 17/43	150	42	168
2	جميل ولويل	عزبة	14- 17/44	105	54	121
3	علي سلمان	عزبة	15- 17/15	95	70	250
الآبار في قرية فلامية						
1	صادق السالم	فلامية	15- 18/1	155	60	231
2	كامل السالم	فلامية	15- 18/3	165	90	406
3	محمد احمد	فلامية	15- 18/4	112	70	337
4	عبد الرحمن احمد	فلامية	15- 18/5	200	70	136
الآبار في قرية حبلة						
1	محمد قدوره	حبلة	14- 17/1	155	100	240
2	محمد قدوره	حبلة	14- 17/2	108	80	240
3	محمد قدوره	حبلة	14- 17/3	86	60	120
4	سليم عودة	حبلة	14- 17/5	125	75	118
5	واصل قاسم	حبلة	14- 17/6	105	72	127
6	احمد قاسم أبو خروب	حبلة	14- 17/8	101	45	114
7	عبد الرحيم أمين	حبلة	14- 17/8a	95	54	230
8	احمد قاسم أبو خروب	حبلة	14- 17/9	95	30	122
9	جمال علي قاسم	حبلة	14- 17/13	45	100	10

119	54	97	14- 17/14	حبلة	جمال علي قاسم	10
-	متوقف	90	14- 17/16	حبلة	عبد الرحيم الجدع	11
الآبار في مدينة قلقيلية						
152	80	80	14- 17/10	قلقيلية	احمد الشنطي	1
141	60	73	14- 17/11	قلقيلية	رشيد الشنطي	2
152	50	104	15- 17/10	قلقيلية	حسن الحاج	3
100	40	59	14- 17/12	قلقيلية	علي الشنطي	4
200	40	71	14- 17/15	قلقيلية	محمد حداد	5
95	60	91	17- 17/17	قلقيلية	احمد أبو خديجة	6
226	54	90	14- 17/18	قلقيلية	علي أبو خضر	7
83	40	25	14- 17/19	قلقيلية	احمد محمد عبد	8
-	متوقف	38	14- 17/20	قلقيلية	فهمي عبد السلام	9
-	متوقف	50	14- 17/21	قلقيلية	احمد عبد الرحمن	10
103	30	30	14- 17/22	قلقيلية	عبد الكريم قبعة	11
83	36	38	14- 17/22a	قلقيلية	عبد الكريم قبعة	12
82	40	48	14- 17/23	قلقيلية	مصطفى أبو العدل	13
124	40	50	14- 17/23a	قلقيلية	مصطفى ابو العدل	14
85	50	40	14- 17/24	قلقيلية	صالح سعيد أبو الذرة	15
159	50	48	14- 17/25	قلقيلية	مصطفى حسين نزال	16
19	40	39	14- 17/26	قلقيلية	رفيق عبد الرازق	17
170	60	115	14- 17/27	قلقيلية	علي أبو علبة	18
165	50	65	14- 17/28	قلقيلية	عبد الله محمد عبد	19
66	40	42	14- 17/29	قلقيلية	عبد الله	20
80	70	47	14- 17/30	قلقيلية	شاكر برهم	21
221	70	84	14- 17/31	قلقيلية	محمد خليل برهم	22

23	عبد الرحيم العبد	قلقيلية	14- 17/32	42	60	198
24	محمود يوسف طه	قلقيلية	14- 17/35	54	51	50
25	مصطفى حسين نزال	قلقيلية	14- 17/36	119	42	34
26	عبد الرحيم حسن	قلقيلية	14- 17/37	185	70	288
27	يوسف حسنين	قلقيلية	14- 17/38	150	90	300
28	عبد الرحيم خليف	قلقيلية	14- 17/39	128	متوقف	-
29	عثمان الطبيب	قلقيلية	14- 17/42	35	60	212
30	إبراهيم أبو سمرة	قلقيلية	14- 17/45	45	45	106
31	عبد الله محمد غنيم	قلقيلية	14- 17/47	55	63	170
32	احمد النصر	قلقيلية	14- 17/48	35	65	156
33	عبد الله محمد عبد	قلقيلية	14- 17/49	91	70	123
34	محمد سعيد يونس	قلقيلية	14- 17/50	50	40	160
35	سعيد حجار	قلقيلية	بدون	75	40	104
36	محمد احمد عبد	قلقيلية	بدون	95	65	200
المجموع الكلي						10700

*المصدر: اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين،2008م.

ملحق (2) تقرير تحليل عينات مياه



Authority
Ministry of Health
Primary Health Care Directorate
Central Public Health Laboratory

CPHL

وزارة الصحة
الإدارة الرعاية الصحية الأولية
مختبر الصحة العامة المركزي

قسم الفحوصات الدرقية

تقرير تحليل عينات مياه

رقم التقرير: 4823 — تاريخ التقرير: 22/11/2005 — المنطقة: [illegible] — تاريخ الاستلام: 21/11/2005

SRB	Sa	Pseud	ENT	HPC	FC	TC	تاريخ الانتهاء	تاريخ الانتاج	المصدر	نوع العينة	رمز العينة	رقم العينة
-	-	-	-	-	5	10			[illegible]	[illegible]	QW722A	13789
-	-	-	-	-	NIL	NIL			[illegible]	[illegible]	QW722B	13790
-	-	-	-	-	NIL	NIL			[illegible]	[illegible]	QW722C	13791
-	-	-	-	-	NIL	NIL			[illegible]	[illegible]	QW722D	[illegible]
-	-	-	-	-	NIL	2 ?			[illegible]	[illegible]	QW722E	13793
-	-	-	-	-	100 ?	TNTC ?			[illegible]	[illegible]	QW722F	13794
-	-	-	-	-	NIL	NIL			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
-	-	-	-	-	NIL	TNTC			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

*TC: Total Coliforms. *FC: Fecal Coliform *HPC: Heterotrophic plate count *ENT. Enterococci *Pseud.: Pseudomonas aeruginosa. *Sa: Staphylococcus aureus. *SRB: Sulphite Reducing Bacteria

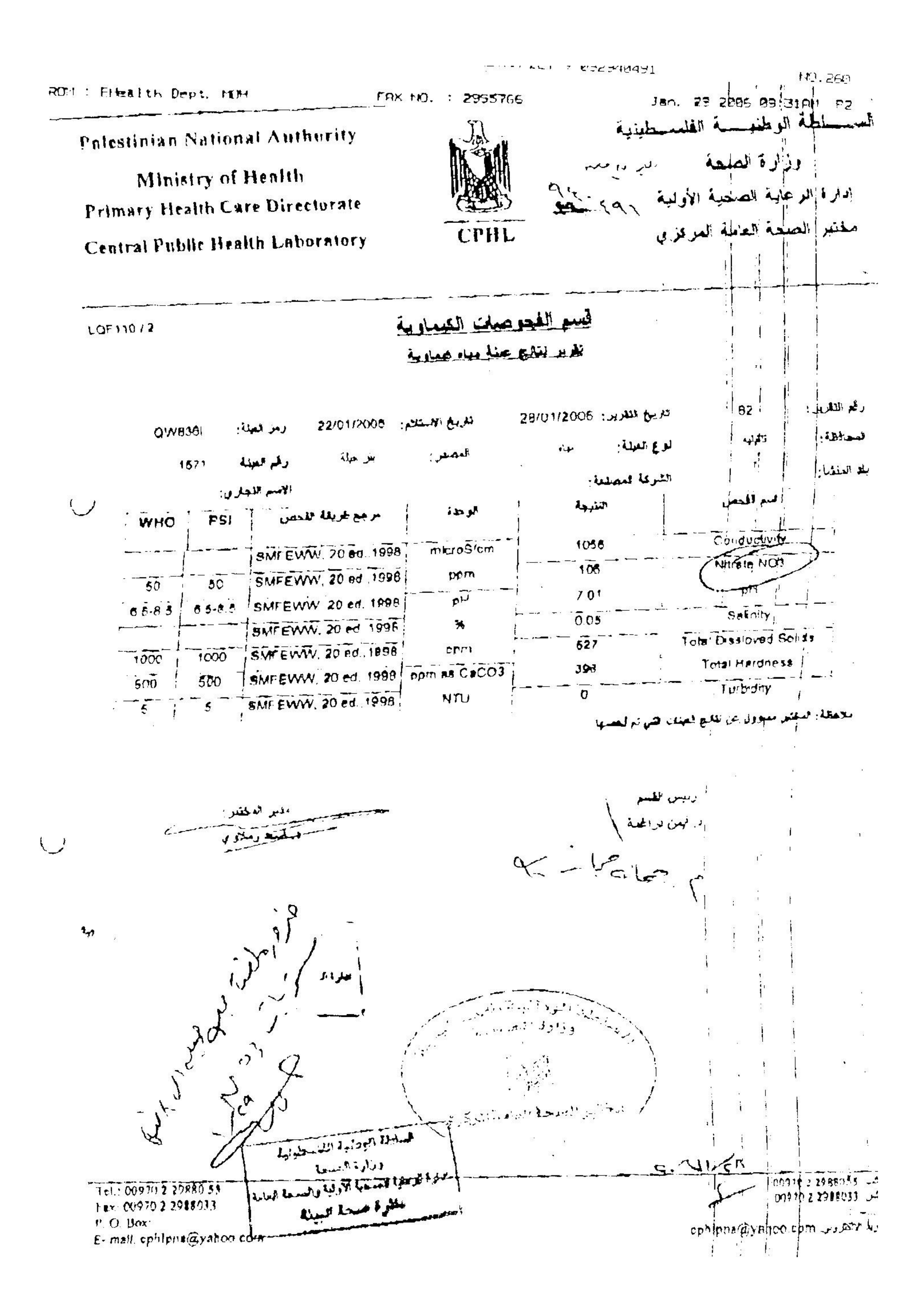
رئيس القسم

مدير المختبر

Tel: [illegible]
Fax: [illegible]
E-mail: [illegible]

FAX NO. : 2955766

ملحق (3) تقرير نتائج عينة مياه كيماوية



ROM : EHealth Dept. MOH FAX NO. : 2955766 Jan. 29 2006 09:31AM P2

Palestinian National Authority

Ministry of Health

Primary Health Care Directorate

Central Public Health Laboratory

CPHL

السلطة الوطنية الفلسطينية

وزارة الصحة

إدارة الرعاية الصحية الأولية

مختبر الصحة العامة المركزي

LQF110/2

قسم الفحوصات الكيماوية

تقرير نتائج عينة مياه كيماوية

رقم التقرير: 82 تاريخ التقرير: 28/01/2006 تاريخ الاستلام: 22/01/2006 رمز العينة: QW836I

المحافظة: قلقيلية نوع العينة: مياه المصدر: بئر جبلة رقم العينة 1671

بلد المنشأ: الشركة المصنعة: الاسم التجاري:

اسم الفحص	النتيجة	الوحدة	مرجع طريقة الفحص	PSI	WHO
Conductivity	1056	microS/cm	SMFEWW, 20 ed. 1998		
Nitrate NO3	106	ppm	SMFEWW, 20 ed. 1998	50	50
pH	7.01	pH	SMFEWW, 20 ed. 1998	6.5-8.5	6.5-8.5
Salinity	0.05	%	SMFEWW, 20 ed. 1998		
Total Dissolved Solids	627	ppm	SMFEWW, 20 ed. 1998	1000	1000
Total Hardness	398	ppm as CaCO3	SMFEWW, 20 ed. 1998	500	500
Turbidity	0	NTU	SMFEWW, 20 ed. 1998	5	5

ملاحظة: المختبر مسؤول عن نتائج العينات التي تم فحصها

رئيس القسم

د. أيمن دراغمة

مدير المختبر

السلطة الوطنية الفلسطينية

وزارة الصحة

مختبر صحة البيئة

Tel.: 00970 2 2988033

Fax: 00970 2 2988033

P. O. Box:

E-mail: cphlpna@yahoo.com

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

" The Negative Effects of Ecology " on Agriculture in Qalqilia District

by

Ibrahim Wadi Yousef Dawood

Supervisor

Mr.Mansour Hamdy Abu Ali, Ph.D.

Submitted in Partial Fulfillments of the Requirements for the Degree of Masters of Geography, Faculty of Graduate Studies, at An- Najah National University, Nablus, Palestine.

2009

" The Negative Effects of Ecology " on Agriculture in Qalqilia District

by
Ibrahim Wadi Yousef Dawood

Supervisor
Mr.Mansour Hamdy Abu Ali, Ph.D.

Abstract

Environmental Impact always has reflections on the economical status which in turn has direct effect on social conditions and other on the living environment. A situation that is evolving by the decrease in agricultural productivity and the deterioration of water sources and land, this might happen in an ordinary way or by hostile force which imposes on humans and their environment from occupying forces or any other hostile forces.

By blockade, confiscating lands and the closure of critical areas all led to urban expansion and overcrowding within a surrounded centre of settlements, this led to encroachment of urbanization on the agricultural areas, which led to an increase in the area of agricultural land and destroying many of the fields and orchards of fruit trees and vegetables.

In other hand the apartheid wall has no less destructive impact by rapping a large amount of agricultural lands and separating those lands from it’s own areas, and still the apartheid wall problem has a negative impact on the strategic point of the boarders of the next Palestinian state (Within Allah’s Will). And also on vital sources of production.

And because our occupying enemy didn’t leave any recourses which are used for his own now. There is water which is considered the main organic source of life to Israel; they made use of all the water without any regards for the needs of Palestinians, They separated all the water wells and stopped most of them, they also reduced the usages of water that Palestinians can use for drinking or house work.

If the previous phenomenon’s were that serious the most serious is pollution cased by toxic wastes and piles of garbage that pollute the atmosphere, land and water wells.

All these ways and others are all destructive environmental phenomenon’s not only on the city of Qalqilia but also on the entire nation in the occupied territory because all provinces live in the same situations.

Therefore this simple study was put to inform you of some of the Israeli acts which were and are still being done in front of the whole world and I hope that I’ve put a clear picture of what’s happening to our beloved Palestine.